# مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بَعدَ ثَورة ٢٠١١

حنين محمد سليمان

# مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بَعدَ ثَورة ٢٠١١

حنين محمد سليمان

مواطـن، المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطية
رام الله – فلسطين
٢٠١٣

**Beyond the 2011 Revolution:**
**Political Challenges of Democratic Transition in Egypt**

Haneen Suleiman

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine

2013

ISBN: 978-9950-312-80-7

This book is published as part of an agreement of cooperation
with Oxfam Novib, Netherlands

جميع الحقوق محفوظة

**مواطن**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥-٢-٩٧٢+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦-٢-٩٧٢+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org

٢٠١٣

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة أوكسفام نوفب، هولندا

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

---

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

# المحتويات


| | |
|---|---|
| **تـقـديـم** | ٥ |
| **مقدمة** | ٧ |
| بنية الدراسة | ١٠ |
| **الفصل الأول** | ١٣ |
| الجزء الأول: بنية النظام المصري وخصائصه قبل الثورة | ١٥ |
| نشأة الدولة المصرية الحديثة | ١٦ |
| مشكلة الديمقراطية في مصر قبل العام ١٩٥٢ | ١٩ |
| نشأة النظام الجمهوري بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ | ٢٠ |
| عبد الناصر والتحول الديمقراطي | ٢٣ |
| السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام عبد الناصر | ٢٣ |
| محمد أنور السادات: تغييرات جذرية في بنية النظام المصري وخصائصه | ٢٨ |
| آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع | ٢٩ |
| محمد حسني مبارك: انهيار النظام | ٣٣ |
| الجزء الثاني :النظام الجديد في مصر بعد الثورة | ٤٢ |
| خاتمة | ٥٦ |
| **الفصل الثاني** | ٦١ |
| التحديات الاقتصادية والاجتماعية | ٦٣ |

المطالب الاقتصادية والاجتماعية في الثورة وآليات الاستجابة لها ٦٧
السياسات الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة ٧٢
توسيع الطبقة الوسطى ٧٣
سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٧٣
سياسات التنمية الزراعية ٨٤
خاتمة ٩٠
**الفصل الثالث ٩٥**
التحديات السياسية ٩٧
تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي ٩٧
خاتمة ١٠٣
**الفصل الرابع: خاتمة ١٠٥**
فشل الليبرالية، تهالك النيوليبرالية، سقوط النظام ١٠٨
سلطة جديدة من رحم النظام السابق ١١٠
التوافق الوطني خطوة أولى لتحقيق أهداف الثورة وبدء التحول الديمقراطي ١١٢
التنمية المعتمدة على الذات (التنمية البديلة) خطوة ثانية نحو التحول الديمقراطي ١١٣
**الهوامش ١٢١**
**المصادر والمراجع ١٢٩**

# تقديم

يسعى هذا الكتاب إلى تقديم إجابة ممكنة عن السؤال الأساسي التالي: كيف تتحقق أهداف الثورة؟ أو كيف يُعرف أنها تحققت؟ وما هي المعايير المستخدمة لذلك؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات التي قد تبان أنها أولية ليست يسيرة، ليس فقط لأن أهداف الثورة في مصر وتونس مثلاً، متعددة ومتنوعة، بل إنه من الجلي أن هذه الأهداف غير مقصورة على الإطاحة برأس النظام، وإنما بتغيير النظام نفسه ككل. وهذا معنى العبارة – الشعار: إن الشعب يريد إسقاط النظام.

بالتالي، السؤال لا يزال قائماً: إسقاط النظام لإحلال أي نوع من النظام مكانه؟ ما هي الأهداف المتوخاة التي يطلب من النظام الجديد العمل من أجل تحقيقها؟ وهل هي ممكنة أصلاً في عالم اليوم المعولم؛ أي أن سيادة الكثير من الدول هي عرضة لمؤثرات خارجية لا يمكنها صدها أو درء أثرها الداخلي.

إضافة إلى ذلك، قد تتعدد الأهداف المتوخاة من الثورات. فمن البيِّن والواضح أن النقابات في مصر التي كانت في طليعة الثورة، كما كان الحال في تونس أيضاً، لها مطالب تختلف عن مطالب خريجي الجامعات الذين لا يجدون فرص عمل، أو صغار رجال وسيدات الأعمال الذين تصعب عليهم منافسة رأس المال المتنفّذ أو "المحسوب" على النظام القديم.

إن الهدف من هذا الكتاب هو الإجابة عن بعض هذه الأسئلة، من خلال اقتراح معيار أو مجموعة معايير ومقترحات مرافقة، إن تم تطبيقها واعتمادها والعمل من أجل تحقيقها، تكون الثورة قد حققت بعضاً من أهدافها على الأقل، أو حتى معظمها إن أُخذ بعين الاعتبار ما هو أقرب إلى الواقعية، نظراً لوجود معيقات داخلية وخارجية أيضاً. وتكون الكاتبة قد أسدت خدمة جلية للقارئ والباحث بأن وفّرت معياراً ينير الطريق ويسعف في الحكم على الثورات العربية ودرجة اقترابها من تحقيق أهدافها، أو فشلها في ذلك، حتى لو كانت الثورات سيرورة مستمرة لا تنتهي خلال بضعة أعوام.

**د. جورج جقمان**

# مقدمة

تشهد المنطقة العربية منذ أواخر العام ٢٠١٠ موجة من الثورات الشعبية المطالبة بإسقاط الأنظمة السلطوية التي تحكمها منذ حوالي نصف قرن، والتي نجحت في الوصول إلى السلطة بعد موجات التحرر الوطني التي شهدتها الأقطار العربية في تلك الفترة.

إذ نشأت هذه الأنظمة على أنقاض الدولة والمؤسسات التي خلّفها الاستعمار، الذي اجتاح المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، والتي تحمل ما يسمى بالشرعية الثورية التي استمدتها من دورها في مواجهة الاستعمار العسكري وتحقيق الاستقلال الوطني.

أنشأت حركات التحرر الوطني تلك بعد وصولها إلى السلطة –استناداً إلى شرعيتها الثورية– أنظمة سلطوية قُمعَت في عهدها الحقوق والحريات، وأُلغِيَت التعددية الحزبية والسياسية، وانتشر الفساد وما خلّفه من أضرار اجتماعية واقتصادية، إلى الحد الذي أفقد الشعوب الثقة فيها. كما حرصت هذه الأنظمة، وطوال فترة حكمها، على إبعاد الشعوب عن المشاركة السياسية الفاعلة بأساليب ووسائل مختلفة، تأرجحت بين التخويف والقمع والاحتواء، بما يضمن ويعزز سيطرتها السياسية والأمنية على السلطة.

ومع اهتراء الشرعية الثورية؛ نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية التي نشأت في ظل حكم تلك الأنظمة، كان لا بد من البحث عن الشرعية الدستورية التي تتطلب تبني سياسات مختلفة، يكمن جوهرها في إجراء بعض الإصلاحات المسيطر عليها.

ومع استمرار التدهور في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفشل الخطط والبرامج الإصلاحية، وتزايد وعي الشعوب بحقوقها، وعجز الأنظمة عن تلبية مطالبها من جهة، وتجاهلها لتلك المطالب والحقوق من جهة ثانية؛ اهترأت شرعيتها الدستورية تماماً، فجاءت الثورات الشعبية لتعبر عن حالة من عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، التي ترافقت مع حالة من الاحتقان السياسي نتيجة غياب المشاركة السياسية الفاعلة.

باعتقادنا، كان للسياسات التي اتبعتها أنظمة الحكم العربية؛ سواء على مستوى السياسات المنظمة للعلاقات الدولية، أو على مستوى السياسيات الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، الدور الأكبر في وصولها إلى ما آلت إليه. فقد عززت سياساتها من ضعف قدرتها على حل ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي واجهتها. وكرست من سلطتها الأمنية القمعية كوسيلة رئيسة للحفاظ على نفسها وديمومتها. فانعكست هذه السياسات سلباً على المستويات المختلفة، وأدت إلى تهالك الأنظمة وزيادة ضعفها، على الرغم مما تتمتع به من قوة وسيطرة أمنية عسكرية.

فاجتمعت مصادر الثورة كلها بحسب توصيف حليم بركات؛ التبعية، والطبقية، والسلطوية، والخلل العام في النظام السائد، وعدم قدرته على مواجهة التحديات، وفشل الإصلاح الجزئي والتنمية، وكذلك انهيار شرعية الطبقة الحاكمة. فكانت هذه الثورة نتاجاً طبيعياً ومنطقياً للأزمات البنيوية التي وصلت إليها الحالة في المجتمع (بركات، ١٩٩٨).

في مصر –الدولة محل هذه الدراسة– اجتمعت مصادر الثورة المذكورة أعلاه، فعبرت الثورة الشعبية بشكل واضح عن فشل السياسات والبرامج التنموية (ذات الطابع النيوليبرالي)، الذي سارت به مصر منذ عهد السادات،[1] فالسياسات التي اتبعها النظام –السادات ومن ثم مبارك–

كانت من أهم العوامل التي وقفت وراء ضعفه وعجزه عن مواجهة أزمات مصر المختلفة، وتسببت في حدوث مشاكل اقتصادية متنوعة فيها؛ مثل البطالة، وارتفاع الدين العام، والانكشاف الغذائي ... وغيرها.[٢]

هذه المشاكل كانت من أهم العوامل التي أدت إلى تفجر ثورة العام ٢٠١١، التي فجرت مجموعة من المطالب الشعبية التي تدور بشكل رئيس حول معالجة المشاكل المذكورة أعلاه، وتم التعبير عنها بشعارات مختلفة تطالب النظام الجديد بضرورة تبني سياسات جديدة تهدف إلى معالجة المشاكل القائمة.

ولأن نجاح أو فشل أي نظام، يعتمد، بدرجة كبيرة، على نجاحه في الاستجابة للمطالب الشعبية من خلال السياسات العامة، أكثر من اعتماده على سلطته الأمنية والقمعية، ولأن التحولات السياسية والاقتصادية في أي مجتمع تنعكس من خلال السياسات العامة؛ فإن جوهر هذه الدراسة يكمن في البحث في شروط تحقيق أهداف الثورة، بصرف النظر عن خلفية النظام الجديد السياسية والفكرية، وبصرف النظر عن الصراعات السياسية القائمة حالياً، والتحالفات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل، التي قد تغير من شكل النظام القائم كلياً بعد الثورة، ويصعب التنبؤ بها في الوقت نفسه.

فنحن هنا لا نتجاهل أو نهمل الوضع القائم، ولكننا نحاول تجنب الخوض في القضايا التي يصعب التنبؤ بها في المستقبل القريب أو البعيد، والتي تتعلق بنوع التحالفات وطبيعة الصراعات والمعيقات التي قد تنشأ أمام النظام الجديد، وتحد من قدرته أو من قدرة غيره من القوى الأخرى على تحقيق أهداف الثورة. فهذه التحالفات –مرة أخرى– تعتمد على معطيات متجددة تتغير مع الوقت يصعب التنبؤ بها.

باختصار، نحن هنا لا نهمل علاقات القوة والارتباطات والتحالفات الداخلية والخارجية بين مختلف القوى السياسية، والوضع القائم في مصر حالياً. ولكننا نتركه جانباً للباحثين المهتمين بدراسة طبيعة ونوع

التحالفات التي قد تنشأ بعد الثورة، وتأثيرها على بنية النظام الجديد وشكله، وعلى دور النظام الجديد في إعاقة أو تحقيق أهداف الثورة. ونركز على آلية تحقيق تلك الأهداف بصرف النظر عن شكل النظام الجديد وطبيعته، من أجل إعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي، تحقق الاستقرار المنشود، وتحقق أهداف الثورة، ولا تزرع بذور ثورة جديدة.

لذلك، فإن الأهم من خلفية الجهة التي تقف على رأس النظام الجديد، هو مدى قدرة هذه الجهة على تحقيق تغييرات فعلية في بنية المجتمع وتكوينه. بمعنى آخر، فإن السياسات التي سيعتمدها هذا النظام –سواء كان ذا مرجعية إسلامية أم غير إسلامية– ومدى قدرتها على التأثير في التكوين البنيوي للمجتمع، هي التي ستحتل المرتبة الأولى ضمن أولويات الشعب المصري، بصرف النظر عن شكل هذا النظام أو مرجعيته. فهو لم يقم بالثورة الأخيرة إلا بسبب فشل النظام السابق في وضع سياسات كفيلة بالاستجابة للمطالب الشعبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالمرتبة الأولى، ومن ثم السياسية. وهو ما بدا واضحاً من خلال الشعارات والمطالب التي رفعت أثناء الثورة، والتي توحدت على الرغم من اختلاف شكلها على المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

سنحاول هنا الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بطبيعة التغيرات التي يجب تحقيقها على مستوى السياسات العامة في سبيل تحقيق المطالب الشعبية المتعلقة بالتحول الديمقراطي في مصر.

## بنية الدراسة

في الفصل الأول من هذه الدراسة، سنقوم بتوصيف طبيعة النظام الحاكم في مصر تاريخياً، بدءاً من نشأة الدولة الحديثة فيها، وتحديد أهم المعيقات والتحديات التي واجهته، وأهم الجوانب التي أخفق فيها تاريخياً، والتفاعلات المختلفة التي حصلت وأدت إلى تغيير خريطة هذا

النظام لأكثر من مرة، والتحولات المختلفة الناجمة عن ديناميكيات عمل الأنظمة المتعاقبة على الحكم، وتحليل الظروف التي أحاطت بمصر داخلياً وخارجياً، والتي أثّرت وستؤثر على عملية صنع القرار داخل النظام القديم والجديد في مصر، وكانت عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطي، ومن ثم بنية النظام السياسي الذي ولد من رحم تلك التغيرات، وخصائصه، وتأثير الموروث التاريخي عليه، وتكوينه، وتركيبته، وعلاقته بالمجتمع، والتحديات المختلفة التي واجهته؛ من أجل فهم طبيعة علاقة النظام الحاكم بالأجزاء الأخرى من النظام السياسي في الدولة، ونقاط الضعف والقصور فيه التي أدت لاحقاً إلى قيام الثورة، وهو ما سيختص به الجزء الأول من الفصل الأول من هذه الدراسة.

وفي ضوء ذلك كله، سنقوم برسم تصور حول السياسة التي سيتبناها النظام الجديد الناشئ بعد الثورة، استناداً إلى الموروث السابق، وإلى المؤشرات المتوفرة حول المستقبل حتى كتابة هذا النص، وهو ما سيختص به الجزء الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة.

سنعرض في هذا الفصل تسلسلا منطقياً وتاريخياً للتحولات السياسية وتأثيرها على ما آلت إليه الأوضاع في مصر اليوم، ودور الإرث التاريخي الذي خلفته الأنظمة المختلفة التي تعاقبت على الحكم على بنية النظام القديم ودوره، ومن ثم على النظام الجديد ودوره. ذلك لأن فهم الأمور بالشكل الصحيح، يحتاج دائماً إلى وضعها في سياقها التاريخي؛ من أجل تكوين صورة متكاملة عنها تساعدنا، ليس على فهمها فحسب، وإنما أيضاً على التعامل معها، ومعالجة جوانب الضعف والقصور فيها، والبحث عن الآليات الأخرى التي يمكن أن تكون أكثر نجاعة في التعامل مع القضايا المختلفة الناتجة عن سيرورتها التاريخية. وبالتالي، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عملية التطور التدريجي التي شهدها المجتمع المصري، وعلاقتها بالتغيير الجذري الذي حاولت الثورة تحقيقه.

إن عملية رسم الإطار السياسي المتخيل تهدف إلى تحديد الإطار الذي سيتم فيه تحقيق التغيرات السياساتية، التي ستقوم بدورها على

أساسين رئيسين؛ الوضع الحالي القائم والمعطيات المتوفرة حالياً للنظام الجديد للتعامل معها من جهة، والمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة وبعدها من جهة ثانية، وإمكانية تحقيق أفضل نتائج من خلال الإمكانيات المتوفرة، بل واستخدام المعطيات المتوفرة حالياً من أجل تحقيق أفضل نتائج في المستقبل.

في الفصل الثاني من هذه الدراسة، سننتقل إلى الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في البداية، والتي تتمثل في التغيرات التي يجب تحقيقها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أهداف الثورة، وإعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة التحول الديمقراطي. إذ سيتناول هذا الجزء دراسة القضايا الاقتصادية التي تم تحديدها في المنهجية، والتغيرات التي يجب تحقيقها في السياسات العامة، بما يتلاءم مع المعطيات المتوفرة حالياً، وفي ضوء تحقيق أهداف الثورة.

بينما سيتناول الفصل الثالث الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بالتغيرات التي يجب تحقيقها في الجانب السياسي، والتي تتمثل بشكل رئيس في تحديد طبيعة العلاقة مع الأطراف الداخلية، بما يضمن إعداد الأرضية اللازمة لإنجاز تحول ديمقراطي حقيقي.

أما الفصل الرابع والأخير، الذي سيمثل الخاتمة لهذه الدراسة؛ فسيتم فيه ربط العناصر السابقة مع بعضها البعض في الجوانب الثلاثة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق الأهداف المتعلقة بالتحول الديمقراطي، ليتضمن، بناءً على ذلك، أهم نتائج هذا البحث.

# الفصل الأول

# الفصل الأول

## الجزء الأول: بنية النظام المصري وخصائصه قبل الثورة

تشترك أنظمة الحكم في الأقطار العربية في أنها بمعظمها نشأت بعد نجاح حركات التحرر الوطني في إنهاء الاستعمار العسكري. كما تتسم في أن أبرز قادتها هم ممن كانوا قادة لتلك الحركات، التي تمكنت –بعد نجاحها في مهمة إنهاء الاستعمار– من السيطرة على الحكم، مستمدة شرعيتها من دورها في عملية التحرر الوطني.

نشأت هذه الأنظمة بناء على الشرعية الثورية، وحاولت طيلة فترة حكمها ترسيخ وتعزيز شرعيتها تلك، فأقامت النظام التسلطي في دولة ما بعد الاستعمار، وقمعت المطالب الشعبية المتعلقة بالحقوق والعدالة الاقتصادية (مصطفى، ٢٠١١).

يقول الجابري إن ما يميز أنظمة الحكم في الوطن العربي هو أنها نشأت في أثناء خضوع المنطقة للاستعمار الأوروبي، إذ نُقلت الأنظمة الإدارية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي كانت سائدة في الدول الاستعمارية إلى البلدان العربية، مؤسسات من نوع ديمقراطي ليبرالي. ويشير الجابري إلى أن هذه المؤسسات، وعلى الرغم من نشوئها وتطورها التدريجي في دول الاستعمار، وتطورها بموازاة مع الدولة نفسها، فإنها غرست غرساً، وأحياناً بالقوة في الدول المستعمرة. وبالتالي، وحسب ما يرى الجابري، فإن الدولة أو السلطة الحاكمة هي التي أوجدت لنفسها

المؤسسات التي تحتاج إليها، ووجهتها بالطريقة التي تريد. وقد عملت هذه المؤسسات على القضاء على مضمون الديمقراطية، بحيث أصبحت لا تمارس إلا على مستوى رجالاتها فقط (الجابري، ١٩٩٤).

ما يقوله الجابري يشير إلى أن نشأة أنظمة الحكم في الوطن العربي لم تكن مرتبطة بنشأة الحركة الوطنية التي قادت عملية التحرر الوطني فيها فقط، بل ارتبطت بوجود القوة الاستعمارية وما خلفته من إرث في البلاد العربية. لذلك، فإن حركات التحرر الوطني لم تنشئ أنظمة جديدة بقدر ما ورثت أنظمة ومؤسسات قائمة بالفعل، غرسها وأوجدها المستعمر. فكان الاستقلال عبارة عن تأميم هذه البنى بتسليم السلطة وحلول حكام وموظفين من أهل البلد مكان الحكام والموظفين الأجانب، أما العلاقات بين الدولة والمجتمع، فقد بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها دولة الاستعمار، قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه (المصدر السابق).

وقد مرت مصر بظروف مشابهة لتلك التي مرت بها معظم الدول العربية، فقد ظهرت فكرة الاستقلال وإنشاء الدولة القطرية أو الدولة الحديثة فيها في نهاية القرن الثامن عشر تقريباً، مع محاولات محمد علي لإنشاء الدولة الحديثة التي ترافقت مع الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون.

ما يقوله الجابري ينطبق على مصر، إذ حاول محمد علي –الألباني الأصل– بناء الدولة الحديثة في مصر على النسق الأوروبي، مستخدماً النماذج الغربية في محاولة منه لتوطينها محلياً. وقد بدا متأثراً إلى حد كبير بالاستعمار الفرنسي للبلاد، على الرغم من قصر مدة حكمه فيها التي لم تكد تتجاوز الثلاث سنوات.

## نشأة الدولة المصرية الحديثة

يهدف هذا الجزء لتوضيح أسباب الأزمة التي تشهدها مصر اليوم، والتي لا تعزى برأينا فقط إلى السياسات التي اتبعها النظام الحاكم في

مصر قبل الثورة، وإنما تعود بذورها إلى نشأة الدولة الحديثة، وهنا تبرز تساؤلات عدة، إذ كيف يمكن ربط ما يحدث في مصر اليوم بنشأة الدولة الحديثة؛ أي بما يقارب حوالي مائة وخمسين عاماً؟!

في الواقع، بذور هذه الأزمة تعود -كما ذكرنا أعلاه- وبحسب رأي الجابري، إلى أولى محاولات توطين النماذج "المستوردة" من الغرب، تلك المحاولات التي افترضت أن نجاح هذه النماذج في "الغرب" أو في الدول التي صنعت ونفذت فيها، يعني إمكانية نجاحها في الدول المستوردَة، متجاهلين الاختلاف الحضاري والثقافي والتاريخي بين الأطرافَ المختلفة، وهنا نقصد بين المستورد، والمصنع إن صح التعبير.

وهذا ما حدث في مصر، إذ كانت نشأة الدولة الحديثة على يد محمد علي باشا أول إرث لما خلفه الاستعمار المتمثل في الحملة الفرنسية على مصر في تلك الفترة؛ فاستغل محمد علي ما قام به الفرنسيون في مواجهة المماليك في تلك الفترة، وما وصل إليه المماليك من ضعف وتهالك من أجل بناء الدولة الحديثة التي كان يسعى إليها.

جمع نظام محمد علي بين الانقلاب العسكري والثورة الشعبية، وأنشأ نظاماً اقتصادياً واجتماعياً شكل مزيجاً من الفرعونية والمملوكية، ما جعله نسخة جديدة من نماذج الطغيان الشرقي، وعلماً جديداً من أعلام الأوتوقراطية المطلقة (بدوي، ١٩٩٩: ١٦). إذ لم يختلف عن أيّ من الزعماء الأوتوقراطيين الذين سبقوه، فكان فرعوناً جديداً في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فسيطر على الأرض المصرية، وأعلن نفسه المالك الوحيد لها، مع منحه للعاملين فيها أو للفلاحين حق الانتفاع. "هذا بعد أن ألغى نظام الالتزام، واسترد للدولة أراضي الأوقاف وإقطاعيات المشايخ العلماء والأمراء المماليك، ثم لم يلبث أن فرض الاحتكار على نظام الإنتاج الزراعي، على الرغم من معارضة الفلاحين، ثم فرضه على التجارة الداخلية والصناعة المحلية" (المصدر السابق). فكان بذلك كغيره من الحكام الأوتوقراطيين، أنشأ

حكومة مستبدة ما يميزها عما كان سائداً قبل ذلك أنه أوجد نظاماً لإدارتها. وسيطر على حالة الفوضى التي كانت سائدة في أوساط دولة المماليك سابقاً (الرافعي، ١٩٨٩ أ: ٥١٥)، إذ اتسم نظام الحكم في عهده بالمركزية الشديدة مقارنة مع ما كان سائداً في دولة المماليك (عبد الله، ٢٠٠٥: ٥٦).

أنشأ محمد علي نظام حكم وراثي يقضي بانتقال السلطة إلى أحفاده من بعده، وشهدت مصر خلال فترة حكم أحفاده ثورات محلية مختلفة، ومرت فيها مصر بأزمات مختلفة، منها على سبيل المثال ما شهدته فترة حكم الخديوي إسماعيل من تراكم للديون الخارجية التي زادت من سيطرة الدول الدائنة على مصر (الرافعي، ١٩٨٩؛ الأنصاري، ١٩٩٧).

وعلى الرغم من النجاحات التي حققها محمد علي، فإن النزعة السلطوية التي تملكته، ورغبته في استئثار السلطة، دفعتاه في أحيان كثيرة إلى تبني سياسات في مجالات مختلفة، كانت السبب في انهيار النظام الذي استمر حوالي قرن ونصف. فمحمد علي، وإن استطاع بناء الدولة الحديثة في مصر، فإن سياساته كانت سبباً رئيساً في انهيار الدولة في عهد أحفاده.

وقد ترافقت هذه السياسات مع انتشار الفساد والزبائنية، وانتشار ظاهرة الاعتقال السياسي، وإن كانت بتسمية مختلفة، يذكرها الأفغاني بأنها كانت تشمل فئات مختلفة من الأعيان بسبب معارضتهم لسياسات الدولة. كما برزت ظاهرة التعذيب في السجون، وقمعت الحريات الشخصية، وعزز حكام مصر الحكم الفردي المطلق في البلاد (الأفغاني وعبده، ٢٠٠٢: ٢٤٢).

وبالتالي، فقد كان للأزمات المختلفة التي بدأت منذ عهد محمد علي، والتي تمثلت في نزع الملكية الفردية، واحتكار الصناعة والتجارة والزراعة، ومن ثم إعادة توزيع الأراضي على رجال الدولة المقربين من النظام التي نتج عنها النظام الإقطاعي في مصر، إضافة إلى الأزمات المختلفة

التي شهدتها فترة حكم أحفاده – دور مهم في تعزيز الرفض المجتمعي لنظام محمد علي، ومن ثم الثورة عليه بعد حوالي مائة وخمسين سنة من الحكم.

هذه الأزمات نتجت باعتقادنا عن محاولة محمد علي وأحفاده توطين النماذج الغربية في عملية بناء الدولة، دون العمل على إنتاج نموذج محلي نابع من جوف الاحتياجات المحلية، إذ غرست النماذج المستوردة غرساً في مصر، ولم تتمكن من مواجهة الأزمات المختلفة التي ترتبت عنها لعدم ملاءمتها لطبيعة المجتمع المصري وبنيته وخصائصه. ولم ينتج عنها إلا تعزيز النفوذ الأجنبي وسيطرة القوى الاستعمارية على النواحي السياسية والاقتصادية في البلاد.

ومن هنا، بدأت بذور الأزمة التي تجلت بوضوح اليوم، الأزمة التي بدأت منذ أن فتح الباب على مصراعيه أمام الاستعمار ليزرع بذوره في المنطقة، ويصدر مؤسساته وأنظمته بما يسهل مهمته الاستعمارية العسكرية التي ظهرت فيما بعد.

إذ خلقت، أو ربما ترسّخت، الأزمات التي تشهدها مصر اليوم منذ ذلك التاريخ؛ فلم يتعدّ دور محمد علي وأحفاده دور الوكيل للاستعمار، وشهدت مصر منذ عهده تزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وانقطاع النخب الحاكمة عن المحكومين، وهي المشاكل نفسها التي تشهدها مصر اليوم، ما يؤكد لنا أن المشكلة الحقيقية ليست وليدة المرحلة، وإنما هي أزمة تاريخية ترسّخت ونمت منذ نشأة الدولة الحديثة.

## مشكلة الديمقراطية في مصر قبل العام ١٩٥٢

يشير طارق البشري إلى أن ما يميز الدولة التي أنشأها محمد علي هي الانفصال القاطع بين النخبة الحاكمة وبين المحكومين، واقتصار دور الشعب في تقديم "علائف العسكر"، دون أن يكون لهم أي دور في أي نشاط سياسي أو عسكري آخر، وبهذا المنطق التقليدي بدأ محمد علي

ينفذ سياساته المختلفة في مصر، ولهذا السبب أيضاً حرص خلال الفترة الأولى من حكمه على حرمان المصريين من العمل في الجيش، واستعان بالعنصر الأجنبي في كل ما يتعلق به (البشري، ١٩٨٠: ١٢).

وقد فرضت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر قبل ثورة العام ١٩٥٢ –وان كان هناك سخط ورفض شعبي لها– واقعاً حرم الشعب من الديمقراطية والممارسة الفعلية لها، بما يمكنهم من امتلاك القدرة على ردع من لم يستجب لهم. وهو أيضاً ما أعاق قدرتهم على القيام بأي ثورة للتعبير عن رفضهم لمثل تلك الأوضاع.

فسادت حالة من عدم الرضا الشعبي عن نظام الحكم، ارتبطت بسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد التي ولّدت مشاكل وأمراضاً اجتماعية مختلفة، تفاقمت يوماً بعد يوم. فكانت هناك دلائل ومقدمات مختلفة تشير إلى أن الثورة ستقوم لا محال، وما كانت الثورات التي سبقتها إلا تمهيداً لها، ودلائل على وجود حالة من الرفض أو عدم الرضا عن النظام الحاكم وسياساته في المجالات المختلفة.

وكانت سياسات الملك فاروق والطبقة الحاكمة معه من أهم العوامل التي كانت تدفع الشعب والجيش معاً باتجاه الثورة. ولعل حركة الجيش لم تكن إلا استجابة لمثل تلك الحاجات الشعبية الملحة التي عجز الشعب عن التعبير عن رفضه لها بشكل علني، من خلال ثورة شعبية ترفض ذلك النظام وسياساته، وما تركه وخلفه من آثار في المجتمع. فتوافر الأسباب الموضوعية لقيام الثورة الشعبية دون قيامها، وتبني الجيش لمثل تلك الحركة، يوحي –باعتقادنا– بأن مشكلة الديمقراطية في مصر قد بلغت ذروتها في تلك الفترة.

## نشأة النظام الجمهوري بعد ثورة يوليو ١٩٥٢

"كانت أهمية ثورة يوليو ١٩٥٢ أنها أنهت دور برجوازية ثورة ١٩١٩ بقوانين الإصلاح الزراعي التي حطمت ملكياتها الكبيرة التي كانت

ترسي عليها سيطرتها على الحكم، كما أنهت أيضاً دور الملكية بعد خلع الملك فاروق .... ثم أنهت الاحتلال البريطاني لمصر في يونيو ١٩٥٦" (رمضان، ١٩٩٥أ: ٣٥٥). فانتقلت السلطة لأول مرة إلى المصريين أنفسهم بعد قرون عدة من خضوعها للحكم الأجنبي.

ربما كانت ثورة العام ١٩٥٢ أول محاولة "وطنية" لتفكيك الاستعمار العسكري وغير العسكري، فكانت تهدف إلى هدم البنى التي أرساها محمد علي وأحفاده، وإلى إعادة الحكم إلى المصريين، فكانت تهدف إلى التخلص من الاستعمار العسكري البريطاني، ودولة محمد علي في الوقت نفسه، على افتراض أن محمد علي وأحفاده هم أصلاً غير مصريين. بمعنى آخر، هدفت الثورة إلى التخلص من البنى والأشخاص التي تمثل إرثاً استعمارياً بالنسبة لهم.

ما تتسم به هذه الثورة، هو أنها، وعلى الرغم من إعادتها للحكم لأيد مصرية، فإنها كرسته في يد فئة واحدة، تمثلت في السلطة العسكرية التي قامت بها. وهو ما شكل عاملاً مهماً في الصراعات المختلفة التي برزت في مصر لاحقاً، ذلك لأن مهمة الجيش الطبيعية تتمثل في الحفاظ على الدولة من دون الحكم بصورة مباشرة، إلا أنها وفي الحالة المصرية تولت الحكم بنفسها. فتولد نوع جديد من الصراع بين البرجوازية التي حكمت مصر قبل الثورة من جهة، وبين الجيش الذي انتزع منها هذه السلطة من جهة أخرى.

حملت هذه الثورة مبادئ عدة سعت إلى إرسائها وتحقيقها في المجتمع المصري. تمثلت في القضاء على الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة جيش وطني، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة (هلال، ٢٠٠٦: ١٣٧). وهي أهداف لم تكن إلا استجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، إذ رأت هذه المجموعة أنه لا بد من إصلاح الوضع الداخلي وتحقيق الاستقلال والتحرر من التبعية.

فتولدت الحاجة عند مجموعة من ضباط الجيش المصري من أجل حمل مبادرة التغيير التي لم تكن إلا استكمالاً لمسيرة الثورات الساعية إلى التحرر قبلها.

وذكر محمد نجيب أيضاً في أحد البيانات التي ألقاها للشعب المصري، أن هذه الثورة جاءت للقضاء على الاستعمار وأعوانه. ولأجل ذلك، طلبت قيادة الثورة من الملك فاروق التنازل عن الحكم. كما أشار البيان نفسه إلى أن تاريخ أسرة محمد علي ما كان إلا عبارة عن سلسلة من الخيانات التي ارتكبت بحق الشعب المصري، وكانت من أهم العوامل التي أدت لاحقاً إلى زيادة التدخل الأجنبي في مصر. وكان من أهم هذه الخيانات سياسات الخديوي إسماعيل التي أغرقت مصر في الديون الخارجية، وفتحت المجال أمام التدخل الخارجي في البلاد، والتي أعقبها حسب البيان سياسات الخديوي توفيق ابن إسماعيل التي أكملت صورة الخيانة السافرة، لينتج عنها دخول جيوش الاحتلال لأرض مصر "لتحمي الغريب الجالس على العرش الذي استنجد بأعداء البلاد على أهلها".[٣]

جاءت ثورة يوليو بذلك للتعبير عن رفض سياسات النظام المصري من ناحية، ومن أجل علاج المشاكل المختلفة التي تسبب بها طيلة فترة حكمه من ناحية ثانية. إذ تسبب النظام في وجود مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية بلغت درجة من الصعوبة والتعقيد، دفعت قادة ثورة يوليو إلى تبني النهج الثوري ورفض النهج الإصلاحي. ولم تأتِ كحدث عارض في التاريخ المصري؛ إذ أدت الظروف السياسية والاجتماعية التي شهدتها مصر، وبخاصة في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، والتي ترافقت مع هزيمة الجيوش العربية، ومن ضمنها الجيش المصري في حرب فلسطين في العام ١٩٤٨، إلى حدوث نوع من الحراك السياسي داخل الجيش المصري، دفعهم باتجاه الثورة على النظام الملكي، ودعوة الملك فاروق إلى التنحي عن الحكم. فتراكمت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية قادت إلى تلك الثورة وتسببت في انفجارها.

وكان الاحتلال البريطاني من أهم الأسباب التي أدت إلى قيامها، فكان لوجوده وتغلغله ونفوذه السياسي والاقتصادي في البلاد، الذي ترافق مع استغلال السلطة الحاكمة الممثلة بالأسرة المالكة وكبار الإقطاعيين لجهود الشعب وخيرات البلاد، وتوجيههم للجهاز الحكومي لخدمة مآربهم وغاياتهم الشخصية، الدور الأكبر في قيام تلك الثورة (فهمي، ١٩٦٣: ١٠٩).

فتضافرت العوامل التاريخية والسياسية المختلفة، من الاحتلال إلى الاستعمار إلى مساوئ حكم فاروق، وتزايد تأثيرها بشكل ملحوظ في عهد الأخير لتشكل البواعث الرئيسة لقيام ثورة يوليو، وتؤدي في النهاية إلى نزع السلطة من أسرة محمد علي. ومع تراكم الأحداث والمشاكل السياسية منذ عهد محمد علي وحتى الملك فاروق، كان لا بد من أن تسعى الثورة، لا إلى محاربة السلطة الاستعمارية فحسب، وإنما أيضاً إلى مواجهة كل من يهادنها ويقف وراءها. فكان من الطبيعي أن تحمل الثورة هدف نزع السلطة من أسرة محمد علي بأكملها، في سبيل مواجهة الاستعمار وسلطته في البلاد.

ونشأ النظام الجمهوري في مصر بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ في السيطرة على الحكم بعد تنحية الملك فاروق عنه وعزله، وإنهاء النظام الملكي في البلاد.

## عبد الناصر والتحول الديمقراطي

كان لوصول عبد الناصر إلى الحكم دور مهم في تغيير ملامح النظام في البلاد، إذ بوصوله إلى السلطة، دخلت مصر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي.

## السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام عبد الناصر

أشارت كل المعطيات التي توفرت بعد اندلاع الثورة إلى أن قيادة هذه الثورة قررت دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من

أجل تحقيق التغييرات التي تسعى إليها في المجالات المختلفة. فكان "من أول ما قامت به إنشاء مجلس أعلى للتخطيط، ثم إنشاء مجلس الإنتاج القومي، ومجلس الخدمات. وهو ما يعبر بوضوح عن اهتمام الثورة بوضع الخطط والبرامج لتنمية المجتمع في جميع المجالات على أساس من التخطيط السليم والعمل الجاد" (حماد، ١٩٩٤: ١٤٢).

وفي استنادهم إلى المعطيات الاقتصادية الموجودة في البلاد، توجهت قيادة الثورة إلى تطوير القطاع الصناعي من أجل دفع عجلة التنمية، بقصد إقامة الصناعة الوطنية كإحدى السياسات التي تدعم الاستقلال الوطني وتعززه، وذلك لما للصناعة من دور في دعم الاقتصاد المحلي، لما يترتب عليها من توفير لفرص العمل ودعم الميزان التجاري للبلاد.

وكان واضحاً أن الدولة انحازت في تلك الفترة لصالح الشعب والقوى العاملة. "إذ كان الهدف هو إقامة قاعدة صناعية حقيقية تفتح آفاق التنمية والإنتاج وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي رفعتها الثورة منذ البداية" (المصدر السابق: ١٤٥).

ومن بين السياسات الزراعية والسياسات الاجتماعية في عهد عبد الناصر؛ نزع الملكية الخاصة التي تزيد على حد معين حدده القانون، وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين، وتنفيذ العديد من المشاريع الزراعية، من ضمنها استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي للاستفادة من مشروع السد العالي (المصدر السابق: ١٤٦). وقبل ذلك تنفيذ مشروع إنشاء السد العالي على الرغم من كل الضغوط التي فرضت على مصر من قبل بريطانيا وأمريكا، والتي كانت تهدف إلى إعاقة عملية بنائه.

رفعت ثورة الضباط الأحرار في مصر شعار تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال الطبقي في المجتمع، مترافقة مع شعار التخلص من الاستعمار والتغلغل والنفوذ الأجنبي في البلاد. وهو ما يشير إلى مدى الترابط بين هذين الهدفين، وإن لم يكن هناك أي إشارة صريحة إلى

ذلك. إذ حاول الاستعمار الأجنبي، وطيلة فترة حكمه لمصر، استغلال البلاد أرضاً وشعباً من أجل تحقيق أهدافه وغاياته، وبما يضمن تحقيق مصالحه، مستعيناً في سبيل تحقيقه لهذه الأهداف بفئات محلية، أو بما يسمى بالبرجوازية والأسرة الحاكمة في مصر، التي كانت تمتلك من النفوذ والصلاحيات ما يمكّنها من تقديم تلك المساعدة له.

هذه الطبقة اعتمدت بدورها -وفي سبيل تقديمها الدعم للاستعمار الأجنبي- على فئات محلية خضعت لسيطرتها بصورة شبه مطلقة. كانت تستغلها بشكل كامل من أجل تحقيق مصالحها المتمثلة في المحافظة على ما تمتلكه من مال وسلطة. فكان هناك ارتباط عضوي بين سلاسل الاستغلال التي وقعت على الشعب المصري، والتي تبدأ حلقاتها في دول الاستعمار وتنتهي في شكل الإقطاع المحلي الذي ساد فيها.

ومن هنا يظهر الترابط بين شعاري الثورة، تحقيق الاستقلال الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية. فكلاهما يرتبط بالتخلص من الاستغلال الذي وقع على الغالبية العظمى من الشعب المصري. الاستغلال الذي مارسته الطبقة البرجوازية على صغار الفلاحين والعمال في المجتمع من أجل تحقيق مصالحها، واستغلال بريطانيا لهذه الفئة وللمجتمع بأكمله من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها. فكان لا بد من وجود تزامن بين التخلص من الطرفين من أجل تحقيق التغيير المرغوب فيه في المجتمع.

تمكنت ثورة يوليو من إيجاد نوع من الحراك الاجتماعي داخل المجتمع أدى إلى حدوث تغييرات جذرية في تكوينه وتركيبته، إذ تقلصت الفوارق الطبقية نتيجة إعادة توزيع الملكية على الشعب من خلال قوانين الإصلاح الزراعي. كما تقلص النفوذ السياسي والهيبة الاجتماعية لفئة الإقطاعيين أو الرأسماليين الكبار في البلاد.

كما ساهمت سياسات الثورة في توفير الفرص المتساوية؛ سواء في التعليم، أو التوسع في تقديم الخدمات، أو من خلال تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع، وفي توسيع القنوات القديمة للحراك

الاجتماعي أمام الطبقة المتوسطة والدنيا "ففي الوقت الذي خبرت فيه البرجوازية المصرية حراكاً من أسفل، كان أبناء الطبقة الوسطى والدنيا مهيئين -بفضل الفرص التعليمية التي أتيحت لهم في السنوات العشر الأولى للثورة- للصعود واحتلال المراكز القيادية والوسيطة في الشركات والمؤسسات التي أُممت" (المصدر السابق: ١٨٢).

نتيجة لإلغاء قوانين التعليم التي كانت سائدة في العهد الملكي، والتي كانت تقصر التعليم على أبناء الطبقة الحاكمة والبرجوازية، ونتيجة لإقرار قوانين جديدة للتعليم توفره للجميع بشكل مجاني، وإقرار القوانين التي تقر بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع؛ ظهرت نسبة عالية من المتعلمين من الجنسين، كما ارتفعت نسبة التعليم بين النساء، ما أدى إلى تزايد العاملين من كلا الجنسين، ومن الطبقات الدنيا والوسطى في الأعمال الحكومية (المصدر السابق: ١٨٥).

تنعكس هذه النسب بطبيعة الحال على النواحي الاقتصادية والسياسية في المجتمع المصري، نظراً لارتباط التعليم بقضايا جوهرية أخرى تتمثل في مدى مساهمة هذه الفئة في الحركة العلمية والصناعية، وحركة النهضة بشكل عام في البلاد، إذ تلعب الدور الطليعي عادة في قيادة حركة التغيير، وترسيخ الأسس والقواعد الجديدة في المجتمع.

سيطرت الحركة الناصرية إذن على النواحي الاجتماعية بفروعها السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال مشروع نهضوي استطاعت بموجبه القضاء على التمييز الاجتماعي والطبقي الذي كان سائداً في العهد السابق، وتمكنت من خلق حراك اجتماعي ملحوظ داخل المجتمع عبر التغيير التدريجي في مختلف مناحي الحياة، فظهرت طبقات جديدة، نشطة وفاعلة تمكنت من المساهمة في إكمال حركة البناء والنهضة التي بدأها عبد الناصر.

إن نظام عبد الناصر والسياسات التي اتبعها، وإن ساهمت في تحقيق نهضة مصر الاقتصادية، وهدم البنى الإقطاعية التي كانت سائدة قبل

ذلك من خلال حراك اجتماعي ملحوظ، وإن ساهمت أيضاً في تعزيز مكانة مصر كقوة إقليمية، مستقلة سياسياً وغير تابعة اقتصاديا، تقف على الحياد من كل الصراعات الدولية، فإن عبد الناصر لم يتمكن من بناء نظام سياسي ديمقراطي.

ولعل لطبيعة نشأة عبد الناصر وخلفيته العسكرية دوراً مهماً في ذلك، فهو وإن رفع شعاراً ينادي بإقامة نظام ديمقراطي في البلاد، فإن الممارسات الفعلية جاءت بما يخالف ذلك. فخلق نظاماً أوتوقراطياً يعتمد على الحاكم الفرد المتمتع بشعبية وتأييد جماهيري واسع يقوم على إقصاء كل من كان يخالفه في الرأي والتوجهات، من محمد نجيب إلى الليبراليين والإسلاميين وغيرهم. فتجسد النظام الجديد في شخصه وما يحمله من أفكار وتوجهات، في غياب شبه كامل لأي أطراف أخرى، من خلال إلغاء الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتقييد حرية تأسيسها.

فالنظام الذي أنشأه عبد الناصر قام في البداية بصورة انقلاب عسكري، أخذ فيما بعد صفة الثورة، ولعل ذلك هو السبب الذي حال بين نظامه والديمقراطية. إذ يتعسر في الغالب على الأنظمة التي تنشأ بانقلاب عسكري أن تتحول إلى نظام ديمقراطي سليم مهما حققت من إنجازات على مختلف الأصعدة.

وهنا يمكننا القول، إنه وعلى الرغم من سعي عبد الناصر إلى إقامة نظام اشتراكي يهدف بالأساس إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقية في المجتمع، والقضاء على البرجوازية القديمة والنظام الإقطاعي، فإن غياب الديمقراطية كانت نقطة ضعف رئيسة للنظام الجديد، جعلت البناء الاشتراكي يقوم على قاعدة سلبية. إذ كانت "عملية البناء السياسي بأبعادها القيادية والأيديولوجية، وتلك المتصلة بالجانب الشعبي، أضعف حلقات الدولة الناصرية، إذ ظل الرئيس عبد الناصر معتمداً على الكاريزمية من ناحية، وعلى البيروقراطية من ناحية أخرى، ولم يتم تحويل هذه الكاريزمية إلى مؤسسات وتقاليد سياسية فاعلة" (عبد الله، ٢٠٠٥: ٩٢).

ما يؤخذ على عبد الناصر، أنه لم يكن طموحا -برأي جلال أمين (٢٠٠٦)- لدرجة تجعله يتصور أن العرب يمكن أن يقدموا إلى الإنسانية نموذجاً مختلفاً للنهضة، فكان هدفه الأكبر هو المساواة مع الغرب لا التميز عنهم. الهدف الرئيس له هو التخلص من السيطرة دون أن يكون هناك أي محاولات لاكتشاف الذات، كما هدف إلى تحقيق التنمية دون البحث عن الإبداع. لأجل ذلك، لم ينجح عبد الناصر في تحقيق الأهداف التي رفعتها الثورة، ولم يتمكن من بناء ترسيخ أسس النظام الديمقراطي.

## محمد أنور السادات: تغييرات جذرية في بنية النظام المصري وخصائصه

في عهد السادات، دخلت مصر مرحلة جديدة مختلفة تماماً عن تلك التي بدأها عبد الناصر، كان أولها إعلان الدستور الدائم للبلاد العام ١٩٧١، رافعاً شعاري "دولة المؤسسات وسيادة القانون". "فكان يتطلع إلى إعادة تقويم أيديولوجية للنظام، والابتعاد بلطف عن الاشتراكية والاتجاه أكثر نحو الدِّين" (براون وروزفسكي، ٢٠١١: ٤).

رفع السادات في العام ١٩٧١ شعار التصحيح، الذي كان يهدف برأيه إلى استكمال مسيرة عبد الناصر في تحقيق أهداف ثورة العام ١٩٥٢. ولكن بآليات مختلفة عن تلك التي اتبعها عبد الناصر. من ضمنها سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وفي السياق العام، يمكننا القول إن عملية التحول التي وقعت في مصر في حقبة السادات كانت تحمل التوجه التالي:

١. تقليص دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

٢. توثيق العلاقات مع الغرب والصلح مع إسرائيل.

٣. تحول مصر من دولة منتجة إلى دولة مستهلكة توجه إنفاقها إلى الجيش والأمن، ودولة ريعية تعتمد على موارد السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج والبترول والقروض والاستثمارات الأجنبية.

٤. التحول إلى سياسات النمو التابع، والتوسع في سياسات الاحتواء الأمني، والتضييق على حركة المجتمع المدني، وتقليص دور الدولة الاجتماعي في مجالات التوظيف، وتعيين الخريجين، والدعم السلعي (عبد الله، ٢٠٠٥: ١١٣).

## آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع

كان لسياسات الانفتاح الاقتصادي انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أدت إلى تزايد حدة مشكلات البطالة والتضخم والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتدهور الأوضاع المعيشية لقطاعات واسعة من الشعب نتيجة لتدني مستوى المرافق والخدمات العامة، وتفاقم مشاكل الصحة والتعليم والإسكان (أمين، ٢٠٠٦: ٢٠). كما أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تدهور أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى المصرية، ما أضعف من دور هذه الطبقة في المساهمة في عملية التحول الديمقراطي، فهذه الطبقة تشكل عادة ركيزة هذا التحول، ومصدراً للحيوية السياسية في المجتمع (إبراهيم، ٢٠٠٦: ٦٤). كما ساهمت سياسة الانفتاح في بروز قوى اقتصادية جديدة ضمت شرائح من الرأسمالية التقليدية التي تعود جذورها إلى ما قبل ثورة يوليو (أمين، ٢٠٠٦: ١٤٢).

أدت هذه السياسة أيضاً إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي مقارنة مع الناتج القومي الإجمالي، فبعد محاولات عديدة من أجل التخلص من الديون التي تراكمت على مصر في عهد الخديوي إسماعيل، وانخفاض حجم هذا الدين إلى أدنى حد في عهد جمال عبد الناصر بما لم يكن يتجاوز ١٨٪ من الناتج

المحلي الإجمالي، جاء السادات ليغرق مصر مرة أخرى بالديون الخارجية، نتيجة الاقتراض المفرط من الخارج، حتى بلغ حجم الدين الخارجي في نهاية عهده في العام ١٩٨٠ حوالي ٢١ مليار دولار، وبما يعادل ١٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي (**المصري اليوم**، ٢٠١١).

وبالتالي، يمكننا القول هنا إن مصر شهدت خلال عهد السادات تحولات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية، لحقت بالمجتمع المصري وبمؤسساته والأفكار السائدة فيه وتوازناته وعلاقاته الدولية، إذ انتقلت مصر في الجانب الاقتصادي من مفهوم التخطيط القومي الشامل، إلى الاعتماد على سياسة الباب المفتوح، وحرية حركة السوق في ظل الانفتاح الاقتصادي. كما انتقلت في الجانب السياسي من مفهوم الحزب السياسي الواحد إلى مفهوم التعددية الحزبية.

وتشير الدراسات، إلى أن أهم أسباب لجوء السادات إلى الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية حالة الفراغ السياسي التي دخلت بها مصر بعد وفاة عبد الناصر، بما يحمله من صفات كاريزمية تجعل من الصعب على شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص سد ما تركه من فراغ. فشكلت هذه السياسية إحدى الأدوات التي استخدمها في تثبيت نظام حكمه، بما يتناسب مع شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون. كما أن اتجاه النظام لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي شكل عاملاً مهماً في الانتقال إلى التعددية السياسية، باعتبار أن التعددية السياسية تتطلب نوعاً من الانفتاح السياسي (إبراهيم، ٢٠٠٦: ٣٦).

إضافة إلى ما سبق، فإن التحولات السياسية التي شهدتها مصر فيما يتعلق بسياساتها الخارجية، التي تمثلت في إقامة علاقات وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة تحديداً، بدلاً من العلاقات التي كانت تربطها بالشرق والاتحاد السوفييتي على وجه التحديد، كان من أهم العوامل التي دفعت القيادة السياسية من أجل الأخذ بمبدأ التعددية السياسية، بما يتماشى مع المبادئ الغربية، وبما يظهر نظام السادات بصورة النظام الذي يسير على طريق الديمقراطية الليبرالية الغربية (المصدر السابق: ٣٧).

ومع ذلك، فإن السادات لم يكن يهدف إلى إقامة تعددية سياسية حقيقية في مصر، وإنما كان يهدف إلى إيجاد أحزاب سياسية توافقه في الأيديولوجيا دون أن تحمل أي اختلاف جذري مع اتجاهه في الحكم. فالاختلاف الذي كان يسعى إلى تعزيزه يتعلق فقط بـ "التفصيلات وبرامج التنفيذ، ولا ينصرف إلى توجهات السياسة العامة في المجال الداخلي والخارجي، [مع إمكانية] قيام الأحزاب [في ظل] ممارسات الإجماع السياسي التي لا توجد عادة إلا في إطار التنظيم السياسي الواحد" (هلال، ٢٠٠٦: ١٩٩).

كما أن التعددية الحزبية التي خلقها السادات، عادت بقرار من سلطة الحكم، أو بمعنى آخر، عادت بمبادرة السلطة السياسية ممثلة بالسادات، ما يعني أنها عملية تمت من أعلى إلى أسفل. وهو ما يدل على أن عملية التحول هذه لم تأت نتيجة وجود مطالب شعبية مكثفة على السلطة بخصوص الحقوق السياسية والمدنية، ومنها حق تشكيل الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية وغيرها. كما يلاحظ أنها جاءت أيضاً بقرار رئاسي منفرد دون تفاوض مع القوى المعارضة، التي لم نلحظ من خلال دراستنا لتاريخ مصر السياسي أي دور بارز لها في تلك الفترة.

خلاصة القول هنا، هو أن السادات وعلى الرغم من انتمائه للمؤسسة نفسها التي ينتمي إليها عبد الناصر –المؤسسة العسكرية– فإنه جاء بشيء مختلف تماماً عما نادت به هذه الثورة، وسعت إلى تحقيقه، كما اختلف تمام الاختلاف عما سبقه به عبد الناصر.

لذلك، نعتقد أنه من الخطأ القول إن نظام السادات كان امتداداً لنظام عبد الناصر كما كان يراد له، بل كان مختلفاً كل الاختلاف من حيث المبادئ والأهداف والسياسات. كما أن السادات وبالطريقة التي أدار بها الدولة تخلى عن الأهداف الستة التي رفعها تنظيم الضباط الأحرار للثورة. فعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها عبد الناصر من أجل القضاء على الاستعمار والفساد والنظام الإقطاعي، ومن أجل إقامة

العدالة الاجتماعية والحياة الديمقراطية السليمة؛ فإن سياسات السادات –باعتقادنا– ضلت طريقها ولم توجه نحو تحقيق هذه الأهداف. فأنشأ نظاماً جديداً يحمل أهدافاً وسياسات وبرامج مختلفة تماماً عن تلك التي حملها عبد الناصر، ويحمل تطلعات ورؤى مختلفة كل الاختلاف عن تطلعات عبد الناصر وأهدافه. ومع حرصه الدائم على إظهار نفسه وحرصه على التأكيد دوماً على أنه يكمل مسيرة سلفه؛ فإن كليهما أنشأ نظاماً مختلفاً عن الآخر. وكان لكل منهما دوره المختلف عن الآخر في مسيرة التحول الديمقراطي.

وتماماً كما حاول عبد الناصر هدم كل الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في مصر قبل الثورة، جاء السادات ليهدم كل الأسس التي رسخها عبد الناصر في مصر. إلا أن الاختلاف يكمن بينهما في الآليات التي تم اتّباعها، فمرة باسم الثورة، ومرة باسم التصحيح، والنتيجة نفسها في الحالتين، مع اختلاف النتائج عن سياسة كل منهما. فالسادات –باعتقادنا– لم يكمل مسيرة النهضة كما كان يسميها عبد الناصر، وإنما كان واضحاً من سياساته وبرامجه أنه أعاد مصر إلى الشكل نفسه الذي كان سائداً فيها في عصر محمد علي.

إذ عاد النظام الإقطاعي ولكن بصورة أخرى، عاد بصورة تكدس رأس المال الأجنبي، وبروز فئات محلية تمتلك رؤوس أموال طائلة، وضعف الطبقة الوسطى وتلاشيها. وزيادة التدخل الأجنبي من خلال علاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وزيادة حجم الدين الخارجي مقارنة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي. فمن خلال التتبع التاريخي لمسيرة السادات، نلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين شخصيتي كل من السادات والخديوي إسماعيل. إذ لجأ كلاهما إلى التوسع في الاستدانة من الغرب، وزاد في عهد كليهما حجم الديون الخارجية التي تراكمت على مصر، ما فتح الباب أمام المستعمر الأجنبي لتعزيز نفوذه في البلاد، مع اختلاف طبيعة السيطرة في عهد السادات عن عهد الخديوي إسماعيل.

وقد أدت سياسات السادات إلى تفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر، دون أن تسهم في حلها، "إذ ثبت أن الانفتاح ليس مجرد فعل مضاد للثورة على الصعيد السياسي، ولكنه بداية عملية واسعة المدى لتفكيك المجتمع المصري، وإعادة صياغته بطريقة عشوائية مضطربة" (عبد الله، ٢٠٠٥: ١٠٨)، ما أدخل نظام الحكم في أزمة متعددة الأبعاد، تمثلت في تقييد وتضييق المشاركة السياسية، وانتشار الفساد، وضعف أجهزة ومؤسسات الدولة، ما أدى إلى اهتزاز شرعية النظام وبروز تيارات الرفض السياسي والاجتماعي،[٤] وقد أدى بروز هذه التنظيمات -برأي على الدين هلال- إلى الكشف عن أزمة النظام الأيديولوجية، وعدم قدرته على استيعاب مثل هذه الفئات الواسعة من الشباب. كما ساهم في إيجاد تنظيمات ترفض شرعية النظام القائم، ولا تعمل وفقاً للقواعد الدستورية القائمة. وكان من شأن ما تقدم أن يدخل البلاد في حالة من التوتر السياسي انتهت باغتيال السادات العام ١٩٨١.

## محمد حسني مبارك: انهيار النظام

لم تكن فترة حكم مبارك نظام حكم قائم بذاته، بل امتداد لفترة حكم السادات في إطار نظام حكم ودستور واحد (دستور ١٩٧١). فكان هناك تشابه كبير بين الطرفين مع وجود بعض الاختلافات، فاتبع كلاهما منهجاً وسياسات متشابهة، إلا أن مبارك وصل في تلك السياسات إلى مدى أبعد.

هناك سمات متعددة تجمع بين هاتين الفترتين داخل النظام نفسه؛ تمثلت في التبعية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت في تحالف السادات مع واشنطن في حربها في أفغانستان، ثم تحالف مبارك معها في حربي العام ١٩٩٠ و٢٠٠٣ في العراق، وانتشار الفساد، وتحويل الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي، والقضاء على أي فرصة حقيقية للتنمية. ومن سمات هذه الفترة أيضاً، استهداف الذاكرة الوطنية تحت شعار "ثقافة السلام"، واللعب في

مجالات الثقافة والإعلام والكتب المدرسية والخطاب الديني وغيرها. كما اتسمت بإضعاف دور المعارضة السياسية، وفرض قيود متعددة عليها، ومطاردة المعارضين واعتقالهم في بعض الأحيان (علام، ٢٠١٢: ٢٠).

ورث مبارك من السادات نظاماً يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية حادة، منها بحسب ما يذكر عبد العظيم رمضان "اقتصاد منهار وأرض محتلة، وعلاقات عربية مهترئة، وبناء تحتي انتهى عمره الافتراضي منذ عشرات السنين، وانفتاح استهلاكي ضرب الطبقات الشعبية ضربة أليمة، وديون طائلة تثقل كاهل أي شعب من الشعوب وأي نظام حكم من الأنظمة" (رمضان، ١٩٩٣: ١٨٥).

وحاول كما هو الحال مع من سبقوه إلى البحث عن مصادر أخرى للشرعية غير الشرعية الثورية التي لم يستطع الحصول عليها مثل عبد الناصر والسادات.

لم يشارك حسني مبارك في حركة التحرر الوطني، ولكنه ترعرع في أحضان النظام السلطوي الذي نشأ في أعقاب حركة التحرر هذه. فجاء في ظل اهتراء الشرعية الثورية التي كان السادات قد فقدها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، واتّباع سياسات الانفتاح الاقتصادي (مصطفى، ٢٠١١: ١٠٤)، فكان عليه أن يلجأ إلى إستراتيجيات جديدة تختلف عن تلك التي انتهجها أسلافه للبحث عن مصادر جديدة للشرعية غير الشرعية الثورية التي لم يتمكن من الحصول عليها.

ولكنه، على الرغم من ذلك، حكم مصر لأطول فترة منذ عهد محمد علي، فبلغت حوالي ثلاثين عاماً، حاول خلالها أن يعطي لنظامه سمات مميزة، تجعل منه امتداداً للنظام الذي أنشأه السادات وعبد الناصر من قبله، بما يمنح هذا النظام صفة الاستمرار والتواصل. وفي الوقت نفسه، منحه بعض السمات الجديدة التي تمثل استجابة للتطورات السياسية المختلفة التي طرأت في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري.

وقد تولى السلطة في ظل ظروف مجتمعية شاملة، "فكان هدفه الأول تكريس دعائم حكمه والبحث عن شرعية جديدة له، مع قدر من الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية المتأزمة" (إبراهيم، ٢٠٠٦: ٤٠)؛ فسعى إلى الحصول على الشرعية الدستورية، التي تتطلب مزيداً من الانفتاح السياسي المسيطر عليه؛ فقام بتغيير الخطاب السياسي، واتجه أكثر نحو استعمال مصطلحات الديمقراطية، وحرص على تأكيد التزامه بالديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات. وبدأ بالحديث عن ضرورات الإصلاح السياسي، وتم تعديل الدستور بما يفتح المجال السياسي في النظام السلطوي (مصطفى، ٢٠١١: ١٠٥).

كما أجرى أول انتخابات مباشرة، شاركت فيها التيارات السياسية المختلفة، ومنها الإسلامية التي حرص على احتوائها وإبعادها عن التيار الجهادي (المصدر السابق: ١٠٥). وتبنى نهجاً متسامحاً مع التيار الإسلامي المعتدل ممثلاً في جماعة الأخوان المسلمين، وأفرج عن المعتقلين السياسيين، وأكد على أن المعارضة جزء من النظام السياسي.

في الواقع، لم تختلف الآلية التي تعامل بها النظام الحاكم مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن تلك التي اتبعها عبد الناصر والسادات. إذ استمرت الدولة السلطوية في محاربة وتقييد وجود المعارضة السياسية التي لم تكن تسمح بوجودها إلا بالقدر الذي تضمن فيه إمكانية عدم تأثير تلك المؤسسات على وجود النظام. وفي عهد مبارك، فقد سمح النظام بنشوء هذا النوع من المعارضة من خلال آليتين فقط، هما الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل بأجندة سياسية (Albrecht, 2005: 383).

فلم تشكل المنظمات الأهلية أو الأحزاب السياسية أي تحدٍّ بالنسبة للنظام، لأنها لم تتمكن من الحصول على الدعم اللازم من قبل المجتمع؛ فخطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي الذي كانت تنادي به لم يصل إلا إلى بعض الأحزاب العلمانية التي تضم جزءاً من النخبة المثقفة في البلاد، ولم يصل إلى عامة الشعب. والسبب الحقيقي

وراء ذلك يعزى إلى حرص النظام على إبعاد المواطنين عن الاهتمام بالسياسة الرسمية للدولة في مجال المشاركة في الحياة السياسية إلى الاهتمام بقضايا التوزيع والاستهلاك (ibid: 385).

باختصار، لقد تمكن النظام من احتواء الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وقيدها وضيق من قدرتها على المشاركة السياسية، بحيث لم يكن لوجودها أي معنى حقيقي في الديمقراطية. كما أخفقت هذه الأحزاب بدورها في القيام بوظيفتين مهمتين؛ تجميع المصالح المشتركة، والتعبير عن هذه المصالح.

وفي الجانب الاقتصادي، ابتعد مبارك تماماً كما كان الحال مع السادات عن السياسات الاقتصادية الاشتراكية لتبني سياسات رأسمالية اعتمدت على الخصخصة مكان التأميم، بهدف تحسين الوضع المعيشي للمجتمع، وتعزيز الشرعية الدستورية والسياسية التي كان يسعى إليها. إذ رفع شعار إعادة تصحيح مسار الانفتاح الاقتصادي بتحويله إلى انفتاح إنتاجي، كما رفع شعارات الطهارة ومحاربة الفساد، نتيجة لاستشراء الفساد في ظل الانفتاح الاقتصادي.

ويشير رمضان (١٩٩٣) إلى أن نظام مبارك اتجه إلى الخصخصة من أجل حل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، ولكن هذا التوجه انحرف انحرافاً خطيراً عن المسار الأساسي الذي نشأت من أجله؛ فقد بدأت هذه السياسة ببيع منشآت القطاع العام الخاسرة لتنتهي ببيع المؤسسات الرابحة، ما أدى إلى تركز وسائل الإنتاج في يد فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال وخسارة الدولة لها.

ويصف جلال أمين حال المجتمع المصري بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، والسياسات النيوليبرالية، أدق توصيف ليتبين مدى تأثيرها على البنية الاجتماعية، وعلى تراث المجتمع وثقافته، ومدى قدرتها على تغيير عاداته وسلوكه، التي يرى فيها بداية لموجة عاتية من التغريب والتخريب الثقافي الذي لم تشهده مصر من قبل، إذ تمكنت هذه السياسات

برأيه من إدخال بعض التغييرات في الثقافة المصرية خلقت حالة من السعي الجاد والدؤوب من أجل اللحاق بـ"العالم المتمدين"، واللحاق بحضارتهم بشكل أو بآخر، ولم يكن ذلك إلا نتيجة للانفتاح الشديد على العالم، الذي تسلل من خلاله العالم الأوروبي والأمريكي إلى حياة المجتمع المصري على نحو لم تشهده من قبل (أمين، ٢٠٠٠: ٢٢-٣١).

كما عانى الاقتصاد المصري في عهد مبارك من استمرار التبعية التي كان قد بدأها سلفه السادات، ولم يتمكن من تحرير الاقتصاد من هيمنة الأطراف الخارجية وتدخلها؛ فتزايد اعتماد مصر على المساعدات الغذائية الخارجية اللازمة لسد الاحتياجات الشعبية، وازداد الاعتماد على القروض والمعونات لسد العجز في ميزان المدفوعات، وازدادت حاجتها للمعونات الخارجية، وبخاصة العسكرية منها، من أجل تسليح جيشها. وأخيراً فقد ارتفعت حاجتها للاستثمارات الخارجية لدعم اقتصادها وتحقيق النمو فيه (سعد الدين، ١٩٨٧: ٢٦٢).

رتبت هذه العلاقات حالة من عدم التكافؤ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، كانت تتضح من خلال ردود الأفعال المختلفة للأطراف الخارجية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لما تتخذه مصر من قرارات وسياسات بشأن وضعها الداخلي أو الخارجي، دون تساوي تلك الأطراف معها، وأخذ ردود أفعالها بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرارات أو سياسات دولية (إبراهيم، ١٩٨٧: ٢٦٢)، وهو ما يظهر حالة عدم التكافؤ في العلاقات الدولية التي سادت في عهد مبارك، والتي كانت بالدرجة الأولى نتيجة لتبعية الدولة الاقتصادية لتلك الدول.

وحول التدخل الخارجي في عهد مبارك، يتحدث سعد الدين إبراهيم عن المعونة الأمريكية التي كانت مصر مستعدة لبذل كل الجهود للحصول عليها في بداية حكم مبارك، وعن مدى تأثير هذه المعونة على صنع القرار السياسي في مصر؛ إذ يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تفرض إملاءات معينة حول آلية استثمار هذه الأموال، فكانت

تسعى إلى استثمار هذه المعونة من أجل إقامة طاقات إنتاجية جديدة وتشجيع عملية التحول في صنع القرار باتجاه السوق. وبالتالي، فإن استحقاق المعونة كان مرتبطاً بتطبيق المصريين لسياسات معينة أثرت، بشكل أو بآخر، على استقلال المصريين وقدرتهم على اتّخاذ القرارات دون أي إملاء خارجي (المصدر السابق).

قيدت هذه المعونات -باعتقادنا- من استقلال مصر وسيادتها، فكان اعتمادها على مثل هذه المعونات بمثابة طعم أوقعها في شباك الولايات المتحدة الأمريكية، ليجعل من تلك المعونة وسيلة للضغط على مصر من جهة، وأداة لتحقيق السيطرة الأمريكية من جهة أخرى. إذ أن اعتماد مصر المتزايد على تلك المعونة جعلها من مصادرها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ما مكّن الولايات المتحدة من السيطرة على القرار المصري وتوجيهه بما يخدم مصالحها.

لم تسعَ مصر إلى التقليل من تأثيرها وما تفرضه من قيود عليها، فلم يتبع النظام سياسات داخلية تحاول التحييد من آثار تلك المعونات. فالولايات المتحدة، وإن كانت تسعى إلى تعميق تبعية مصر لها، فإن سياسات النظام الداخلية هي التي تلعب الدور الأهم، إما في تمكين تلك المعونة من السيطرة عليها ومن ثم التبعية للخارج، وإما في تقليص أهمية هذه المساعدات والاستقلال عنه.

تعامل النظام في مصر مع هذه المعونة بما يعزز التبعية للقوى الإمبريالية وزيادة الاعتماد عليها، وقد كان لسياسة الانفتاح دور رئيس في ذلك، "إذ عنيت [هذه السياسة] بتبني أنماط للاستهلاك لا تتماشى مع قدرات المجتمع على الإنتاج، [واعتمدت] على الواردات لسد نهم الأثرياء الجدد لسلع ترفيّة، مع توجيه الاستثمار إلى مجالات غير إنتاجية أو لإنتاج سلع لصالح الطبقات الموسرة والأغنياء الجدد، هذا مع الاعتماد على بيع موارد مصر من النفط والعمالة والموقع الجغرافي للحصول على جزء من النقد الأجنبي المطلوب" (إبراهيم، ١٩٨٧: ٢٦٥). وهي

حالة ترافقت مع الإهمال الكامل لزيادة قدرة مصر على إنتاج السلع الضرورية للوفاء بحاجات المجتمع، وبخاصة إنتاجها من الحبوب، وعلى رأسها القمح.

"وبصفة عامة، فقد اتسم عهد [مبارك] بالحرص على الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي تمثل في استقرار السلطتين التنفيذية والتشريعية" (هلال، ٢٠١٠: ١١٩). وكان من أول الإجراءات التي اتّخذها في سبيل تعزيز الديمقراطية التي رفع شعارها، اللجوء إلى المصالحة الوطنية بين الفصائل السياسية المختلفة. كما أعاد عملية التحرر السياسي التي كان قد بدأها السادات وتراجع عنها بعد تصاعد الحركات الاحتجاجية ضده عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتصاعد وتيرة الاحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية السيئة التي سادت في عصره، وكانت الانتخابات البرلمانية التي عقدها في العام ١٩٨٤ بمثابة أول اختبار له في التحول الديمقراطي، إذ كانت أول انتخابات برلمانية قائمة على أساس التمثيل النسبي (Hassan, 2010: 322).

من ناحية أخرى، لعبت المؤسسة العسكرية في مصر دوراً مهماً في مسيرة التحول الديمقراطي، ولعل هذا يعزى لأسباب مختلفة مُنِحَ بناء عليها الجيش هذا الدور الواسع. وتشكل هذه المؤسسة حجر الزاوية بالنسبة للنظام الحاكم، إذ تمكنت، وكما كان يتوقع منها، من التعامل مع أكثر القضايا حساسية التي كانت تظهر تحديات خطيرة للنظام، وشكلت خط الدفاع الأخير بالنسبة له. إذ تتولى قوات الأمن في ظل سيادة قوانين الطوارئ مهمة محاربة الجماعات المتشددة، وتمتد أيضاً إلى مواجهة أي تحركات أو مظاهرات سلمية تنظمها تيارات سلمية أو جهات فاعلة اجتماعياً.

ونتيجة لضعف التأييد والدعم السياسي لهذا النظام، وبسبب ضعف الشرعية السياسية الحقيقية؛ فقد اعتمد بقوة على المؤسسة العسكرية. فمنحت الأخيرة هذا النظام الدعم والأمن وحافظت على مصالحه في

المجتمع، حتى غدا بعض قادة هذه المؤسسة أكثر نفوذاً من أي جهة أخرى داخل هذا النظام، ولعبوا أدواراً مهمّة حتى أصبحوا أكثر قوة ونشاطاً داخل النخبة السياسية في الدولة (ibid: 324).

وفي مصر، تماماً كما هو الحال في كل الأنظمة الاستبدادية، فإن اللجوء إلى حماية المؤسسة العسكرية يعود لأسباب عدة بحسب ما يذكر نزيه الأيوبي، إذ تلجأ هذه الأنظمة إلى تقوية المؤسسة العسكرية من أجل ترسيخ وجودها وقوتها من خلال القضاء على أي معارضة من بقايا أي نظام سابق. وثانيها يعود إلى الرغبة في تعزيز الاستقلال الوطني الشامل في المجالات كافة، الذي يدفع الضباط في بعض الأحيان إلى الدخول في صراعات مع الأقليات الاقتصادية في الدولة، ما قد يؤدي إلى عملية تأميم واسعة للتجارة والتمويل والتصنيع (Ayubi,1995: 295).

وبالاطلاع على خصوصية الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية تاريخياً في مصر، وتحديداً منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، يمكننا القول إن أكبر تحدٍّ أمام التحول الديمقراطي في مصر يكمن في التطور الحساس والخطير في العلاقات بين الجيش والقطاعات المدنية. وكذلك الدور الذي يلعبه كل منهما في تعزيز شرعية النظام من خلال الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي (Hassan, 2010: 324).

"وعلى الرغم من حدوث تطور كبير بشأن عملية إضفاء الطابع المدني على النخبة الوزارية منذ سبعينيات القرن العشرين، فإن المؤسسة العسكرية استمرت تشكل السند الرئيس للنظام الحاكم، وصاحبة القول الفصل في لحظة التحدي ... ونظراً لأن الجيش يمثل ركيزة أساسية لتأمين النظام؛ فقد حرصت السلطة على ضمان ولائه ومساندته من خلال أساليب عديدة" (إبراهيم، ٢٠٠٦: ٣٤-٣٥).

وبالتالي، فإن التداخل بين القطاعين المدني والعسكري، كان من أهم معيقات حركة التحول الديمقراطي في مصر، فاستعملت المؤسسة العسكرية في سبيل تأسيس شرعية النظام والمحافظة عليها طوال

الوقت، دون أن يكون هناك أي نوع من التوفيق بين احترافية القوات المسلحة، وبين دورها كخط دفاع أخير لحماية الشرعية الدستورية.[٥]

بنية هذا النظام؛ والعلاقات التي تربط عناصره بعضها ببعض (العلاقات الزبائنية)، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة العام ٢٠١١ في مصر، والتي طالبت بخلق واقع سياسي واقتصادي جديد، وبناء نظام ديمقراطي يستجيب للمطالب الشعبية.

خلقت هذه الثورة واقعاً سياسياً جديداً في مصر، فأنتجت سلطة جديدة على أنقاض القديمة، وساهمت في بروز قوى جديدة وتراجع أخرى. ونتج عنها صراعات وتحالفات مختلفة بين النخب والجماعات المصلحية المختلفة في المجتمع.

نوع هذه السلطة وشكلها وطبيعة مصالحها وارتباطاتها، تحدد، إلى درجة كبيرة، مصير الثورة في المستقبل؛ إذ تلعب التحالفات، والصراعات، والارتباطات، والمصالح الفئوية، والتوافق أو عدم التوافق الذي قد ينشأ بين القوى السياسية المختلفة، دوراً مهماً في تمهيد الطريق أمام تحقيق أهداف الثورة.

ونحن هنا -كما ذكرنا في البداية- لسنا بصدد دراسة طبيعة هذه التحالفات ونوعها، واتجاهها أو شكلها في المستقبل، وإنما نسعى إلى وضع تصور حول شكل النظام الجديد، وجوانب اختلافه أو تشابهه مع النظام القديم، والشروط الضرورية التي لا بد من توفرها فيه لتحقيق أهداف الثورة.

وهذا -مرة أخرى- بهدف وضع إطار للبيئة التي سيتم فيها تحديد التغيرات التي يجب على النظام الجديد القيام بها في المستقبل من أجل تحقيق أهداف الثورة، وإعداد الأرضية اللازمة للتحول الديمقراطي الحقيقي. وهو ما سنحاول توضيحه في الجزء الثاني.

## الجزء الثاني: النظام الجديد في مصر بعد الثورة

جاءت ثورة مصر الأخيرة (٢٠١١) تحمل هدفاً أساسياً تتشارك فيه مع الثورات العربية الأخرى، وهو التخلص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة. ورفعت في سبيل ذلك شعارات مختلفة تعبر عن طموح الشعب في التحول من رعايا إلى مواطنين، وتحويل الدولة من مزرعة أو مقاطعة تملكها نخبة متحكمة إلى دولة المواطنة الكاملة.

عبرت الشعارات التي رفعت في الثورات المصرية عن مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية محددة تتعلق بتحسين شروط ونوعية الحياة للشعب داخل مصر في المجالات كافة. وكانت بمجملها شعارات تحمل طابعاً وطنياً شعبياً، بعيدة عن أي أيديولوجية قومية أو ذات علاقة بالقضايا الإقليمية أو العالمية.

لم تكن الثورة المصرية تهدف فقط إلى إسقاط مبارك، وإنما تهدف أيضاً إلى هدم النظام السلطوي الذي وضعت أسسه في مصر منذ نشأة الدولة الحديثة فيها، وتجذّرت في عهد عبد الناصر والسادات ومن ثم مبارك "الذي استثمر في تركة أسلافه من ثقافة سلطوية غاشمة قمعت الفرد ووضعت الدولة ومؤسساتها فوق حريته وكرامته وإنسانيته" (العناني، ٢٠١٢: ١١٢).

نجحت الثورة المصرية في إسقاط رأس النظام الحاكم المتمثل في الرئيس المصري حسني مبارك، ولكنها لم تتمكن حتى اللحظة من إسقاط النظام بأكمله؛ إذ بقيت المؤسسات والنخب السياسية والبيروقراطية قائمة، وبقيت بنية النظام على حالها دون حدوث أي تغييرات جذرية فيها. وهو ما يحدث عادة في الفترة اللاحقة لكل الثورات المشابهة للثورة المصرية. إذ تعجز الثورات عادة عن استئصال الأنظمة القديمة دفعة واحدة، ما يؤدي إلى حدوث صراعات مختلفة تؤثر على عملية التحول فيها؛ في المدة الزمنية وفي سهولة أو صعوبة عملية التحول.

ولعل هذا هو السبب وراء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر حالياً، الناتجة عن استمرار الصراع بين التيارات الساعية إلى التغيير، وتلك التي ترغب في الحفاظ على مكاسبها التي حققتها في عهد النظام السابق، وتلك التي تسعى لاستغلال الأوضاع الحالية من أجل تحقيق أفضل مكاسب سياسية من خلال السيطرة على الحصة الأكبر من السلطة دون الانتباه إلى أهداف الثورة والتغييرات الساعية إلى تحقيقها.

وهنا تبرز أسئلة متعددة تشغل تفكير المجتمع بأكمله حول تأثير تلك الحالة على المستقبل فيما يتعلق بالقضايا التي تمسهم مباشرة كالعمالة والبطالة والفقر وزيادة الدخل وعدالة توزيع الثروة وغيرها.

فمصر تشهد، ومنذ بداية الثورة، حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ناجمة عن أسباب مختلفة أهمها -إضافة إلى الموروث السياسي والاقتصادي والاجتماعي السابق- عدم قدرة التيارات الوطنية الفاعلة حالياً بما فيهم السلطة الناشئة - الأخوان المسلمين[٦]- على بلورة خطة ورؤية واضحة لمستقبل مصر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تعزز من قدرة الدولة على تجاوز المرحلة الانتقالية إلى ما يحقق لها الاستقرار المنشود، ويزرع الطمأنينة لدى الشعب بإمكانية تجاوز الحالة التي يمر بها حالياً.

لم تثبت تجارب التحول الديمقراطي أن هناك ترابطاً واضحاً بين عملية التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية كما ذكرنا سابقا. ومع ذلك، فإن الاهتمام بشكل نظام الحكم والمؤسسات الجديدة يكتسب أهميته من كون هذه المؤسسات هي التي ستتولى عملية تهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية والاستقرار وبناء نظام ديمقراطي، أو على العكس من ذلك، هي التي ستعمل على تهيئة المناخ المعيق لتحقيق هذه التنمية.

من هنا، تنبع أهمية وضع تصور حول شكل النظام الناشئ وخصائصه بعد الثورة؛ وذلك من أجل تحديد فيما إذ كان هذا النظام سيعمل كداعم ومحفز لعملية التنمية، في ظل المعطيات المتوفرة حالياً، وفي ظل الموارد

المتاحة من أجل تحقيق أهداف الثورة، أم ستتجه سياساته باتجاه إعاقة هذه العملية نتيجة غياب الرؤية الواضحة للمستقبل، ومن ثم إعاقة عملية التحول الديمقراطي برمتها.

ومع إقرار الدستور الجديد في مصر، وإجراء الانتخابات الرئاسية قبل ذلك، يمكننا القول إن معالم واتجاه المرحلة الانتقالية وما ستفضي إليه قد تبلورت إلى حد كبير، دون تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار المنشود، الذي ندرك تماماً بأنه لن يتحقق بين ليلة وضحاها في دولة كمصر، تعاني من رزمة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن تجاوزها بسهولة.

ومع استمرار الصراع بين التيارات السياسية المختلفة، واستمرار حالة التنافس الشديد بينها؛ برزت العديد من القضايا التي يبدو منها أنها ستؤثر في صورة النظام الجديد وشكله، وتعطي مؤشرات عن حجم أو مدى التغيرات التي يمكن حدوثها على المديين القصير والمتوسط، ونسبياً على المدى البعيد.

ونحن سنتخذ من هذه القضايا كوسيلة تساعدنا في وضع تصور حول خصائص النظام الناشئ (السلطة الجديدة)، وبخاصة مع زوال الضبابية والغموض عن معالم المرحلة الانتقالية واتجاهها؛ فالطريقة التي تعاملت بها السلطة الجديدة مع العديد من القضايا، يمكن أن تعطي مؤشرات حول شكل هذا النظام وخصائصه في المستقبل. مع إدراكنا لإمكانية حدوث تغييرات قد تكون جوهرية في المستقبل من الممكن أن تساهم في تغيير خصائص النظام التي سنحاول وضع تصور حولها هنا.

فنحن سنتخذ في هذا الصدد من الآليات التي تعاملت فيها السلطة مع بعض القضايا والقرارات التي تبنتها منذ نشأتها، أداة لوضع تصور حول خصائص النظام الجديد، وحدوده في المستقبل. فتحديد الأبعاد العامة لهذه السياسة، ما زال صعباً؛ نظراً لقصر الفترة الزمنية لعمر

النظام الجديد من جهة، وعدم وجود إستراتيجيات واضحة للتعامل مع القضايا الخارجية، التي يمكن أن تعزى بدورها إلى عدم اكتمال البنى المؤسسية التي تتولى صناعة السياسة الخارجية في النظام الجديد من جهة ثانية.

يسعى الفاعلون الجدد في النظام السياسي المصري من خارج النظام الحاكم (السلطة الجديدة) إلى تجاوز الشرعية الثورية -التي طالما تحدثت الأنظمة السابقة عنها واعتمدتها كمصدر لشرعيتها- إلى الشرعية الدستورية؛ فتم عقد انتخابات رئاسية شاركت فيها تيارات سياسية مختلفة أوصلت الرئيس الحالي محمد مرسي إلى السلطة.

إلا أن تعامل السلطة الجديدة مع بعض القضايا الفاعلة في الساحة، يوحي بأنها تسعى إلى تكريس شرعيتها الثورية، إضافة إلى شرعيتها الدستورية التي حصلت عليها بموجب الانتخابات؛ فأصدر الرئيس المصري -على سبيل المثال- مجموعة من القرارات الاستثنائية كالإعلان الدستوري وغيرها استند فيها إلى الثورة والسعي إلى تحقيق أهدافها.

وبوصول الرئيس الجديد إلى السلطة، يمكن القول إن ملامح النظام الجديد بدأت بالتشكل، فمصر يحكمها نظام رئاسي يمثل رئيس الدولة فيها أعلى منصب في السلطة التنفيذية، ويمتلك صلاحيات واسعة ويستمد شرعيته من الشعب مباشرة.

تقدم الانتخابات على المستوى النظري في العملية الديمقراطية وظائف مختلفة، "فهي الآلية التي يتم من خلالها تعاقب الحكومات، وإعطاء الشرعية لمن يتم انتخابهم للسلطة عن طريق عملية انتخابية موثوق بها، [كما] تمنح المواطن وسيلة مهمة للمشاركة في العملية الديمقراطية ... كما تعتبر عاملاً حيوياً في النظام السياسي الديمقراطي كآلية محورية صممت لتجنب عنف المواجهات في مسألة تحديد التعاقب والشرعية" (أبو دوح، ٢٠١١: ١١٨).

ومع ذلك، فإن ما يجب الانتباه له هو أن إسقاط الرئيس السابق وإحلال قوى جديدة تحمل الشرعية الدستورية والانتخابية، لا يعني انتهاء النظام القديم، ولا يعني في الوقت نفسه "أن ملائكة حلوا محل شياطين، بل يجب النظر والتعامل مع القادة الجدد كقوى لها مصالح وأيديولوجيات وارتباطات، أو كسلطة لا يكفي أن تقول بأنها تستمد شرعيتها من خطابها وأيديولوجيتها ولا حتى صناديق الانتخابات، بل من قدرتها على ... إحداث نقلة نوعية سياسية واقتصادية واجتماعية في حياة الشعب" (أبراش، ٢٠١٢: ٢٤).

وبسبب حدة الصراعات الداخلية في مصر نتيجة الوعي الشعبي بمطالب الثورة، ونتيجة للتدخلات الخارجية القوية في بعض الأحيان، فإن ما يمكن قوله هو أن النظام الجديد سيركز في الفترة القصيرة المقبلة على إجراء الإصلاحات الداخلية دون أي تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية في العلاقات الدولية؛ بمعنى أن التغيرات ستقتصر على تغيير اللاعبين دون أي تغييرات تذكر على شروط اللعبة وقواعدها، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات والسياسات الدولية.

فما بدا واضحاً حتى اليوم أن السلطة الجديدة تسعى، بكل حرص، إلى الحفاظ على علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، ولن تغير من سياساتها فيما يتعلق بعلاقتها بالولايات المتحدة وإسرائيل على وجه التحديد على المدى القريب بأقل تقدير. إذ تسعى السلطة الجديدة، كما بدا واضحاً حتى اليوم، إلى الحفاظ على المصالح السياسية والاقتصادية التقليدية في إطار النظام النيوليبرالي.

يسعى النظام إلى الحفاظ على مصالح النخب السياسية والاقتصادية القديمة، مع الأخذ بعين الاعتبار تبدل أدوار هذه النخب ومكانتها، وصعود بعضها وتراجع بعضها الآخر. إذ برز الأخوان المسلمون كقوة أكثر تأثيراً وحضوراً عما كان عليه حالها في السابق. وبقيت النخب الاقتصادية على حالها، لم يطرأ عليها أي تغيير، حتى تلك التي ارتبطت بالنظام السابق.[٧]

وباستثناء النخب القديمة التي كانت مسيطرة في عهد مبارك، لم تشهد مصر بروز نخب جديدة سياسية أو اقتصادية تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة عن تلك التي تسعى إليها النخب التقليدية والمتمثلة في الاستئثار في السلطة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع "الفئوية" لا الوطنية،[٨] وهي التوجهات نفسها التي حملها السادات ومبارك ومن سبقهما من قبل، والقائمة على الاستئثار في السلطة وإقصاء المعارضة، والقائمة أيضاً على رأسمالية المحاسيب،[٩] وعلى نسق واحد من العلاقات بين النخب وجماعات المصالح والسلطة السياسية، التي لم ينتج عنها سوى بعض التحولات الظاهرية التي لم تمس العناصر والمفاصل الرئيسية داخل النظام.

يسعى الرئيس الجديد لمصر إلى "أن يحقق لنفسه مكانة رفيعة في الشؤون الخارجية لدعم رئاسته داخلياً؛ إذ أن تحقيق تقدم بشأن التحديات الداخلية، وبخاصة تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتأمين فرص العمل، سيكون بطيئاً جداً. وسيكون هناك الكثير من خيبات الأمل السياسية والاقتصادية على الطريق" (سالم، ٢٠١٢). من أجل ذلك، يسعى الرئيس الجديد إلى استعادة هيبة الدولة إقليمياً ودولياً لما لها من دور في مساعدته في المرحلة الأولى لحكمه، التي تشهد تغيرات وصراعات مختلفة.

أما فيما يتعلق بالوضع الداخلي، فعلى الرغم من "الانقلاب" الذي قام به الرئيس المصري عقب توليه السلطة على المجلس العسكري من خلال إلغاء الإعلان الدستوري الذي كان المجلس العسكري قد أصدره، وإحالته أبرز قادة المجلس للتقاعد، فإن ما ظهر لاحقاً يؤكد حرص النظام على الحفاظ على دعم المؤسسة العسكرية، أو على الأقل تجنب الدخول في أي صراع معها؛ إذ "منح الدستور المصري الجديد القوات المسلحة حيزاً من الاستقلال، ودوراً سياسياً صريحاً لم تحظ بهما في ظل سلفه حسني مبارك" (صايغ، ٢٠١٢). وهو إن دل على شيء، فإنما يدل على حرص هذا النظام على الحصول على دعم هذه المؤسسة وتأييدها.

فالرئيس المصري الجديد ومن حوله، يدركون أهمية حياد المؤسسة العسكرية، وضرورة عدم تدخلها في السياسة في الفترة الحالية على الأقل. ومن ناحية ثانية، فإن سيطرة قيادات المؤسسة العسكرية على أهم القطاعات الاقتصادية في مصر،[١٠] تدفع النظام الجديد للتروي في التعامل مع هذه المؤسسة، ذلك لأن هناك احتمالية كبيرة لقيام هذه المؤسسة بمواجهة برامج الرئيس الجديد في حال كانت هذه البرامج تهدد مصالحها.

كما لم يكن هناك أي مؤشرات تشير إلى توجه النظام الجديد لإخضاع المؤسسة العسكرية وإدماجها داخل هيكل الدولة من حيث إخضاعها لرقابة السلطة التشريعية فيما يخص موازنتها، التي تم إسناد مهمة إقرارها لمجلس الدفاع الوطني حسب الدستور الجديد.[١١] وهذا يدل على أن النظام الجديد اتبع الوسائل والأدوات نفسها التي اتبعها أسلافه من حيث احتواء المؤسسة العسكرية ومنحها الامتيازات التي تضمن استمرار تأييدها ودعمها للنظام.

فالأنظمة السابقة حرصت دائماً على كسب تأييد المؤسسة العسكرية لإدراكها أهمية هذه المؤسسة، ودورها في الحفاظ على سلطتها بعد أن فقدت شرعيتها الثورية والشعبية، وفشلت في الحصول على الشرعية الدستورية. ولعل لجوء النظام الجديد إلى مثل هذه الأدوات، يشير ربما إلى حرص النظام الجديد لتثبيت ركائز سلطته، من خلال دعم تلك المؤسسة التي ستساعده في حال فقد مشروعيته الشعبية.

وبالتالي، فإن ما يمكننا قوله هنا هو أن المؤشرات المتوافرة حالياً توحي بأن لا تغيرات جذرية قد تحدث في علاقة السلطة المدنية بالمؤسسة العسكرية، بحيث يتم تقليص سيطرة المؤسسة العسكرية وتدخلها في السياسة، بما يشير إلى حدوث تغييرات جوهرية عما استقر عليه الحال طيلة حكم مبارك والسادات وجمال عبد الناصر من قبل.

من جهة أخرى، على الرغم من خطورة المرحلة الحالية وحساسيتها في مصر، فإن سياسات الرئيس الجديد في مختلف المجالات كانت تعكس

فكرة كونه يمثل حزب الأغلبية، وكانت قراراته "تنم عن سلوك سياسي مرتبط بفكرة اعتماد ما يراه حزب الأغلبية من إجراءات سياسية ملائمة، وليس ما تفرضه قيادة البلاد للمرحلة الانتقالية من اعتماد أسلوب التوافق بين القوى السياسية" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢: ٥). فلم يتم تشكيل الحكومة استناداً إلى التوافق مع التيارات السياسية المختلفة، ولم يتم تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، وإعداد الدستور لاحقاً بالتوافق مع تلك التيارات، بل إن ما بدا واضحاً حتى اليوم هو أن النظام الجديد يسعى بكل ما يملك من وسائل قوة إلى تعزيز نفوذه وسيطرته داخل النظام الجديد، ويحاول ترسيخ سياسة الاستئثار بالسلطة التي يترتب عليها تهميش وإقصاء التيارات والقوى السياسية والشعبية الأخرى.

هذه السياسة وهذه التوجهات يمكن أن تزيد من عمق الأزمة السياسية داخل الدولة التي تتطلب على الأقل في المرحلة الانتقالية ضرورة التوافق مع التيارات السياسية المختلفة. إذ أن استمرار الصراعات السياسية من شأنه أن يزيد من عمر الفترة الانتقالية، ما قد يرتب مشاكل اقتصادية واجتماعية أكثر تعقيداً.

فالمرحلة الانتقالية تتطلب أكبر قدر من التوافق بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة التي لا بد للنظام الجديد من التعاون معها، من أجل اجتياز المرحلة الانتقالية، وتحقيق الاستقرار من جهة، ومن أجل تعزيز شرعيته الدستورية والشعبية من جهة أخرى.

فالأسلوب الإقصائي الذي تتعامل به السلطة الجديدة مع التيارات السياسية "المعارضة"، وحرصها الدائم على التأكيد على أنهم "أقلية" يؤسس لنظام سلطوي يعود بمصر من جديد إلى المربع الأول من السلطوية والاستبداد. فالنظام الجديد، حسب ما يظهر حتى اليوم، يستعمل خطاب النظام السابق القائم على اعتبار معارضيه أقلية، هدفهم الالتفاف على الشرعية، وإسقاط نظام الحكم، وهو ما يبرر له تهميشهم ورفض التعاون معهم.

إن هذه الأدوات وإن كانت تساعد السلطة الجديدة على الحفاظ المؤقت على السلطة، فإنها تساهم في الوقت نفسه في تقويض شرعيتها. فاعتمادها على الهيمنة السياسية كوسيلة لتعزيز السلطة، وإن كان من الممكن أن تساعدها في تعزيز سيطرتها الآنية، فإنها ستقوض -كما هو الحال في الأنظمة السلطوية السابقة في مصر- من شرعيتها على المدى البعيد أو ربما المتوسط، وذلك لأن "مشكلات مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الجسامة والخطورة بحيث لا يستطيع أي حزب سياسي ولو كانت معه الأكثرية في المجالس النيابية أن يواجهها بحلول فعالة، تشبع حاجة ملايين المصريين للعيش الكريم والحرية وتكفل الكرامة الإنسانية" (يسين، ٢٠١٢).

كما أن لجوء النظام الجديد لاستخدام أدوات القمع والترهيب -التي استعملها النظام السابق من قبل- ستؤدي إلى تقويض مشروعيته، وإن كانت ستساهم في تعزيز سيطرته. وهو ما يهدد مصيره في المستقبل. فالثورة تحدت كل أساليب وأدوات البطش والقمع التي استعملها النظام السابق، وهدفت إلى هدم البنى القائمة وإسقاط تلك الأدوات بهدف تحقيق تغييرات جذرية في بنية النظام الجديد وخصائصه. ولجوء النظام الجديد إلى مثل هذه الأدوات في الوقت نفسه الذي تسعى فيه الثورة لإعادة بناء النظام الجديد وفق أسس جديدة، سيؤدي إلى إضعاف هذا النظام وتقويض أسسه، وربما سيضعف فرص استمراره في المستقبل.

لذلك، فإن الوسيلة الأفضل التي يمكن للنظام الجديد اتّباعها من أجل اجتياز المرحلة الانتقالية، تكمن في اعتماد مبدأ المشاركة والتوافق القائم على إيجاد الأرضية المشتركة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية بعيداً عن الهيمنة أو الإقصاء. بمعنى آخر، بعيداً عن الأدوات التي اعتمد عليها النظام السابق في تعزيز سيطرته التي كانت السبب الرئيس في تقويض دعائمه وإضعافه وانهياره.

فالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، تتطلب توافق كتلة كافية من القوى، وتكاتف كل الجهود من أجل إعادة بناء النظام

السياسي في الدولة، وإعادة بناء نظام الحكم على أسس الديمقراطية التشاركية. وعلى النظام الجديد -بصفته حائزاً على السلطة- أن يساهم في إرساء أسس الديمقراطية التشاركية، وأن يسعى إلى إيجاد الأرضية المشتركة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية من أجل تجاوز المرحلة الانتقالية وتحقيق الاستقرار المطلوب. فالاستمرار في حالة التجاذب والتصادم، والاستمرار في استخدام أدوات النظام السابق في الهيمنة والإقصاء والاحتواء، لن تؤدي إلا إلى مزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار. وأهم من ذلك ستشكل أرضية خصبة لإعادة إنتاج النظام السلطوي في مصر.

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فإن المعطيات المتوفرة حتى الآن تشير إلى أن لا اختلاف بين السياسات التي اتبعها مبارك والسادات من قبله، وتلك التي يتبعها النظام الجديد في مصر منذ توليه السلطة وحتى اليوم، وفي المستقبل القريب أيضاً.

ففي سبيل معالجة الأزمة المالية التي تعاني منها الدولة، لجأ النظام إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض يمكن الدولة من تخفيف عجز الموازنة لديها. بالطبع هذه القروض ترتبط بتبني مصر سياسات تهدف، بشكل رئيس، إلى تعزيز دور القطاع الخاص وانسحاب الحكومة من الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يتطلب تقديم تنازلات إضافية في هذا الشأن في سبيل الحصول على هذه المساعدات؛ فعادة ما يشترط صندوق النقد والبنك الدوليان مجموعة من السياسات تحت مسمى برامج إصلاحية على الدول الحاصلة على القروض الالتزام بها؛ هذه "الإصلاحات" تتراوح بين زيادة الرسوم على السلع والخدمات العامة، أو خفض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية وترشيده، أو حتى تخفيف قيمة العملة المحلية -الجنيه في الحالة المصرية- للتخفيف من العجز في ميزان المدفوعات، أو غير ذلك من السياسات التي تدور حول المحور نفسه، والمتمثل في انسحاب الحكومة من الأنشطة الاقتصادية. وهو ما يعني في الوقت نفسه استمرار السياسات النيوليبرالية التي لجأ إليها مبارك منذ تسعينيات القرن الماضي.

هذه السياسات، بمجملها غير مناسبة للمرحلة المقبلة في مصر، فآثارها ونتائجها كانت من أهم الأسباب التي تقف وراء الثورة الأخيرة. وإزالة أثر هذه السياسات تتطلب اعتماد سياسات من نوع مختلف قادرة على معالجة تلك الآثار. فاتّباع السياسات نفسها لن يؤدي إلى علاج الأزمة، وإنما سيؤدي إلى تفاقمها. إذ لم تظهر السياسات النيوليبرالية، بعد حوالي عقدين من الزمن على تطبيقها في مصر، قدرة على معالجة الأزمات الاقتصادية المختلفة. وبالتالي، فإن الاستمرار في العمل في هذه السياسات في المستقبل يبدو غير مجدٍ بالنسبة للشرائح والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، التي كانت أكثر تأثّراً -سلباً- من هذه السياسات.

وبصرف النظر عن الجدل الدائر حول هذا القرض، ومدى قدرته على علاج المشاكل الاقتصادية العالقة في مصر، فإن هذه الخطوة تعبر عن غياب خطة واضحة للسلطة الجديدة لعلاج مشاكل مصر الاقتصادية، وتشير إلى استمرار تلك السلطة في تبني السياسات النيوليبرالية التي كانت السبب الرئيس في وصول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر إلى ما آلت إليه.

في الواقع، لم يختلف تعامل النظام الجديد مع هذا الموضوع عمن سبقوه، إذ أصدر الرئيس مرسي قراراً، وفي أكثر الأوقات حرجاً في الدولة؛ تمثلت في انتشار المظاهرات الرافضة للإعلان الدستوري، والدستور، في مناطق مختلفة في مصر؛ رفع بموجبه الدعم عن مجموعة من السلع والخدمات التي يعتبر جزء كبير منها من السلع والخدمات الأساسية. وعلى الرغم من تجميد الرئيس للقرار في اليوم نفسه، فإنه يعد دليلاً واضحاً على أن لا تغيرات جوهرية ممكنة الحدوث على المديين القصير والمتوسط يمكن تحقيقها من خلال سياسات النظام الحالي؛ إذ ليس هناك أيٌّ برامج للحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية لدرجة معقولة.

تجميد هذا القرار لا يعني إلغاءه، وإنما يعني تجميد العمل به، ربما لغاية استقرار الأوضاع السياسية أكثر، والتوصل إلى تسوية مع المعارضة

تضمن توافقاً أكبر حول القضايا الخلافية، بما يضمن عدم تأجيج الرأي العام أكثر ضد سياسات الرئيس الجديد وتوجهاته. فقرار الرفع هذا يتنافى مع أهم مطالب الثورة المصرية (العدالة الاجتماعية) إذ أن رفع الدعم عن عدد كبير من السلع الأساسية يضر بأصحاب الدخل المنخفض، ويحرم فئات واسعة من إمكانية الاستفادة من مثل تلك الخدمات والسلع التي تعتبر في معظمها من السلع والخدمات الأساسية.[١٢]

وخلاصة القول هنا، أنه، ومن خلال المعطيات التي تحدثنا عنها أعلاه، فإن المؤشرات المتوافرة حالياً حول السياسات التي اتّبعها النظام الجديد فيما يخص السياسات الخارجية والداخلية على حد سواء، توحي بأن حجم التغيرات في النظام الجديد بعد الثورة كانت غير ملحوظة ولا تشير إلى أي تغيير جوهري.

وعلى الرغم من أن الفترة الزمنية التي تم وضع هذه التصورات بموجبها قصيرة نسبياً، فإن طبيعة هذه السياسات توصلنا إلى مثل هذا التصور، فلا تغيرات تذكر على السياسات الدولية، ولا تغيرات جوهرية في طبيعة السياسات الداخلية؛ سواء في المجالات السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية.

إن النظام الجديد يسير إلى حد ما بسياسات النظام السابق نفسها، ولعل ذلك يعزى إلى طبيعة الإرث السياسي والاقتصادي الذي يحمله النظام الجديد من سلفه؛ إذ أن طبيعة هذا الإرث تحد من خيارات النظام الجديد، وتقيد من قدرته على تحقيق التغيرات الجوهرية. فهو مجبر على التعامل مع هذا الإرث الثقيل الذي لا يمكن إنكاره وإنكار تأثيره، حتى وإن كانت الثورة تسعى إلى تحقيق تغييرات جوهرية من خلال سعيها إلى هدم البنى التي أقامها النظام القديم وإعادة بنائها من جديد.

عدا عن ذلك، فإن حرص النخب السياسية والاقتصادية القديمة على الحفاظ على مكتسباتها السابقة يشكل حاجزاً أمام التغيير. فهذه النخب

تمتلك من القوة والتأثير ما يمكّنها من دفع "النخبة الحاكمة" إلى تبني السياسات التي تخدم أهدافها ومصالحها ومكاسبها التي حصلت عليها في السابق.

فما نشأ بعد الثورة هو نوع جديد من التحالفات بين النخب القديمة –كما ذكرنا أعلاه– منح بعضها قوة وتأثيراً أكبر مما كانت تتمتع به سابقاً.[١٣] وتهدف، بشكل رئيس، إلى توجيه الثورة والسيطرة عليها في سبيل الحفاظ على مصالحها. ولعل ذلك النوع من العلاقات والمصالح من أهم الأسباب التي تقف عائقاً أمام السلطة الجديدة وقدرتها على تحقيق أي تغيير جذري في السياسات.

فما شهدته مصر باختصار، هو صعود نخبة كانت تحتل المركز الثاني –مجازاً– لتصبح بعد الثورة في المركز الأول بدلاً من النخبة الحاكمة سابقاً. هذه النخبة ترتبط بدورها ببرامج وأهداف خاصة، وتسعى إلى تحقيق منافع سياسية واقتصادية ذات طابع فئوي ضيق في الغالب.

هذه النخبة تسعى الآن إلى الحفاظ على مكتسباتها بعد الثورة، وتحاول ضمان بقائها واستمرارها اللذين يصعب تحقيقهما دون إقصاء النخب المنافسة. لأجل ذلك، استعملت النخبة التي تمكّنت من الاستفادة من الثورة، ونجحت في تغيير مكانها وترتيبها داخل النظام السياسي الأدوات نفسها التي استعملها النظام السابق لتحقيق المصالح نفسها التي حملتها النخبة السابقة، ولكن بتغير أصحاب هذه المصالح.

ولكن على الرغم من أهمية الإرث السابق وصعوبة طرحه جانباً وضرورة التعامل معه، فإن النظام الجديد بحاجة إلى إستراتيجيات جديدة للتعامل معه، تختلف عن تلك التي استخدمها النظام القديم طيلة فترة حكمه من أجل تجنب الوصول إلى النهاية نفسها. هذه الإستراتيجيات يجب أن تستند بشكل رئيس إلى المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رفعت أثناء الثورة؛ بحيث تهدف، بشكل رئيس، إلى تحقيق أكثر ما يمكن تحقيقه منها، وهو ما يتطلب إعادة النظر في طبيعة السياسات

المتبعة في المجالات المختلفة، واعتماد أسس مختلفة للتنمية يمكن أن تختلف عن تلك الوصفات التي استمرت مصر في الحصول عليها من صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي أثبتت أنها غير قادرة على معالجة الأمراض الاجتماعية والاقتصادية في مصر، بل على العكس من ذلك، كانت سببا رئيساً في زيادة حدتها، وجعلت إمكانية معالجتها أصعب.

يواجه النظام الجديد تحدياً مهماً يتعلق بمدى قدرته على توسيع عملية المشاركة في عملية صنع القرار، ومعالجة حالة الاستقطاب التي تمر بها مصر منذ قيام الثورة، والتي أنتجت حالة من عدم الثقة بين الفاعلين السياسيين. لذلك، لا بد للسلطة الجديدة من إعادة النظر في علاقتها ببقية القوى السياسية المختلفة معها، مع ضرورة إشراكها في عملية بناء الدولة في المستقبل.

هذا يتطلب من القوى السياسية كافة، إعادة قراءة علاقتها بالآخر، بمعنى أن تنفتح التيارات الإسلامية على بقية القوى السياسية وتشركها في عملية البناء. مع ضرورة توقف بقية التيارات عن البحث عن فرص إفشال السلطة الجديدة دون أن تحمل أي برنامج بديل.

إن قصر الفترة الزمنية لعمر النظام الناشئ، وعدم اكتمال بناه وهياكله، واستمرار تأثير بقايا النظام القديم وسيطرتهم على بعض المفاصل الحساسة في الدولة، والارتباطات والالتزامات الخارجية المختلفة، قد تعيق من قدرة النظام الجديد على تحقيق تغيرات جوهرية في سياسته؛ على الأقل في الفترة الحالية. وبالتالي، لا بد هنا من الانتقال من مستوى السياسة (الكلي) إلى المستوى (الجزئي) المتعلق بالسياسات العامة.

فالسياسات العامة تعبر عن الآلية التي تستجيب من خلالها السلطة في الدولة لمطالب النظام الاجتماعي، وهناك إمكانية لتحقيق تغييرات حقيقية فيها على المدى القصير والمتوسط أكثر مما يمكن تحقيقه في المستوى السياسي.

## خاتمة

يتضح مما سبق أن أسس النظام في مصر "وضعت تدريجياً إثر عملية إعادة بناء تاريخية هي نفسها امتداد لسيرورة انطلقت منذ القرن التاسع عشر" (حمودي، ٢٠١٠: ٢١٥). فلا يمكن النظر إليها بمعزل عن الظروف التاريخية التي نشأت بها، والتي كانت سبباً رئيساً في وصولها إلى ما آلت إليه.

وضعت خصائص هذا النظام عبر عملية بناء تاريخي امتدت عبر مراحل زمنية مختلفة، فكان لكل مرحلة تأثيرها عليه حتى ظهر بصورته الأخيرة. لذلك، فإنه من الخطأ الفصل بين الأنظمة التي أنشأها كل من عبد الناصر والسادات ومبارك؛ فهذه الأنظمة وإن لم تكن امتداداً لبعضها البعض، وإن لم تكن نسخة من بعضها البعض، فإن لكل منها بصمته في عملية البناء التاريخي للنظام السياسي في مصر، التي لا يمكن إنكارها، وكان لكل منها تأثيره في شكل النظام اللاحق وأسسه، ما يجعل من الصعوبة بمكان عزل أيٍّ من هذه الأنظمة عن الآخر.

ما يميز أنظمة الحكم المختلفة التي تعاقبت في مصر، أنها كانت قائمة على نسق واحد تقريباً من العلاقات بين السلطات والنخب وجماعات المصالح في الدولة، يسميها عبد الله حمودي "بالشيخ ومريديه"، وتصف حالة الزبائنية المستشرية داخل هذا النظام، التي لا يمكن فصلها عن المنظومة الاستعمارية والعلاقات التي كانت سائدة بها، بحيث اعتمدت دائماً على مريديها وأنصارها من داخل المجتمعات المستعمرة كي تتمكن من تحقيق أهدافها.

وما يميز سياسات الإصلاح في عهد كل من عبد الناصر والسادات ومبارك، وفي عهد محمد علي من قبل، أنها جاءت من داخل النظام لا من خارجه، بما يكفل الحفاظ على وجودها، ويمنع قيام الثورات ضدها. فتنظيم الضباط الأحرار، على الرغم من نجاحه في تحقيق تغيير حقيقي في شكل النظام وتركيبته، فإن هذا التنظيم لا يمكن فصله، بأي حال،

عن النظام الذي وجد في ظله. وما قام به هذا التنظيم، على الرغم من أهميته وسعيه إلى القطع عما تراكم من مشاريع سياسية ودستورية؛ فإنه لم يأتِ نتيجة لفعل ثوري شعبي ساع إلى ذلك التغيير. فاستمرت مشاريع التغيير الداخلية، ولكنها أخذت منًحى آخر، فبدلاً من الإصلاح التدريجي الداخلي، أخذت شكل التغيير المستند إلى الفعل الثوري، ولكن من داخل النظام نفسه في ثورة العام ١٩٥٢.

وبحسب رأي خلدون النقيب، فإن التحولات السياسية التي شهدتها المجتمعات العربية في حقبة ما بعد الاستعمار، لم تكن إلا تحولات ظاهرية سطحية لم تمس النظام الحاكم وطبيعته السلطوية وترتيباته المؤسسية، فاستمرت الدولة في احتكار مصادر القوة والسلطة، واستمرت في البحث عن مصادر تأكيد شرعيتها (النقيب، ١٩٩٦: ١٨٠).

كما أن التحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، لم يكن مصحوباً بتطوير صيغة أنظمة الحكم نحو مزيد من الديمقراطية والدستورية -برأي النقيب- بل استمرت هذه الأنظمة السلطوية في البحث عن الشرعية التي كان تهدف دوما لتأكيدها (المصدر السابق: ١٩٧).

ما يقوله النقيب أن أنظمة الحكم العربية كانت تستخدم خطاب الديمقراطية لتكريس الدولة والنظام السلطوي، وبالتالي فإن معظم التحولات التي طرأت على شكل هذه الأنظمة -وتحديداً تلك التي ظهرت في فترة ما بعد الاستعمار- لم تكن إلا تحولات ظاهرية لم تمس العناصر والمفاصل الرئيسة داخل هذه الأنظمة.

ونحن نستشهد برأي النقيب هنا لنؤكد ما ذكرناه سابقاً حول التطورات المختلفة التي شهدها نظام الحكم في مصر، وعناصر الترابط والاختلاف بين الأنظمة التي ظهرت في حقبة ما بعد الاستعمار. فكان واضحاً من خلال التتبع التاريخي أن هذه الأنظمة لم تكن إلا نسخاً متشابهة مع بعضها البعض فيما يتعلق بتعاملها مع القضايا الرئيسة في النواحي

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي، وإن حملت أيديولوجيات مختلفة تنوعت بين اشتراكية وليبرالية ونيوليبرالية، فإن السلطوية كانت سمة مميزة لها.

كما نستشهد برأيه لنؤكد أن تحليلنا لبنية وتركيبة النظام المصري السابق (نظام مبارك) بأجهزته المختلفة، لا يمكن أن يتم دون النظر في الظروف التاريخية التي مر بها، وعلاقته بالأنظمة التي سبقته من جهة، وبالإرث الاستعماري من جهة أخرى، وضرورة تعامله مع هذه التركة؛ سواء بالرفض أو القبول.

ما ورثه نظام مبارك من أجهزة إدارية وسياسية وقضائية وعسكرية، ما هو إلا نتاج التطور التاريخي للأنظمة التي سبقته، والتي كان دائماً يحاول نسب نفسه لها، وأن يؤكد أن نظامه ما هو إلا امتداد لها، ويهدف إلى استكمال المسيرة التي كان قد بدأها أسلافه. فكانت أهدافه مشابهة لأهدافهم مع اختلاف الوسائل والأدوات التي استخدمها كلٌ منهم. فاتسم نظامه بسمات جميع الأنظمة التي سبقته؛ بتقييد الحريات السياسية والتبعية للأجنبي بشكل أو بآخر، سواء أكانت تبعية صريحة كما هو الحال مع محمد علي وأحفاده ومن ثم السادات، أم تبعية ضمنية من خلال السعي المطلق إلى المساواة بهم لا التميز عنهم كما كان في عهد عبد الناصر.

وهو وإن اختلف مع من سبقوه حول الآليات التي اتبعها في التعامل مع القضايا المختلفة التي واجهت الدولة، وإن اختلف معهم أيضاً في أسلوب الحكم والسياسات والنهج المتبع، فإنه تشابه معهم في اعتماده على الإصلاح التدريجي والإصلاح الناشئ من قلب النظام، وبناء على الآلية التي يراها مناسبة له. فاتبع سياسات الاحتواء بدلاً من الإقصاء، ولجأ إلى احتواء المعارضة في ظل الانفتاح السياسي المضبوط.

ومع ذلك، فإن هذه السياسات لم تمنحه الشرعية التي كان يبحث عنها في سبيل تعزيز سلطته، ولم تكن قادرة على إقامة نظام ديمقراطي في

مصر؛ فقد أعادت السياسة إلى الحيز العام، وبات من الصعب التراجع عما يمكن أن يترتب عليها من انعكاسات ونتائج في المجتمع. "وبخاصة أن الشرعية الدستورية أو السياسية سريعة الاهتراء والاستنزاف مقارنة بالشرعية الثورية" (مصطفى، ٢٠١١: ١٠٥).

كما مهدت هذه السياسات لنشوء وعي ديمقراطي يرفض فكرة العودة إلى الماضي السلطوي، وساهمت في زيادة قوة المجتمع المدني، وإن تم احتواء جزء كبير منه من قبل النظام. وأصبح الخطاب الديمقراطي لدى الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية خطاباً ديناميكياً وحيوياً؛ "فكانت عودة [النظام] إلى مواقع السلطوية القديمة بالاعتماد على الشرعية الدستورية نوعاً من الانتحار بالنسبة له" (المصدر السابق: ١٠٦).

حال النظام في مصر كحال غيره من الأنظمة التي نشأت في حقبة ما بعد الاستعمار في الوطن العربي؛ فالتغيرات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية هذه، لم تكن مصحوبة بتغيرات مماثلة على صيغة الحكم السياسية نحو مزيد من الديمقراطية. ولم تقم الأنظمة المختلفة التي تعاقبت على مصر سوى بنقلها من نموذج سلطوي إلى نموذج سلطوي آخر.

وعلى الرغم من محاولة الثورة لهدم أسس النموذج السلطوي للدولة، فإن المؤشرات المتوافرة حالياً توحي بأن النظام الجديد في مصر نسخة جديدة من الأنظمة السابقة، ينطبق عليه ما يقوله النقيب حين تحدث عن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية في حقبة ما بعد الاستعمار. إذ يمكننا القول هنا إن التحولات الأخيرة التي شهدتها مصر لم تمس هي أيضاً طبيعة النظام الحاكم وترتيباته المؤسسية وبنيته السلطوية القائمة على الإقصاء والتهميش والاحتواء، والبحث عن مصادر تعزيز الشرعية.

فالسلطة الجديدة في مصر تستخدم الأدوات السياسية والاقتصادية نفسها التي استخدمها النظام القديم، إذ استمرت في استعمال الأدوات القائمة على الإقصاء والتهميش والاحتواء للمعارضة، واستمرت في

البحث عن دعم المؤسسة العسكرية من أجل ضمان استمراريتها من الناحية السياسية. وتسعى إلى الحفاظ على علاقاتها وارتباطاتها الخارجية بالطريقة نفسها التي رسمها النظام السابق. ولم يظهر إلى الآن ما يشير إلى أن هناك توجهات للانحراف عن مسار السياسات النيوليبرالية وتنفيذ وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

هذا بالطبع لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الظروف التاريخية التي وجد بها، فالنظام الجديد يحمل إرثاً ثقيلاً من تركة النظام السابق، تم وصفها في الجزء الثاني بوضوح، التي لا يمكنه التخلص منها بسهولة.

فالنخب القديمة ما زالت مسيطرة، والثورة لم تتمكن من خلق نخبة جديدة تسعى إلى تحقيق أهداف الثورة وتعبر عن المصالح الشعبية بصورة حقيقية. وما شهدته مصر بعد الثورة هو إعادة ترتيب للعلاقات بين النخب القديمة وداخل النخب نفسها. فساعدت الثورة بعض هذه النخب في ترسيخ مكانتها داخل النظام السياسي، وأدت إلى تراجع دور نخب أخرى. فما شهدته مصر، باختصار، هو إعادة توزيع للأدوار بين النخب القديمة بشروط اللعبة نفسها والمصالح التقليدية نفسها.

ومع ذلك، فإن تركة النظام السابق يجب أن لا تمنع النظام الجديد من البحث عن الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الثورة. إذ يحتاج إلى البحث عن آليات وإستراتيجيات مختلفة عن تلك التي استخدمها النظام السابق من أجل تجنب الوصول إلى النهاية ذاتها، وتحقيق الاستقرار المنشود، وتحقيق التنمية المستدامة.

فالثورة كانت أكبر دليل على أن عمل النظام السابق في تلك السياسات وإن ساهم في تكريس وجوده الآني، فإنه أضعف من قدرته على الاستمرار ومن فرص بقائه على الرغم من طول فترة حكمه نسبياً. لذلك، يحتاج النظام الجديد إلى البحث عن آليات وإستراتيجيات أخرى للعمل تجنبه مصير سلفه.

# الفصل الثاني

# الفصل الثاني

## التحديات الاقتصادية والاجتماعية

إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر منذ العام ١٩٥٢، أثرت، وبشكل كبير، على البناء الطبقي فيها؛ فكان للسياسات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تبنتها الدولة منذ ذلك التاريخ، دور مهم في إعادة تشكيل وصياغة التكوينات الاجتماعية والاقتصادية. وكان للسياسات التعليمية وسياسات الإصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية، ومن ثم سياسات الانفتاح الاقتصادي، إضافة إلى الدور الذي لعبه رأس المال الأجنبي في مجال دمج الاقتصاد المصري في التقسيم الدولي للعمل، وحرص بعض التكوينات الداخلية للارتباط به وتكريسه في الداخل، الدور الأكبر في التأثير في هذه التحولات (قنديل، ١٩٩٥: ٩٠).

جزء من هذه السياسات –وكما تحدثنا في الفصل السابق، وكتلك التي صنعت في عهد عبد الناصر– كان يسعى إلى تقليص الفوارق الطبقية في المجتمع ويهدف إلى إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، بما يقلص التمايزات الطبقية، وتمكن نسبياً من تحقيق هذا الهدف؛ سواء من خلال إعادة توزيع الأراضي الزراعية، أو محاولة التأسيس للاقتصاد الإنتاجي، أو من خلال سياسات التعليم والتوظيف التي اتبعها عبد الناصر في تلك الفترة.

إلا أن هذه الفروق بدأت بالظهور مرة أخرى في عهد كل من السادات الذي تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي، ومبارك الذي تبنى السياسات الليبرالية، ومن ثم النيوليبرالية، التي كان لها الدور الأكبر في وصول الأحوال الاقتصادية في مصر إلى ما آلت إليه، وأدت إلى توسيع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها؛ كتحرير التجارة، وتراجع القطاعات الاقتصادية المنتجة لصالح غير المنتجة، التي تعتمد بدورها على الريع القادم من مصادر للطبيعة دور رئيس فيها، كقناة السويس والسياحة (توني، ٢٠٠٥؛ السعيد، ٢٠٠٢).

هذه الحالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة تبعية اقتصاد دول الجنوب، ومن بينها مصر، بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وللدور الذي يحاول رأس المال العالمي فرضه على دول العام الثالث ضمن إطار التقسيم الامبريالي للعمل (دليلة، ١٩٩٨: ٤٣).

إذ لجأت مصر، ومنذ حوالي ثمانينيات القرن الماضي، من أجل التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية التي تواجهها، إلى صندوق النقد والبنك الدوليين؛ وذلك من أجل رفع كفاءتها الاقتصادية وتوفير مصادر لتدفق الأموال إليها؛ سواء على شكل قروض، أو استثمارات، أو مساعدات تساهم في حل الأزمة (عبد الله، ٢٠٠١: ٢٦).

ترتب على هذا التوجه إجراء تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة كأحد الشروط التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليان في سبيل إعادة جدولة الديون أو تقديم المساعدات للدول المدينة، فيما سمي ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي (أمين، ٢٠١١)، على افتراض أن السبب الرئيس وراء هذه الأزمات هو فشل السياسات التي تتبعها حكومات دول الجنوب في المجال الاقتصادي.

تقوم سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، بصفتهما وكلاء للدول والمؤسسات المالية الدائنة –إن جاز التعبير– على إجبار الدول المدينة

بتبني العقيدة النيوليبرالية القائمة على الانضباط المالي وتخفيض النفقات الحكومية وربط سعر الفائدة بمحددات السوق لا محددات الحكومة، وتعويم أسعار الصرف، وتحرير التجارة، ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر، والخصخصة، وتخفيض دور الدولة، وحماية حقوق الملكية (العيسوي، ٢٠٠٦: ٣ ;Peet and Hartwick, 2009: 86).

وتقوم هذه السياسة –أي سياسة صندوق النقد والبنك الدوليين– على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي "العقلانية"، تستند بالأصل إلى النظريات "الاقتصادية العقلانية"،[١٤] وتصمم كل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بناء عليها.

الهدف من هذه البرامج القائمة على الأسس النيوليبرالية هو بناء تنمية "متممة" وليست منافسة كما يصفها تشومسكي(Chomsky: 1999: 57)، تحافظ على أهداف دول العالم الأول "الاستعمارية" في دول الجنوب، وتكفل استمرار سيطرته الاقتصادية والسياسية.

إذ جرى استبدال الأدوات الاستعمارية التقليدية بأدوات جديدة قائمة بشكل رئيس على الهيمنة الاقتصادية. واستخدمت التنمية كإحدى أهم هذه الأدوات لتكون بمثابة وسيلة لإدامة واستمرارية علاقات القوة الإمبريالية في العالم، ومن أجل تعزيز فاعلية المشاريع والبرامج المحددة والمصممة من الوكالات المانحة (Cooke, 2001: 8 - 13).

وبناء على ذلك، فإن هذه البرامج والوصفات لم تصمم من أجل تمكين دول الجنوب وتحسين نوعية الحياة فيها، وإنما من أجل تنفيذ الأجندات التي تحملها دول العالم الأول التي تخفي الأهداف الحقيقية لها. وتستخدم شعارات التنمية والديمقراطية كأدوات من أجل تحقيق هذا الهدف.

مثلت السياسات المالية والنقدية التي روجت لها المؤسسات المالية الدولية، وأُجبرَت الدول المدينة على تنفيذها، نموذجاً واضحاً للتناقض بين العقلانيةَ وبين الواقع والبيئة السياسية والاجتماعية في دول

الجنوب؛ فهي تركز على مقدرة الحكومة على تنفيذها من النواحي الفنية والإدارية، وتتجاهل النواحي السياسية. وذلك "لأن تلك العوامل لا تمثل جزءاً من الإطار المنهجي لعلم الاقتصاد الذي استمدت منه تلك البرامج، والحقيقة أن النظريات الاقتصادية تتعامل مع العوامل السياسية على أساس أنها عوامل غير عقلانية لأنها غير قابلة للتنظير الكمي والرياضي" (الحسين، ١٩٩٤: ١١٤). وبذلك، فإن هذه النظريات تجرد النشاط الاقتصادي من إطاره الاجتماعي والسياسي.

إن ما وصلت إليه مصر من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كان –وكما هو الحال في كل دول الجنوب– نتيجة لالتزامها بتلك الوصفات في سبيل توفير مصادر تضمن تدفق الأموال لها من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية التي تمر بها. ولأن هذه الوصفات تجاهلت الأوضاع الاجتماعية والسياسية لمصر، وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها إلى ما آلت إليه من اقتصاد متهالك؛ يعاني من ارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم والانكشاف الغذائي واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية التي صممت أدوات صندوق النقد والبنك الدوليين بالأصل من أجل الحد منها، والاعتماد على الاقتصاد الاستهلاكي الريعي، ما أثّر على اتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع وانخفاض نسبة الطبقة الوسطى وازدياد معدلات الهجرة وغير ذلك.

إن ما آلت إليه الأوضاع في مصر، يثير تساؤلات مختلفة عن آليات الخروج من هذه الأزمة؛ إذ أن تجاهل هذه المشاكل وإهمالها أو تأجيلها لم يعد ممكناً، وبخاصة مع استمرار الحراك الثوري المطالب بحلها في مصر.

كما أن الاستمرار في الالتزام بالوصفات المعدة مسبقاً، لم يعد مجدياً أيضاً نظراً لطبيعة النتائج التي ترتبت على الالتزام بها طيلة حقبة النظام السابق. وهو ما يتطلب البحث عن وسائل وأدوات أخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل الاستجابة للمطالب الشعبية، وتساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر.

## المطالب الاقتصادية والاجتماعية في الثورة وآليات الاستجابة لها

رفعت الثورة المصرية الأخيرة شعارات مختلفة شملت المجالات كافة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية،[١٥] وقد شكلت هذه المطالب موضوع التحرك العفوي للجماهير، وتعلقت بشكل عام بالحاجات الإنسانية الأساسية. ولم يكن فيها ما يدعو إلى تبني تغيرات فيما يتعلق بعلاقات مصر الخارجية بشكل عام، أو فيما يخص علاقتها بدولة أخرى. وبكلمات أخرى، عبرت هذه الشعارات جميعها عن مطالب أساسية تسبب غيابها في بروز مشاكل اجتماعية واقتصادية متعددة.

إن طبيعة هذه المطالب، وباعتبارها المحرك الأساسي للتحرك الجماهيري، ولكونها تتعلق بالحاجات الإنسانية الأساسية، تتطلب من النظام الجديد أن يجعل منها محور عملية التنمية في المستقبل. وهو ما لم تتمكن التجارب التنموية السابقة من تحقيقه.

من جهة أخرى، فإن جعل هذه المطالب محور عملية التنمية، لا يعني أن هذه العملية منقوصة أو غير مكتملة، ولا يقزمها، فهذه المطالب تشمل أيضاً مطالب تتعلق بالإصرار على الحرية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، التي لا بد من صيانتها واحترامها من أجل بناء نظام ديمقراطي في مصر. وهناك أيضاً سبب آخر لا يقل أهمية عن الأول، وهو أن الحاجات الإنسانية هذه "ينبغي أن ينظر [إليها] ضمن سياق حركي لا سكوني. ذلك لأن تحقيق جيل من الحاجات يفتح الطريق ويرفع مستوى الاستعداد للضغط من أجل جيل آخر [أكثر تقدماً]" (صايغ، ١٩٩٨: ٤٨)، يمكنه الانتقال من المطالبة في الحاجات الأساسية كالمسكن والغذاء والعمل، إلى المطالبة بمزيد من الحقوق وبمستوى أفضل من الديمقراطية.

إن ما نود الوصول إليه هنا، هو أن تحقيق أهداف الثورة المصرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب أن تستهدف عملية التنمية الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض التي تكاد لا تستطيع تلبية احتياجاتها

الأساسية باستخدام الدخل المتوفر لها. فنقطة التركيز في عملية التنمية ينبغي أن تكون الفئات المحرومة "ذات الوزن والتأثير السياسي الضعيف جداً والموارد الاقتصادية الشحيحة جداً، التي تقل مواردها بكثير عن كلفة حاجاتها السلعية والخدمية، ويبدو مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي ومستقبل أبنائها مظلمين لا يسمحان بالاطمئنان" (المصدر السابق: ٥٢).

هذه الشرائح تتلقى عادة حصة في الناتج القومي أقل بكثير من مساهمتها فيه، نتيجة التغيرات والتحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر بسبب السياسات الليبرالية ومن ثم النيوليبرالية التي أدت إلى تراكم رأس المال في يد نخبة صغيرة احتكرت الاقتصاد في الدولة، وحرمت باقي المجتمع من فرصة الحصول على حصته الحقيقية من هذا الناتج. مثل هذه الحالة، تتطلب تدخل الحكومة لتعويض هذه الفئات من خلال سياسات مختلفة، سنأتي على ذكرها بالتفصيل.

الفكرة الرئيسة التي نطرحها هو أن نماذج السياسات المقترحة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها مصر، تقع ضمن إطار نظرية التنمية البديلة،[١٦] على افتراض أن هذا النموذج –التنمية البديلة– هو النموذج الأصلح لمعالجة الأوضاع التي تعاني منها مصر؛ وذلك لسببين رئيسين، الأول يتعلق بفشل التجارب التنموية المعتمدة على الوصفات المعدة سلفاً من المؤسسات المالية الدولية التي تقود عملية التنمية في العالم، والثاني لأن هذه النظرية تركز، بشكل رئيس، على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتبنى إستراتيجية الاعتماد على النفس إلى أبعد مدى في جوانب متعددة؛ منها الحرص على استقلال القرار السياسي والاقتصادي، والحد من التبعية الفكرية والسلوكية والاقتصادية –التي لم تتمكن التجارب السابقة من تحقيقها– فهي ذات توجه داخلي بالدرجة الأولى، ما يجعلها أكثر ملائمة لحالة مصر، وللجانب الذي نسعى إلى دراسته هنا، والذي يركز بشكل رئيس على التغيرات التي يجب تحقيقها في السياسات العامة بما يحقق المطالب الشعبية المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

فالتجارب التنموية السابقة في مصر، وإن نجحت في تحقيق أهداف القائمين عليها، فإنها كانت السبب الرئيس وراء سحق من طبقت عليهم هذه التجارب، إذ لم تخدم السياسات التنموية هدفها المعلن، وإنما عززت مكاسب القلة وأبقت الآخرين في بؤس (Chomsky, 1999: 30).

يشير يوسف صايغ (١٩٩٨) إلى أن هناك أربعة اشتراطات أساسية لا بد من توفرها من أجل بلورة إرادة وطنية حول إقامة قاعدة التنمية المعتمدة على النفس، وأيضاً من أجل الاستمرار في هذه المسيرة. فهذه الاشتراطات تشكل عنصراً مهماً في تحديد ديناميات التنمية المستهدفة وآلياتها، وتحدد إمكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس. ونحن نستعين هنا بما يذكره من اشتراطات لتطبيقها على الحالة المصرية من أجل رسم حدود البيئة التي يفترض أن تتم عملية التنمية في إطارها.

أول هذه الاشتراطات يتعلق بضرورة تعزيز المشاركة السياسية الواسعة في صنع القرار، من أجل ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. هذه المشاركة ضرورية لأسباب عدة؛ أهمها من أجل تعزيز التزام المشاركين (الشعب) بأعباء عملية التنمية من جهة، ومن أجل الحصول العادل على المكاسب المتحققة من عملية التنمية من جهة ثانية، ومن أجل الالتزام بالتطلعات التنموية ومسؤولية تحقيقها من جهة ثالثة. ففكرة السلطة القادرة على تحقيق أهداف الشعب دون إشراكه في ذلك –برأي سمير أمين– تؤدي إلى التخبطات الأوتوقراطية وخلق برجوازية جديدة (أمين، ٢٠١٢: ٦٦).

أما الشرط الثاني، فيتعلق بضرورة السعي من أجل تحقيق الحد الأقصى الممكن من استقلالية القرار الاقتصادي، وذلك من أجل تعزيز استقلالية القرار السياسي. إذ أنه، وبغياب مثل هذه الرؤية، سيظل الاعتماد على النماذج المستوردة والوصفات الجاهزة المستعارة من تجارب أو نماذج لا تتناسب مع حاجات المجتمعات المستوردة لها، ولا تستجيب لاحتياجاتها الحقيقية، وإنما يؤدي إلى استمرار حالة التبعية التي من شأنها أن تعيق أي عملية تنمية حقيقية (تنمية منافسة وليست متممة).

الشرط الثالث لعملية التنمية البديلة هو العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، بما يضمن تقليص التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وحصول حاملي أعباء التنمية على النصيب العادل من ثمارها؛ إذ أن عملية التوزيع العادل لهذه الثمار يدفع المشاركين وحاملي أعباء التنمية إلى تحمل المزيد من المسؤوليات ويجعلهم أكثر استعداداً لتحمل ما ترتبه عليهم من أعباء وجهود إضافية من أجل النهوض بها.

الشرط الرابع والأخير، هو ضرورة صياغة إطار سياسي واقتصادي قوي ومتماسك من أجل تحقيق أهداف عملية التنمية هذه. هذا الشرط يتعلق بالتفاصيل أو الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية ويحقق الاشتراطات الأخرى.

إن الشروط الأربعة السابقة الذكر لا تنفصل عن بعضها البعض، ولا يمكن الحديث عن أيّ منها دون الحديث عن باقي الشروط. فهي تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

كما أن هذه الشروط ضرورية من أجل إعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة التحول الديمقراطي، بما يضمن تحقيق أهداف الثورة. فلو أمعنا النظر في هذه الشروط، فإنه يمكننا القول إن التنمية التي لا تقوم على المشاركة الواسعة من الجماهير ولا ترافقها حقوق وحريات حقيقية لا يمكنها أن تكون معبرة عن توجهات الجماهير، ومن ثم لا يمكنها أن تكون ذات جدوى.

وإن التنمية التي لا تقوم على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي، لا يمكنها إلا أن تبقى أسيرة للتبعية وقيودها؛ فالقضية لا تكمن في السياسات الرأسمالية في حد ذاتها برأي سمير أمين، وإنما تكمن في البعد الإمبريالي لهذه السياسات (المصدر السابق: ٥٧). وهو ما يتطلب أخذ هدف التخلص من القيود الامبريالية كهدف رئيس في عملية التنمية. فالتنمية هي عملية تحول جذري ورفض للواقع السائد، وتسير بعكس اتجاهه من أجل بناء مجتمع جديد قادر على التطور والنمو.

إضافة إلى ما سبق، فإن عملية التنمية التي لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وإعادة التوزيع العادل للثروة، وتضييق فجوة الدخل، ستبقى تنمية محدودة فئوية، ستؤدي إلى استمرار التباين الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

وباختصار، فإن تنمية لا تلتزم بمثل هذه الاشتراطات "لا يمكنها أن تتحرك إلا بمعزل عن إرادة الجماهير، وبعيداً عن الديمقراطية والحريات الأساسية، ولا يمكنها إلا أن تكون مقزّمة بسبب التصاقها بطموحات ... صغيرة، ولا يمكنها إلا أن تكون تنمية تابعة مشوهة، وإلا أن تظل قلقة ومهددة بانفكاك حملة أعبائها الحقيقيين عنها ما داموا لا ينالون من خبزها إلا الفتات، ومن قوتها إلا مزيداً من الضعف وانعدام الوزن" (صايغ، ١٩٩٨: ٦٢).

إن ما يميز عملية التنمية هو أنها تتم في وسط محلي، وما يميزها أيضاً أنها عملية انتقائية تراكمية؛ تبدأ لتستمر، وهي بذلك تغذي نفسها ذاتياً. وهنا يأتي دور السياسة العامة لتعطيها قوة الجذب لغيرها وتجعلها أكثر قوة (عيسى، ٢٠٠٨: ١٦١).

إن النظام الجديد في مصر، وحتى يتمكن من تحقيق أهداف الثورة عليه أن يتخذ من الشروط سابقة الذكر كمحددات لعمله في المستقبل كي يتمكن فعلياً من إعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية المنشودة. فعليه أن يسعى إلى تحقيق الاستقلال في قراره السياسي والاقتصادي في البداية كي يتمكن في الخطوة التالية من صنع السياسات القادرة على تحقيق الأهداف الشعبية التي رفعت أثناء الثورة. والمقصود بالاستقلال هنا هو استقلال مزدوج بحسب رأي سمير أمين؛ الاستقلال بالنسبة لضغوط النظام الرأسمالي العالمي من جهة، والاستقلال بالنسبة للطبقات الشعبية من جهة ثانية (أمين، ٢٠١٢: ٦٥). بما يعني في الوقت نفسه التخلي عن الوصفات والنماذج الجاهزة التي يتم استيرادها من الخارج، والتي لا تنبع من جوف الاحتياجات والمطالب المحلية، والتي تعزز من التبعية السياسية والاقتصادية للخارج، وذلك بهدف البدء بعملية التحول الديمقراطي في الدولة.

كما يجب أن يسعى إلى تعزيز المشاركة الشعبية الواسعة في عملية التنمية من أجل تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقاً بهذا الخصوص. وعليه أن يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية -أحد أهم مطالب الثورة- بحيث تهدف السياسات التي يتبعها في هذا المجال إلى تحقيق إعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

## السياسات الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة

إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الجديد يجب أن تستند إلى المعايير المشار إليها أعلاه؛ وذلك لأن التنمية البديلة هي البديل الأصلح والأنسب لحالة مصر والأكثر قدرة على تحقيق أهداف الثورة والتنمية المنشودة وإقامة نظام ديمقراطي.

وكما ذكرنا في بداية الدراسة، فإن التغيرات في السياسات العامة ستكون مستندة في هذه الدراسة إلى معيارين رئيسين؛ الأول هو مدى قدرتها على توسيع الطبقة الوسطى (تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية)، والثاني قدرتها على تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي وتقليص التبعية للخارج.

إن نجاح النظام الجديد يحتاج إلى الحكمة في إدارة الاقتصاد المصري الراكد وتحريكه، بما يشير إلى إمكانية حدوث تغيرات حقيقية على المدى القصير، والسعي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيش فيها حوالي نصف المصريين، وخلق جو جديد يوحي بأن تغيرات جذرية حقيقية من الممكن تحقيقها في المستقبل.

وبالتالي، فإننا سنحاول في هذا الجزء وضع تصور حول السياسات التي من الممكن اتخاذها خلال المدين القصير والمتوسط، والتي من الممكن أن تحقق بعض التغيرات الجذرية، وتخلق جواً جديداً يشير إلى إمكانية حدوث التغييرات الجذرية التي سعت الثورة إلى تحقيقها.

هذه السياسات تقع ضمن افتراض ضرورة تخلي الدولة عن النموذج النيوليبرالي السائد، مع ضرورة تدخلها من أجل تنظيم السوق.

## توسيع الطبقة الوسطى

إن تحقيق التنمية الاقتصادية من دون معالجة مشكلة الفقر، يعني استمرار غياب العدالة في توزيع الثروة الوطنية، ففعالية التنمية الاقتصادية تعتمد على مقدرتها على إعادة توزيع الموارد الوطنية بعدالة (Roemer and Gugerty, 1997: 2). ومن ثم حل مشكلة الفقراء؛ بمعنى آخر، فإن هذه التنمية يجب أن توجه بالدرجة الأولى من أجل مساعدة الفقراء للتخلص من الفقر.

تعتمد معالجة هذه المشكلة على حجم الموارد والبدائل المتاحة، وكيفية الاستفادة منها. وتجارب دول الجنوب متعددة في هذا المجال.[١٧] ونحن هنا سنبحث في نوعين من السياسات التي يمكن للنظام الجديد استخدامها خلال المرحلة المقبلة، والتي يمكنها التأثير في طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع، ويمكنها التخفيف من المشاكل الاقتصادية الخانقة التي تواجه مصر كالفقر والبطالة، باستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة. وبالتالي، يمكن من خلالها توسيع الطبقة الوسطى في المجتمع وتقليص نسبة الفقر. وسندرس في هذا الصدد سياسات التنمية الزراعية، وسياسات تنمية المشاريع الصغيرة.

هذان النوعان من السياسات -كنماذج على السياسات التي يمكن اتّباعها- بإمكانهما، في حال نجاح النظام الجديد في صنع السياسات الملائمة لهما، التأثير على المديين القصير والمتوسط، ويمكن العمل عليهما من أجل توسيع الطبقة الوسطى.

## سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تشكل الغالبية العظمى من منشآت الأعمال في أي دولة، وتوفر النسبة الأعلى من فرص العمل، وتساهم بنسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير الدراسات المختلفة إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم عجلة النمو الاقتصادي، ومواجهة أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الفقر والبطالة. وهو ما يتطلب دعمها والحفاظ على ديمومتها؛ كونها تشكل إحدى أهم دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ سواء في دول الجنوب أو المتقدمة؛ ففي الدول المتقدمة، ينظر إليها على أنها المحرك (engine) الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل. وفي دول الجنوب، ينظر إليها على أنها الأداة الرئيسة للمساعدة الذاتية (self- help) للقضاء على الفقر (OECD, 2004A: 17).

إن مشكلتي الفقر والبطالة هما من أهم المشاكل التي تواجه مصر –موضوع هذه الدراسة– ودول الجنوب بشكل عام. وكانت من أهم الأسباب التي دفعت القوى الاجتماعية للتحرك الثوري الأخير في مصر؛ إذ بلغت معدلات الفقر بحسب الإحصائيات الرسمية الأخيرة حوالي ٢٥٪ من السكان (بيانات الجهاز المصري المركزي للإحصاء، ٢٠١٣). وهو ما يتطلب من النظام الجديد أن يكون حريصاً على وضع الإستراتيجيات والسياسات الكفيلة بمعالجة تلك المشاكل.

تلجأ الدول عادة لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر من خلال اعتماد سياسات مالية قائمة على زيادة الإنفاق الحكومي، أو ما يعرف في علم الاقتصاد بالسياسات المالية التوسعية؛ التي تقوم الحكومة من خلالها، إما بزيادة الإنفاق الحكومي، وإما تقليل الضرائب، وإما اتباع السياستين معاً؛ وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد وزيادة الإنتاج من خلال التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وتحقيق التنمية، ومن ثم حل مشاكل البطالة والفقر.

ولكن في وضع اقتصادي كالذي تمر به مصر الآن، تعاني فيه الدولة من عجز حاد في الموازنة، إضافة إلى الاختلالات الاقتصادية المختلفة، يصبح من غير المجدي الحديث عن زيادة الإنفاق الحكومي في ظل الموارد المتاحة حالياً، وفي ظل الوضع السياسي الراهن. فالاستمرار في مثل هذه السياسات، سيؤدي، على المدى البعيد، إلى ازدياد معدلات

العجز المالي في الدولة، ما سيؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي؛ ما يزيد من أزمة المديونية، وبخاصة الخارجية منها، التي تعني بالضرورة تكريس حالة التبعية التي تعاني منها مصر ودول الجنوب بشكل عام. "فنجاح هذه السياسة له مقومات داخلية وخارجية، وشروط تتعلق بهيكل الاقتصاد ... والخطط التنموية الموجودة وغيرها، ويتأثر نجاحها كذلك بحجم الاقتصاد وقدرته على التوسع بالشكل الكافي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً" (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩: ١٦).

عدا عن عدم قدرة النظام على اتّباع السياسات المالية التوسعية، فإن اتّباع مثل هذه السياسات سيؤدي إلى استمرار عجز الاقتصاد المحلي عن استيعاب القوى العاملة بشكل دائم في المستقبل. ولا يمكن الاعتماد عليها كسياسات لمواجهة قضايا الفقر والبطالة؛ إذ أن اتّباع النظام السابق لمثل هذه السياسات لم ينتج عنه إلا خلق شريحة واسعة من البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي، وترهل في الجهاز الإداري للدولة، ما خلق أعباء اقتصادية ومالية خانقة على الدولة. بمعنى آخر، فإن استمرار النموذج الريعي للدولة، وغياب دولة الإنتاج القادرة على الاستمرار في خلق فرص العمل، وتتمتع بالمرونة الكافية لاستيعاب الأيدي العاملة التي تدخل سنوياً لسوق العمل، سيؤدي إلى استمرار العجز الاقتصادي القائم، وسيحول دون معالجة المشاكل الاقتصادية المذكورة.

من هنا، تبرز الحاجة إلى البحث عن بديل آخر لحل مثل هذه القضايا، تلعب فيه الحكومة دوراً "ثانوياً" من خلال توفير البيئة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية) الملائمة والداعمة التي تساهم في تحقيق التنمية، والتي تقوم على فكرة "التوظيف الذاتي"، الذي تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيساً فيه، وتسهم، بناء على ذلك، في الحد من مشكلتي البطالة والفقر وتقلل من تفاقمهما.

وتشير التجارب الدولية إلى أن دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية، من خلال مساهمتها في خلق

فرص العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية، بل وخلق طاقة إنتاجية جديدة أثرت بشكل واضح على معدلات النمو في الدول، وساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وأثرت على ميزان المدفوعات نتيجة مساهمتها في التصدير (حامد وآخرون، ٢٠٠٩: ٦).

مثل هذه السياسات، تساهم في إعادة توظيف الثروة الوطنية وإعادة توزيعها محلياً، ما يخفف من حاجة الدولة للمستثمر الأجنبي، الذي يوظف عادة رؤوس أموال ضخمة، يعمل من خلال توظيفها على استيعاب جزء من العاطلين عن العمل والتخفيف من أزمة البطالة.

عدا عن أن الاستثمارات الأجنبية، على الرغم من أهمية دورها في الاقتصاد المحلي، تبقيه في حالة تبعية لها، وتقيد خيارات الدولة الاقتصادية بما تحتاجه هذه الشركات، التي قد لا تتلاءم في معظم الأحيان مع متطلبات التنمية المحلية، وتضع الاقتصاد المحلي في حالة من عدم الاستقرار بسبب وجود تخوف دائم من انسحابها.

وبالتالي، ونتيجة لعجز النظام حالياً عن اتّباع السياسات المالية التوسعية، ومن أجل خلق بيئة اقتصادية مستقلة لا يسيطر فيها المستثمر الأجنبي على الاقتصاد المحلي، ومن ثم تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي، ومن أجل البدء في مسيرة تحقيق أهداف الثورة الاقتصادية والاجتماعية التي نتخذ من هدف توسيع الطبقة الوسطى مثالاً عليها؛ تبرز أهمية سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق هذا الهدف.

## دور الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة وتشجيعها

معظم السياسات الاقتصادية الحكومية الكلية (المالية والنقدية)، وسياسات تشجيع الاستثمار والأنظمة والقوانين المتعلقة بمنح الرخص والتسهيلات وغيرها، تميل عادة إلى تفضيل المشاريع الكبيرة على المشاريع الصغيرة؛ على اعتبار أن الأولى تتمتع بميزات عدة أكثر من الثانية، مثل مستوى الدخل الفردي فيها، وطبيعة الحوافز

المقدمة، ومستوى الإبداع والابتكار، ومعدل الاستقرار الوظيفي، ومعدل استمرار ممارستها للأنشطة الاقتصادية الذي يزيد فيها على المشاريع الصغيرة (Edmiston, 2004: 9 - 20). إلا أن الاهتمام مؤخراً في البلدان النامية والمتقدمة، اتجه نحو إدراك أهمية المنشآت الصغيرة إلى جانب المشاريع الكبيرة، فتحقيق التوازن بين الطرفين أمر ضروري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Bhalla, 1992: 29). وقد بدأت الحكومات تتحمل رسمياً مهمة تطوير وتنظيم منشآت الأعمال الصغيرة؛ إذ يلعب القطاع العام الدور الرئيس في هذا المجال، حيث يتم من خلاله تحديد المعالم الرئيسية لدعم هذه المشاريع، وتأمين وجود إطار تنظيمي وقانوني ملائم وفعال باتجاه تطويرها، أو إيجاد وسائل تطويرية يمكن الاقتداء بها من الجهات الأخرى ذات العلاقة (UNDP & World Bank, 2005: 16).

وهناك مجالات عدة تلعب الحكومات دوراً أساسياً في تشكيلها، ويمكن من خلالها توفير الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة من أجل تمكينها وإعطائها الفرصة للمشاركة في دورها في عملية التنمية. هذه المجالات هي:

### ١. السياسات والقوانين:

إن وجود مناخ ملائم لعمل المشاريع الصغيرة، يتطلب وجود إطار ملائم من السياسات التي تعمل على خلق الثقة والتعاون بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، هذا بدوره يتطلب وجود سياسات مصممة بعناية ودقة؛ تشمل السياسات المالية والائتمانية والضريبية والاستثمارية وتخطيط المناطق وغيرها (خضر، ٢٠٠٢: ٧). هذه السياسات قد تختلف باختلاف الدول كما قد تختلف باختلاف المراحل، وقد تكون غير واضحة بدقة، وهو ما سيشكل فجوة في الإطار العام الذي تعمل ضمنه المشاريع الصغيرة؛ نتيجة عدم وجود رؤية واضحة حول نية الحكومة في هذا الصدد. وبالتالي، لا بد من تصميم السياسات بعناية من أجل توفير البيئة الملائمة للعمل، ومن ثم تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وتؤثر السياسة العامة للدولة على عمل المشاريع الصغيرة من خلال أسلوبين؛ الأول يتمثل في الدعم والمساعدات الحكومية لتشجيع المشاريع الصغيرة، والآخر يتمثل في القوانين والأنظمة الحكومية. ومن السياسات التي يمكن أن تعتمدها الدولة لمساعدة المشاريع الصغيرة:

**أ. السياسات العامة لدعم المشاريع الصغيرة**

- المساعدات المباشرة وغير المباشرة: تشير التجارب الدولية المختلفة إلى اعتماد الحكومات على آليات مختلفة في هذا المجال؛ تأخذ هذه المساعدات أشكالاً متعددة مثل منح مساحات من الأراضي لتشجيع الصناعة أو الزراعة أو التجارة، وقد تأخذ شكل إعفاء ضريبي لسنوات عدة.

يمكن اتّباع مثل هذه السياسات في مصر من خلال إعادة توزيع أراضي الدولة لتشجيع الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية، إذ يمكن من خلال هذه الآلية المساهمة مع الفقراء –وهم الفئة المستهدفة– من أجل بدء أنشطتهم الاقتصادية التي تساعدهم في التخلص من الفقر.

كما يمكن إعفاء المشاريع الجديدة من الضرائب لسنوات عدة في المستقبل، من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية والتصديرية. والتجارب الدولية متعددة في هذا المجال، منها على سبيل المثال التجربة التركية واليابانية وتجربة كوريا الجنوبية؛ فكل هذه الدول استخدمت الإعفاء الضريبي أداة لتنمية المشاريع الصغيرة ودعمها وتفعيل دورها في عملية التنمية.[١٨]

- العقود: من خلال هذه الطريقة، تتعاقد الحكومة مع منشآت الأعمال لإنتاج السلع والخدمات، وتحدد بموجب هذه العقود نوع الخدمات والمنتجات التي ترغب فيها.

والتجربة الهندية سابقة في هذا الشأن، إذ أن هناك بعض المنتجات في الهند لا تنتجها سوى المشاريع الصغيرة، وذلك من أجل حمايتها

من سيطرة المنشآت الكبيرة، وتوفير البيئة الملائمة لتمكينها من العمل. بمعنى آخر، فإن الحكومة في هذا الشأن تتعاقد مع مجموعة من المنشآت الصغيرة لتزويدها بسلع وخدمات متفق عليها بدلاً من التعاقد مع المنشآت كبيرة الحجم، لتضمن استفادة شريحة أوسع من أصحاب هذه المشاريع اقتصادياً، وتعزز قدراتهم الإنتاجية والتنافسية (منظمة العمل العربية، ٢٠١١: ٧٩).

تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية يساعد على استمرار عمل هذه المنشآت، واستمرار حصول أصحابها على الدخل المستمر الذي يضمن تحسن أوضاعهم المعيشية، والخروج من حالة الفقر، ومن ثم التأثير في معدل واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع.

**ب. السياسات العامة للسيطرة على المشروعات الصغيرة**

- منع الاحتكار وتشجيع المنافسة: من خلال فتح منافسة حرة للجميع؛ انطلاقاً من الفلسفة القائمة على أن العمل يتم بشكل أفضل عن طريق وحدات عديدة ينافس بعضها بعضاً، ولرفض سيطرة جهة واحدة أو طرف واحد على جميع الموارد في مجال معين، ما يقلل من الخيارات المتاحة أمام الآخرين.

بمعنى آخر، فإن تدخل الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة، يكون من أجل مواجهة سياسات الاحتكار، التي تقلل من الخيارات والفرص المتاحة. وتتجه نحو دعم المشاريع الصغيرة من أجل تحقيق أهداف أخرى –إضافة إلى هدف التمكين المشار إليه أعلاه– تتعلق بتوسيع الخيارات والبدائل أمام الآخرين.

- السيطرة على الأسعار: تلجأ الحكومات إلى مثل هذه السياسات من أجل الحد من التضخم وآثاره، فتتدخل من خلال تحديد أجور العاملين، وتحديد الحد الأعلى (السقف السعري) والحد الأدنى (الأرضية السعرية) للأسعار.

مثل هذه الآلية تضمن حماية المنشآت الصغيرة والسوق من سيطرة الشركات الكبيرة؛ فتحديد الأرضية السعرية يحمي المنشآت الصغيرة من منافسة الشركات الكبرى القادرة من خلال قدراتها الإنتاجية العالية على توفير المنتجات بأسعار أقل من التي تقدمها المنشآت الصغيرة. وفي الوقت نفسه، فإن تحديد السقف السعري للسلع والخدمات يكفل حماية المستهلك؛ سواء من المنشآت الكبيرة أو الصغيرة.[١٩]

من ناحية أخرى، تشير بعض الدراسات إلى أن هناك وسيلتين يمكن استخدامهما من قبل الحكومة من أجل توفير سياسات دعم وتشجيع للمشاريع الصغيرة؛ تتمثل الأولى في وضع سياسات محايدة تتعلق بحجم الشركة أو المشروع، من خلال التقليل من المزايا الممنوحة للمشاريع الكبيرة. أما الثانية، فهي تتعلق بتقديم معاملة تفضيلية أو مزايا معينة للمشاريع الصغيرة في حالات معينة (Bhalla, 1992:53).

### ٢. البرامج والنظم:

الحديث عن أهمية تطبيق السياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة، لا يقل أهمية عن السياسات نفسها، وعادة ما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل التنظيمية والقانونية التي تعيق عملها. قد يكون سبب هذه المعيقات هو تراكم الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها، أو قد تكون ناتجة عن عدم ملاءمة ما هو سائد من هذه الأنظمة أو القوانين لطبيعة وشروط عملها ودورها التنموي. وهذا يتطلب وضوح هذه الأنظمة وسهولتها كي تتمكن المنشآت الصغيرة من العمل في ظروف ملائمة.

### ٣. الإجراءات الإدارية:

تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة، من أجل ضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات والنظم ذات الصلة، و"تشكل هذه الإجراءات

مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة، وأصحاب أو مديري المشروعات الصغيرة من جهة ثانية، ومن شأنها تحسين مناخ عمل تلك المشروعات" (خضر، ٢٠٠٢: ٨).

من هذا المنطلق، ينبغي تقليص الأعباء الإدارية عن كاهل المشروعات الصغيرة؛ من أجل تمكينها ومساعدتها في الاستمرار في العمل؛ فصعوبة وتعقيد الإجراءات الإدارية أمام المشاريع الصغيرة تشكل عائقاً مهماً أمام أصحاب هذه المشاريع، وتعيق قدرتهم على البدء في العمل أو الاستمرار فيه.

كما يمكن للحكومة في هذا المجال أن تعمل على توفير مجموعة من الحوافز التي تسهل عمل المشاريع الصغيرة، وتختلف هذه الحوافز باختلاف البلدان، كما تختلف من حيث طبيعتها وآثارها ومدى فاعليتها ودرجة تأثيرها. إلا أنها ومع ذلك لها تأثير كبير على توفير بيئة مناسبة لعمل المشروعات الصغيرة، ويمكن تصنيف هذه الحوافز إلى ثلاث مجموعات حسب طريقة تأثيرها أو وظيفتها:

**المجموعة الأولى** تضم الحوافز التي يمكن استخدامها من أجل توفير بيئة ملائمة للاستثمار وإزالة العوائق التي قد تواجه المنشآت الصغيرة، ومنها توفير البيانات الأساسية للاستثمار والمساعدة في إعداد دراسة الجدوى، والتعريف بفرص الاستثمار وغيرها.

إضافة إلى ذلك، فإن من أكثر المجالات التي يمكن من خلالها تعزيز دعم الدولة للمشاريع الصغيرة هو إنشاء مراكز للمنشآت الصغيرة، التي يمكن تسميتها أيضاً بحاضنات المشاريع (incubators)، إذ تساهم هذه الحاضنات بتوفير البيئة المشجعة والملائمة للمشاريع الصغيرة الجديدة، وتوفر تسهيلات وخدمات متعددة، إضافة إلى النصائح التي يمكن تقديمها في السنة الأولى من العمل، والتي تعتبر من أصعب السنوات" (Bhalla,1992).

أما **المجموعة الثانية**، فتضم حوافز متعددة، وتقسم بدورها إلى مجموعتين فرعيتين؛ المجموعة الفرعية الأولى التي تتعلق بالسياسات الائتمانية وتوفير التمويل الحكومي والضمانات الحكومية، ودعم الحكومة لفوائد القروض، إضافة إلى منح القروض الميسرة من خلال مؤسسات الإقراض التابعة للحكومة. أما المجموعة الفرعية الثانية فتتضمن الأدوات التي تندرج ضمن إطار السياسات المالية مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة، والإعفاءات الضريبية على الأرباح الموجهة لإعادة الاستثمار، والإعفاءات المالية الأخرى المتعلقة مثل رسوم التسجيل وضريبة الأعمال وغيرها. وتشمل أيضاً "المساعدات النقدية التي تقدمها الحكومة لمساعدة الوحدات المتعثرة، أو لتوطين بعضها سعياً وراء تحقيق أهداف التنمية الإقليمية" (خضر، ٢٠٠٢: ١٠). وهي إجراءات يمكن الحديث عنها لاحقاً في حالة مصر؛ نظراً لأننا نبحث هنا في الإجراءات التي يمكن للنظام الجديد اتّباعها بعيداً عن توفير الدعم المالي المباشر.

**المجموعة الثالثة** تتضمن الحوافز التي تساعد أو تؤدي إلى زيادة الإيرادات أو تخفيض تكاليف الإنتاج، ويمكن للحكومات القيام بذلك عن طريق وسائل متعددة مثل دعم أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، أو من خلال إعانة الصادرات، والمعاملة الجمركية التفضيلية للمستلزمات المستوردة، أو من خلال دعم مستلزمات الإنتاج المحلية.

"يتوقف مدى استخدام هذه الحوافز على طبيعة التدخل الحكومي في تنظيم النشاط الاقتصادي، الذي يختلف باختلاف السياسات العامة وتوجهها، وخصائص الاقتصاد القومي، وأهداف وخطط برامج التنمية ووسائل تحقيقها" (المصدر السابق: ١١). وبناء على الافتراض المذكور أعلاه المتعلق بتبني نموذج "الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي"، يمكن استخدام هذه الحوافز كجزء من السياسات العامة لدعم المشاريع الصغيرة وتنميتها في مصر.

إن السياسات سابقة الذكر يمكن أن تساعد في تمكين المشاريع الصغيرة، ومساعدتها في القيام بدورها التنموي، والتخفيف من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أي دولة (البطالة والفقر). وهي سياسات مستوحاة بمعظمها من تجارب حقيقية في الشأن نفسه، أثبتت نجاحها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفي الحالة المصرية، فإنه وفي ظل الموارد والإمكانيات المتاحة حالياً، وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة، وفي ظل السعي إلى تحقيق أهداف الثورة في الوقت نفسه؛ فإن النظام الجديد بحاجة إلى تبني هذه السياسات التي ستساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقلص تبعية الاقتصاد المحلي للاستثمارات الأجنبية، وتساهم في توسيع الطبقة الوسطى.

فبدلاً من سياسات الاحتواء في الأجهزة الحكومية، وتوسيع الأجهزة البيروقراطية، وخلق المزيد من البطالة المقنعة التي ستنتج بالضرورة اقتصاداً خاملاً، لا بد من توجيه هذه الموارد من أجل دعم قطاع الأعمال الصغيرة التي ستساهم، وكما ثبت في كل التجارب الدولية، في حل مشكلتَيْ الفقر والبطالة، وستؤثر في الحراك الاجتماعي في الدولة من خلال مساعدة الفئات الفقيرة والمهمّشة على الانتقال إلى مستوى أعلى في الهرم الاجتماعي.

وهناك مؤشرات مختلفة تدل على إمكانية تطبيق مثل هذه السياسات في مصر، إذ كان لها تجربة ناجحة نسبياً في التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي في عهد عبد الناصر. وتمتلك موارد أخرى، أهمها الموارد البشرية "القوى العاملة"، وتمتلك اقتصاداً سياحياً مهماً، وتسيطر على قناة السويس التي توفر إيرادات جيدة نسبياً للدولة، يمكن استغلالها في تطوير الاقتصاد نحو الاقتصاد الإنتاجي، بدلاً من الريعي.

## سياسات التنمية الزراعية

تعد مشكلة الانكشاف الغذائي أبرز المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تواجه دول الجنوب بشكل عام، ومصر –بصفتها محور هذه الدراسة– بشكل خاص، والتي كان لها دور مهم في تعزيز حالة التبعية الاقتصادية والسياسية.

برزت هذه المشكلة نتيجة غياب سياسات التنمية الزراعية الهادفة لتمكين هذا القطاع المهم، الذي يساهم في حال توفير الدعم اللازم له في توفير الغذاء اللازم للسكان بدلاً من الاعتماد الكامل على استيراده من الخارج، وتجنب ما يترتب على ذلك من مشاكل سياسية واقتصادية قد تمس بالاستقلال والسيادة الوطنية للدولة.

ودون الخوض في تفاصيل هذه القضية، وأسباب نشوئها؛ فإنها كانت مرتبطة بشكل رئيس في تبني النموذج الاقتصادي القائم على الريع لا الإنتاج، واعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم النيوليبرالية التي تسببت في تكريس حالة التبعية الاقتصادية.

إذ لعبت السياسات الليبرالية والنيوليبرالية دوراً مهماً في تراجع الإنتاج الزراعي في مصر؛ فنقص الطاقة الإنتاجية، وتفاقم مشكلة الانكشاف الغذائي "لا يمكن أن ينفصل عما أدت إليه هذه السياسات من تحرير للإنتاج الزراعي وتحرير للتجارة الخارجية والداخلية في السلع الزراعية، وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومن إطلاق لقوى السوق، وتراجع دور الدولة في الزراعة، سواء في جانب الاستثمار الزراعي، أو في جانب المساندة الحكومية للإنتاج الزراعي" (العيسوي، ٢٠١٠: ٢١).

كانت قضية الغذاء من أبرز القضايا التي طرحت أثناء الثورة، بل كانت أيضاً أول تلك القضايا، التي عبر عنها الشعب بمطلب "العيش". وهو ما يكسب هذه القضية –أي قضية الأمن الغذائي– أهمية خاصة عند دراسة التحولات السياسية في مصر، ودور النظام الجديد في

الاستجابة للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة والبدء بمرحلة التحول الديمقراطي.

وتماماً كما هو الحال مع سياسات تنمية المشاريع الصغيرة، فإن قضية الأمن الغذائي، يمكن إنجاز تغييرات ملحوظة فيها على المدين القصير والمتوسط، وضمن الموارد المتاحة حالياً؛ بما يضمن الاستجابة للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة. ويؤسس أيضاً لإنجاز تحولات جذرية على المدى البعيد.

يترتب على مشكلة الانكشاف الغذائي مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة؛ إذ أن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء للدولة يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الدولة، ويؤثر في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

كما أن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء، يفسح المجال أمام الدول المصدرة له –وبخاصة إذا كانت محتكرة، وكانت المواد المصدرة منها مصنفة ضمن السلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها– للتدخل في القرارات السياسية والاقتصادية للدولة المستوردة، ما يشكل قيداً على حرية الدولة في تبني القرارات السياسية والاقتصادية التي تناسبها، ويكرس حالة التبعية التي تنعدم معها حرية الدولة المستوردة للغذاء.

انعدام استقلالية القرار السياسي والاقتصادي، وإن كان من أهم النتائج التي ظهرت نتيجة للتبعية السياسية والاقتصادية للخارج، فإنه أيضاً من أهم العوامل التي تقف أمام تبني الإستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق التنمية المعتمدة على الذات؛ فالتبعية لدول المركز (الشمال) الرأسمالية، وما يترتب عليها من اعتماد سياسات التنمية الرأسمالية التابعة، خلقت نوعاً آخر من الاستعمار حوّل مصر وغيرها من الدول العربية ودول الجنوب بشكل عام إلى أدوات تسير في فلك النظام الرأسمالي المركزي الغربي، ما أدى إلى إعاقة عملية التنمية، وحدّ من خيارات التنمية المنشودة.

إضافة إلى ما سبق، وفيما يخص الأوضاع الداخلية؛ فإن استمرار إهمال القطاع الزراعي، سيؤدي إلى ازدياد التمايزات الاجتماعية بين الريف والحضر، ويزيد من معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة. لذلك، لا بد من تبني السياسات الزراعية اللازمة لمعالجة أزمة الانكشاف الغذائي، التي تساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الريف والمدينة، وتحد من مشكلة نقص الغذاء في الوقت نفسه (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٨٩: ١٧٣).

إن مواجهة هذه القضية تكمن في اتّباع النظام الجديد سياسات تنمويةً تدعم القطاع الزراعي، من خلال توفير الشروط الضروريةً اللازمة لإنتاج الغذاء وتأمينه وسد الفجوة الغذائية في الدولة من خلال زيادة قدرة القطاع الزراعي المحلي على تلبية هذه الاحتياجات، وبالتالي تقليص الاعتماد على الخارج (المصدِّر للغذاء) في هذا المجال، ما سيؤدي في المستقبل إلى تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي لمصر نتيجة لانخفاض اعتمادها الغذائي عليه.

تعد السياسات الزراعية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات من أجل الحد من مشكلة الانكشاف الغذائي، إذ تعبر هذه السياسات عن "حلقة الوصل التي تربط بين إستراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة" (الجبوري، ٢٠١٢: ١٢٠).

ففي الاقتصادات القائمة على الزراعة، فإن نمو الدولة بالاعتماد على التصدير الزراعي، أو الإنتاج القائم على استخدام المنتجات الزراعية، سيخدم كلاً من المزارعين الفقراء والعمال العاملين لديهم. وسيساهم في خلق عدد كبير من الوظائف ويؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأجور الحقيقية التي تؤدي إلى تخفيض نسبة الفقراء (Roemer and Gugerty, 1997:2).

إن الاعتماد على الذات في توفير الغذاء أمر نسبي؛ بمعنى أن ما نقصده في الأمن الغذائي لا يعني تحقيق اكتفاء كامل، وإنما توفير أكبر قدر

من الغذاء من خلال الاعتماد على الذات، ومن خلال الموارد المتاحة (العيسوي، ٢٠١٢: ١٢)، وهو أمر يمكن تحقيقه على المديين القصير والمتوسط في مصر، وذلك بهدف الخروج من دوائر نفوذ الدول المصدرة للغذاء واستمرار خضوعها لها.

تمتلك مصر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي يمكن استغلالها من أجل سد الفجوة الغذائية في الدولة. ومن أجل تطوير قطاع الزراعة وتحقيق التنمية الزراعية، لا بد من اعتماد خطط واضحة للتنمية الزراعية، وزيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي.

يمكن للنظام الجديد في مصر اليوم، أن يلجأ لتمكين القطاع الزراعي، ورفع نسبة الاستثمار فيه، إذ أن تحقيق الأمن الغذائي من أهم مقومات العملية التنموية، ويلعب –كما ذكرنا– دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

لا بد هنا من إعادة توطين الإنتاج المحلي، بحيث يقل اعتماد المزارعين في دول الجنوب –ومنها مصر– على الأسواق العالمية المعرضة للتقلب من خلال زيادة الإنتاج الغذائي، وهو ما يتطلب قبل ذلك توفير الحماية والضمانات اللازمة للمزارعين من الاستيراد، وتوفير اللازم للاستثمار في هذا القطاع العام، وهو ما يستوجب زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي، وإعداد البنية التحتية اللازمة للبدء بمرحلة الإنتاج الزراعي وفق خطط ورؤى واضحة تدرس الاحتياجات المحلية، وتحدد آليات الاستجابة لها. كما يجب زيادة الإنفاق على المشاريع الزراعية القومية التي تتولاها الحكومة.

ويجب أيضاً اعتماد سياسة الدعم الزراعي؛ سواء للمنتجات الزراعية أو لوسائل الإنتاج الزراعي. فسياسة الدعم من السياسات التي تستخدمها الحكومات عادة من أجل دعم الطبقة الفقيرة في المجتمع؛ سواء من أجل دعم الفقراء في الحصول على الغذاء اللازم، وبالتالي الحد من الاختلال

في مستوى المعيشة بين المواطنين، أو من أجل دعم صغار الفلاحين في الاستمرار في الإنتاج ومساعدتهم في تحقيق العوائد التي تمكنهم من الاستمرار في الإنتاج.

تحمل سياسة الدعم أبعاداً اقتصادية وأخرى اجتماعية؛ "فدعم السلع الغذائية يعد حافزاً سعرياً للنشاط الزراعي، لأنه يعوض الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك، ويمثل حافزاً إنتاجياً يتعلق بالعمالة الزراعية وتوفيرها بأجور مناسبة. كما أن له القدرة على الارتفاع بالمستويات المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض" (الجبوري، ٢٠١٢: ١٢١).

إضافة إلى ما سبق، فإن تحقيق التنمية يتوجب أن تمتلك الحكومة الجديدة توجهاً نحو سياسة التصنيع الزراعي التي من شأنها أن تعظم القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، والمنتجات الثانوية للمحاصيل الزراعية، ما يساهم في زيادة الناتج القومي وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما أن هناك ضرورة لاتّباع سياسات التصنيع الزراعي، لما لذلك من دور في التخفيف من عجز الميزان التجاري الناتج عن اعتماد مصر على استيراد جميع احتياجاتها من السلع الزراعية والغذائية.

لهذه الأسباب، لا بد من اعتماد سياسة التصنيع الزراعي من أجل التقليل من استيراد السلع الزراعية والغذائية على المديين القصير والمتوسط، أو اتّباع سياسات التصدير في المستقبل.

إن تبني مثل هذه السياسات سيوفر مزيداً من فرص العمل في الريف، وبالتالي يقلل من معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وسيؤدي إلى رفع مستوى الدخول وتحسنها، وبالتالي التأثير في اتجاه الحراك الاجتماعي في الدولة باتجاه توسيع الطبقة الوسطى. ويمكن أن تساهم على المديين القصير والمتوسط في التخفيف من حدة أزمة الانكشاف الغذائي التي تعاني منها مصر.

وخلاصة القول هنا، هو أن النظام الجديد وحتى يتمكن من تحقيق أهداف الثورة، فإنه يحتاج إلى تبني سياسة التنمية الذاتية، والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي على المدى الطويل. وحتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل، فإنه بحاجة إلى تبني السياسات القصيرة والمتوسطة التي تساهم في إعداد الأرضية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتكون كفيلة بإزالة العقبات أمامها.

بالطبع، هناك العديد من السياسات التي يمكن التركيز عليها لا تقل أهميتها عن الجوانب التي تناولتها هذه الدراسة، كالصحة، والتعليم، والبيئة، وغير ذلك. فقضية التنمية لا ترتكز فقط على الجوانب والسياسات التي تناولناها سابقاً؛ ولكن نقدم هذه السياسات كجزء من رؤية كلية يمكن للنظام الجديد أن يتبعها في سبيل الاستجابة لأهداف الثورة وتحقيق التنمية والبدء بمرحلة التحول الديمقراطي.

وقد أشرنا أكثر من مرة، إلى أن البديل الأفضل لمصر –كما هو الحال في كل دول الجنوب اليوم– هو اعتماد التنمية البديلة (الذاتية) كأسلوب للتغيير، وأشرنا إلى مثل هذه السياسات لوضع تصور حول آلية التغيير، وبعض الآليات التي يمكن من خلالها للنظام الجديد تحقيق التغيرات ضمن المعطيات والموارد المتاحة حالياً، وبما يكفل تقليص التبعية الاقتصادية والسياسية التي كانت مصر –وما زالت– تعاني منها.

إن تبني نهج التنمية المستقلة لا يعني أبداً الانقطاع عن العالم الخارجي، والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، والعودة إلى ما يشبه السياسات التي اتبعها عبد الناصر إبان فترة حكمه، وإنما يعني "توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة عمليات الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية، بما يصون المصالح الوطنية" (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١: ٨٩).

إن اعتماد مثل هذه السياسة يتطلب إرادة سياسية حقيقية لتحقيق التنمية المنشودة، والاستجابة للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة، وإقامة نظام ديمقراطي. ويتطلب، إضافة إلى الإرادة السياسية، وضع تصور كامل حول السياسات والآليات التي يجب اتّباعها من أجل إنجاز هذه التغييرات.

وعلى الرغم من تعدد الآراء حول العلاقة بين التحولات السياسية والتحولات الاقتصادية، وحول مدى قدرة التحولات السياسية على تحقيق التغيرات الاقتصادية، فإن اتّباع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تندرج في إطار التنمية البديلة، سيساهم في توظيف التحولات السياسية كمقدمة لإنجاز التحولات الاقتصادية المنشودة، من خلال تحويل الاقتصاد المصري من النمط الريعي إلى النمط الإنتاجي.

## خاتمة

أثرت التحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر منذ حوالي سبعينيات القرن الماضي على البناء الطبقي الاجتماعي فيها، فازدادت التمايزات الاجتماعية، واتسعت الفوارق بين الطبقات، وتلاشت الطبقة الوسطى لحساب الطبقة الفقيرة.

مجمل هذه التغيرات نتجت عن السياسات الليبرالية، ومن ثم النيوليبرالية التي تبناها السادات، ومن ثم مبارك، والتي كانت تقوم بشكل رئيس على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليان) على مصر في سبيل الحصول على الدعم والمساعدات المالية.

هذه البرامج كانت مجرد أدوات استخدمتها القوى الاستعمارية لضمان استمرار سيطرتها على مستعمراتها السابقة باسم التنمية والتحديث، بحيث تساعد على ضمان تبعية مستعمراتها السابقة الاقتصادية ومن ثم السياسية.

تجاهلت هذه الوصفات احتياجات المجتمعات التي طبقت فيها، وركزت فقط على قدرة الحكومات على تنفيذها من الناحية الفنية. ولكنها لم تركز على مدى ملاءمتها لاحتياجات الشعوب وأولوياتها.

فشلت هذه البرامج، ولم ينتج عنها إلا ازدياد معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع في معدلات المديونية الخارجية، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، والتضخم، والانكشاف الغذائي، وغيرها من المشاكل الاقتصادية المتفاقمة. وكانت الثورة أوضح دليل على فشلها وعلى رفض الشعوب لها، لما نتج عنها من تهالك اقتصادي واجتماعي.

هدفت الثورة في الوقت نفسه إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي خلفتها السياسات النيوليبرالية، ورفضت ضمنياً حالة التبعية الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر تاريخياً، وهو ما يعني في الوقت نفسه رفض تلك السياسات، وربما يعني ضمنياً أيضاً ضرورة البحث عن نموذج آخر يعالج المشاكل التي خلفتها. فما خلفه النموذج الليبرالي والنيوليبرالي من مشاكل أكبر دليل على عدم ملاءمته وضعف قدرته على علاج الأزمات المختلفة.

من هنا، على السلطة الجديدة في مصر، وحتى تتمكن من تحقيق أهداف الثورة في معالجة الأزمات المختلفة التي خلفتها السياسات النيوليبرالية، أن تسعى إلى التخلص من حالة التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من تبعية سياسية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد من التحرر من قيود وصفات المؤسسات المالية الدولية التي تجاهلت تاريخياً الاحتياجات الحقيقية للشعوب التي تطبق عليها الوصفات، واهتمت فقط في تحقيق مصالح القوى الامبريالية في السيطرة على العالم.

إن نجاح النظام الجديد يعتمد على قدرته وسعيه إلى تحقيق أهداف الثورة، التي يبدو أنها لا يمكن أن تتحقق في ظل التصورات النيوليبرالية، التي لا تركز على المطالب والاحتياجات الشعبية، ولا تجعلها محور عملية التنمية. بمعنى آخر، فإن نجاح النظام الجديد يعتمد على مدى قدرته وسعيه لجعل المطالب والاحتياجات الشعبية محور عملية التنمية.

هذا الهدف –جعل المطالب الشعبية محور عملية التنمية– يندرج في إطار التنمية البديلة، فالأخيرة تشكل النموذج التنموي الأكثر قدرة على التعبير عن المطالب الشعبية، وتركز بشكل رئيس على تمكين الفئات الفقيرة والمهمّشة والأكثر تضرراً من السياسات النيوليبرالية، وتهدف إلى معالجة التمايزات الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الطبقات، وبناء اقتصاد إنتاجي بدلاً من الاقتصاد الريعي القائم في معظم دول الجنوب، من بينها مصر.

ضمن إطار التنمية البديلة، يمكن تبني سياسات مختلفة، منها ما طرحناه أعلاه حول سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسياسات التنمية الزراعية، التي تقوم بشكل رئيس على التوظيف الذاتي، وتهدف إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية من أجل تقليص الفوارق الطبقية، وتساهم في بناء الاقتصاد الإنتاجي، وهي ذاتها الأهداف التي تقوم عليها نظرية التنمية البديلة.

ونؤكد، مرة أخرى، أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن تطبيق هذه السياسات أمر ممكن في حال توفرت الإرادة السياسية لذلك، وتم تجاوز المصالح الفئوية الضيقة لصالح تحقيق الأهداف الوطنية التي رفعتها الثورة.

ونؤكد أيضاً أننا لسنا بصدد دراسة طبيعة تلك المصالح وشكلها وأصحابها وتأثيراتها، ولكن القضية الرئيسة هنا تكمن في شروط تحقيق أهداف الثورة. وبناء على ذلك، فإنه، وبصرف النظر عن طبيعة وخلفية السلطة الجديدة –الفكرية أو السياسية– في مصر، فإن تحقيق أهداف الثورة يتطلب منها –أي السلطة الجديدة– تجاوز المصالح الفئوية الضيقة لصالح المصالح الوطنية الشعبية التي عبرت عنها الثورة بوضوح.

وهناك مؤشرات مختلفة توحي بإمكانية نجاح هذه التجربة في حال خاضتها مصر؛ فهي تمتلك موارد اقتصادية مهمة يمكن توظيفها من

أجل بناء الاقتصاد الإنتاجي؛ إذ تمتلك قطاعاً سياحياً مهماً، وتسيطر على قناة السويس التي توفر لها إيرادات جيدة يمكن توظيفها لأغراض تنموية، وتمتلك أيضاً الموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن تجربتها السابقة في عهد عبد الناصر في بناء الاقتصاد الإنتاجي تشكل مؤشرات مهمة على فرص نجاح التنمية البديلة فيها في المستقبل.

خلاصة القول هنا، أن تجربة التنمية البديلة هي النموذج الأفضل لمصر في مرحلة ما بعد الثورة؛ كونها الأقدر على معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي خلفتها السياسات النيوليبرالية، لكونها تركز بشكل رئيس على تمكين الفئات المهمّشة اقتصادياً واجتماعياً، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. وتركز على الاستقلال الوطني وتقليص درجة الاعتماد على الخارج والتبعية له، سواء السياسية أو الاقتصادية.

ولكن تحقيق النجاح في هذا الجانب يجب أن يسبق بإرادة سياسية تهدف إلى تحقيقه، بتحقيق أقصى درجة ممكنة من التوافق بين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة، من خلال تجاوز المصالح الفئوية الضيقة لكل منها لصالح المصلحة الوطنية العامة.

# الفصل الثالث

# الفصل الثالث

## التحديات السياسية

### تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي

لعل الفجوة الواسعة والانفصال شبه الكامل بين الفئات الشعبية المختلفة والنخب السياسية والاقتصادية، من أهم الأسباب التي دفعت الشعب المصري للثورة الأخيرة، وذلك بسبب عجز هذه النخب وعدم قدرتها على الاستجابة للمطالب والاحتياجات الشعبية المختلفة.

ولّد عجز هذه النخب شعوراً عاماً بعدم الثقة فيها، أو في مؤسسات الدولة الرسمية، فهي لم تنجح طوال العقود السابقة للثورة في الاستجابة لأيّ من المطالب الشعبية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فجاءت الثورة تعبيراً عن رفض الشعب لدور هذه النخب وعجزها أو تقصيرها مع مؤسسات الدولة الرسمية في تحقيق تلك الأهداف، الأمر الذي ترافق مع تهميش الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة.

إن ما تشهده مصر بعد الثورة، يشير إلى أن هذه الحالة ما زالت قائمة حتى اليوم، إذ أن استمرار حالة الانقطاع بين الشعب والنخب السياسية هو السبب الرئيس وراء حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها الدولة بعد مرور أكثر من عامين على قيام الثورة. إذ ما زالت هذه النخب غير قادرة على بلورة رؤية وطنية قادرة على عكس المطالب الملحة في حياة الشعب، وتسعى إلى تحقيق الأهداف الشعبية التي رفعت أثناء الثورة.

ما زالت هذه النخب غير قادرة على التعبير عن تطلعات القطاعات الشعبية، وبخاصة الشبابية التي كانت وراء الثورة الأخيرة، ولم يكن لديها أي خطط أو آليات مؤسسية تسعى إلى الاستجابة لهذه المطالب، بل كانت بمجملها مبادرات فردية غير قادرة على تحقيق التغييرات التي هدفت الثورة إلى تحقيقها (محسن، ٢٠١٢: ٤).

مثل هذه الحالة تتطلب البحث عن آليات لجسر الفجوة وتقريب وجهات النظر بين النخب التقليدية والفئات الاجتماعية الأخرى، بحيث تعكس النخب المطالب الشعبية الحقيقية، وتتبنى البرامج القادرة على الاستجابة لها؛ وذلك من أجل إنهاء حالة عدم الاستقرار التي تمر بها مصر، والناتجة في الأصل عن هذه الفجوة.

جسر الفجوة بين النخب والجماهير يتطلب معرفة النخب بطبيعة المطالب الشعبية ونوعها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار الرسمي، وهي سياسة يمكن اتّباعها على المديين القصير والمتوسط من خلال أدوات مختلفة.

إن تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار لا تقتصر على عملية المشاركة على الانتخابات -الرئاسية أو البرلمانية أو حتى المحلية- التي يختار من خلالها الشعب ممثليه في السلطة، ومن ثم تغييبه عن المشاركة السياسية حتى عقد الانتخابات مرة أخرى. وإنما يشمل أيضاً إيجاد الآليات التي تكفل قدرة الشعب على مراقبة المنتخبين ومحاسبتهم ومدى تعبيرهم عن مطالب ناخبيهم.

ومن أجل إعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي، لا بد من تحديد الأولويات -كما يشير عمرو حمزاوي- من أجل حماية مصر من شبح مواجهة طويلة بين إرادة التغيير الشعبية، وبين رغبة بعض القوى المقاومة للتغيير والساعية إلى المحافظة على الوضع كما هو عليه. ولعل استجابة النظام الجديد للمطالب الشعبية هي من أهم شروط الانتقال الناجح نحو الديمقراطية (حمزاوي، ٢٠١١).

هذا يتطلب البحث عن آليات أخرى للمشاركة السياسية، يمكن من خلالها تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار والرقابة على الأداء الحكومي. وفي هذا الصدد، سنحاول التركيز على الآليات التي يمكن من خلالها تمكين فئة الشباب، وتعزيز مشاركتها في صنع القرار والرقابة على أداء السلطة، ذلك لأن هذه الفئة كانت من أهم الفئات التي قادت الحراك الشعبي في مصر قبل قيام الثورة، وما زالت تمارس حتى اليوم دوراً فعالاً في الشارع من أجل دفع النظام الجديد للاستجابة للمطالب الشعبية المختلفة. ولعل استمرار الاحتجاجات الشعبية في الشارع المصري أكبر دليل على الرغبة الشعبية في الحصول على دور أكبر في عملية صنع القرار.

إن ما يميز الثورة المصرية –وهو ما يميز الثورات العربية الأخيرة بشكل عام– أنها لم توجه من قبل أحزاب تمتلك رؤية واضحة حول آليات إدارة الدولة في المستقبل، وحول كيفية تحقيق أهداف الثورة استناداً إلى برامجها التي يتوقع تطبيقها عند نجاح ثورتها ووصولها إلى السلطة، بل جاءت هذه الثورات نتيجة حراكات شبابية غير منظمة، تأثرت بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وتوسعت إلى إحداث التغييرات التي تلبي طموحاتهم وتعالج المشاكل الموجودة (إبراهيم، ٢٠١٢: ١٢٩).

وبالتالي، فإن تحقيق أهداف الثورة يتطلب من النظام الجديد ضرورة اتّباع سياسات جديدة في مجال المشاركة الشعبية في صنع القرار والرقابة على أعمال الحكومة، وهو ما تحدثنا عنه في الفصل السابق كأحد أهم الشروط التي يجب مراعاتها عند البدء بمشروع التنمية المعتمدة على الذات.

في حالة مصر، تكتسب المشاركة الشعبية في صنع القرار أهميتها من دور القطاعات الشعبية المختلفة، وبخاصة الشبابية في تحريك الرأي العام باتجاه رفض سياسات النظام القائم وقيادة التحركات الشعبية من أجل التعبير عن مطالبهم ومصالحهم التي يبدو، حتى الآن، أن الأحزاب السياسية والنخب القديمة غير قادرة على التعبير عنها.

وتواجه السلطة الجديدة تحدياً مهماً في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، "فعلى مدار العقود الستة الماضية، كانت الدولة هي المصدر الأساسي لأنواع الحراك السياسي والاجتماعي كافة، وهو ما جعل المجتمع تابعاً وخانعاً لشروط هذه الدولة وقواعدها. وقد قامت الثورة، في جزء منها، لتصحيح الخلل في هذه العلاقة، وإعادة رسم حدودها بحيث تضمن التوازن" (العناني، ٢٠١٢: ٣٩).

وتشهد مصر اليوم نشاطات شبابية غير رسمية مختلفة، تهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار والرقابة على أعمال السلطة، واتخذت من العالم الافتراضي أداة لعملية الرقابة والمشاركة، فبرزت العديد من المدونات والصفحات الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي التي تهدف إلى الرقابة على أعمال الحكومة، ونشر التوعية السياسية ودعوة أفراد المجتمع للمشاركة في العملية السياسية.[٢٠]

هذه المبادرات تشكل أداة جديدة يمكن استخدامها من قبل النظام الجديد في سبيل تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار؛ إذ يمكن أن تكون "نواة جيدة لطرح رؤى مختلفة وجادة على المؤسسات الرسمية للدولة، وأداة جيدة لترجمة مطالب قطاعات أوسع من المواطنين، وتوصيلها بصورة أكثر تركيزاً ودقة إلى صانع القرار" (محسن، ٢٠١٢: ٥).

إن لجوء النظام الجديد إلى مثل هذه الآليات سيساهم في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار الرسمي من جهة، ويؤسس لديمقراطية حقيقية تستجيب للمطالب الشعبية المختلفة، ويقلل من الاحتقان الموجود في الشارع، ويخفف من حدة حالة عدم الاستقرار السياسي –وما يترتب عليها من عدم استقرار اقتصادي– التي تشهدها مصر منذ قيام الثورة حتى اليوم. ويقلل من إمكانية لجوء الشعب للشارع من أجل التعبير عن مطالبه التي لا يستجيب لها النظام.

كما أن مثل هذه الآليات ستساعد النظام الجديد في إعادة دمج القطاعات الشعبية المختلفة، وبخاصة الشبابية منها في النظام السياسي من

جديد، من خلال احتواء مطالبها المشروعة والاستجابة لها، وذلك من خلال تعزيز مبدأ الديمقراطية التشاركية.[٢١]

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الآليات تضمن سلامة السياسات العامة المقرة في المجالات المختلفة، وتساهم في توفير الحلول الممكنة للقضايا الملحة، من خلال معرفة الخيارات المتاحة. ويمكنها أن تخلق نمطاً مقبولاً من العلاقات الاجتماعية قائماً على التوافق والمشاركة.

الفكرة الرئيسة التي نطرحها هنا باختصار، هو أنه يمكن للنظام الجديد اعتبار المبادرات الشبابية والشعبية التي تحدثنا عنها سابقاً كإحدى الأدوات التي يمكن استخدامها من أجل تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، من خلال صياغة المطالب التي تعرض فيها والاستجابة لها، من خلال السياسات المناسبة لذلك.

فالحركات الشبابية التي اتخذت من العالم الافتراضي مجالاً للتعبير عن آرائها؛ لعبت دوراً مهماً قبل الثورة وأثناءها في التأثير في الرأي العام، وتوجيهه نحو الثورة ورفض الاستبداد والظلم الاجتماعي. وتستمر كما أوضحنا أعلاه في قيادة الحراك الشبابي الرافض لأي محاولات لإعادة إنتاج النظام السلطوي في مصر، وتسعى إلى تعزيز دور الشعب في صنع القرار والرقابة على أعمال السلطة.

هذه السياسة يجب أن تترافق مع سياسات أخرى مختلفة توفر الفرصة للمشاركة وتساهم في نجاحها؛ أهمها "ضرورة الاعتراف بشكل صريح بمفهوم السيادة الشعبية، والإقرار بدور المجتمع في عملية التشريع، والاعتراف بدور المجتمع المدني في الرقابة على مؤسسات الدولة المنتخبة" (المصدر السابق: ٦).

وهنا لا بد من تعزيز قدرات المجتمع المدني (المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية والنقابات)، وتمكينه، بحيث يصبح قادراً على التعبير عن المصالح المجتمعية المختلفة، وتجاوز الحالة النخبوية المنفصلة عن

الشارع التي قُيّد في إطارها، والتحرر من سيطرة السلطة السياسية التي تمكّنت من احتوائه خلال حقبة النظام السابق.[٢٢]

كما يجب إعادة بناء النظام التعليمي في الدولة، وتعزيز دور المؤسسات التعليمية في التنشئة السياسية للأفراد. فالسلبية السياسية لدى جزء كبير من الشعب المصري "تقف عقبة بنيوية في وجه أي مشروع للتغيير الاجتماعي، يستهدف تحقيق نهضة تستوعب مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية [التي] تعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق التغيير الاجتماعي المنشود" (نجيب، ٢٠٠٦: ٢٩٨).

من أجل إحداث التغيير الاجتماعي، لا بد من إعادة بناء عملية التنشئة السياسية للأفراد من أجل تعزيز المشاركة السياسية على المدى البعيد، فطبيعة التنشئة الثقافية والاجتماعية التي يتلقاها الفرد تؤثر على مدى اهتمامه بالشأن العام والمشاركة السياسية.

وقد كان للنظام السلطوي الذي حكم مصر طيلة الحقبة الماضية دور مهم في ظاهرة التغريب هذه، فسيطر بصورة مطلقة على الدولة والمجتمع. وأثر على نظام التعليم في الدولة، ما أدى إلى إنتاج مواطنين غير مهتمين بالمشاركة.[٢٣]

مثل هذه السياسات (تعزيز دور المجتمع المدني وإصلاح النظام التعليمي) لا تقع ضمن نطاق السياسات القصيرة أو متوسطة المدى، ولكن هذه السياسات ضرورية من أجل تعزيز المشاركة السياسية وبناء نظام ديمقراطي على المدى البعيد.

فالتنشئة السياسية التي تعالج حالة التغريب وتعزز من اهتمام الفرد بالشأن العام، ووجود مجتمع مدني خارج قبضة السلطة السياسية، سيؤثر على مستوى المشاركة السياسية في الدولة، وعلى مقدرة الأفراد على المشاركة في صنع القرار، وإرساء أسس الديمقراطية التشاركية.

إن المشاركة الشعبية في صنع القرار الرسمي تعد من أهم شروط النظام الديمقراطي، وفي دولة مثل مصر تحتوى على تنوع سياسي واجتماعي وثقافي واسع، تبرز أهمية تعزيز أدوات المشاركة الشعبية كأهم الآليات التي يمكن من خلالها وضع تصور حول مختلف المطالب الاجتماعية، ومن ثم تحديد الآليات التي يمكن من خلالها تقريب هذه المطالب والاستجابة لها.

الاعتماد على أسلوب المشاركة الشعبية يضمن حصول النظام الجديد على التأييد الشعبي لسياساته وبرامجه، ويساعد في تهيئة أفراد المجتمع لقبول التغيرات المتوقع حدوثها كنتيجة للسياسات التي ستتبناها الحكومة، والتي ستكون مصممة بناء على المطالب والاحتياجات والاقتراحات الشعبية بخصوصها، وهو ما سيساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي.

لذلك، لا بد من تحقيق أقصى درجة ممكنة من التوافق بين الشعب والنخب والسلطة من أجل تحقيق أهداف الثورة، وضمان انتقال ناجح نحو بناء نظام ديمقراطي يستمد شرعيته بالدرجة الأولى من القبول الشعبي لسياساته وبرامجه بعد انتخابه.

## خاتمة

إن استمرار النظام في اعتماد الأسلوب المركزي في اتخاذ القرار، واستمرار الانقطاع بين النخب السياسية التقليدية والشعب، واستمرار اتساع الفجوة بينهما، سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر. وبناء على ذلك، فإنه ومن أجل تجاوز حالة عدم الاستقرار هذه، لا بد من اتّباع السياسات الساعية إلى تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.

فالمشاركة السياسية تجعل الأفراد أكثر التزاماً بتحمل أعباء التغيير، وتساهم في معالجة حالة التغريب التي تعيشها قطاعات واسعة من

الشعب، وبخاصة الشباب. كما أن المشاركة السياسية من أهم مقومات النظام الديمقراطي، ويمكن من خلالها وضع تصورات حول مجمل المطالب الشعبية، وتقريب وجهات النظر المختلفة حول هذه المطالب.

كما تضمن هذه الآلية حصول النظام الجديد على الدعم والتأييد الشعبي لسياساته وقراراته، ما يعزز من شرعيته ويضمن فرص استمراره في المستقبل. وهي بذلك شرط لا يمكن تجاهله؛ من أجل تجاوز الصراعات والانقسامات القائمة بين النخب القديمة والنظام الجديد من جهة، وبين تلك النخب والنظام والشعب من جهة ثانية، فتحقيق الانتقال الآمن نحو الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى التوافق كخطوة أولى. وهذا لا يمكن تحقيقه دون تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإعطاء الجميع الفرصة للمشاركة في القرارات، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، من أجل إعداد قاعدة صلبة للانطلاق منها نحو تحقيق أهداف الثورة، وبناء نظام ديمقراطي.

# الفصل الرابع

# الفصل الرابع

## خـاتـمة

معيار نجاح أي ثورة يعتمد على التغيرات التي يمكن أن تحققها في مجتمعاتها في الفترة اللاحقة لقيامها. فهي مرحلة حاسمة بالنسبة لأي ثورة، يتضح من خلالها مدى قدرتها على تحقيق التغييرات الجذرية التي هدفت إليها، وتتضح من خلالها قدرتها على هدم النظام السلطوي وبدء مرحلة بناء النظام الديمقراطي، وأيضاً مدى قدرتها على التأثير في النظام الاقتصادي في الدولة، وإمكانية إعادة هيكلته ليصبح أكثر عدالة، وبالتالي التأثير في طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع. وهي أيضاً مرحلة حاسمة يتضح من خلالها قدرة الثورة على خلق نخب جديدة، وهدم النخب القديمة أو استيعابها واحتوائها.

من ناحية أخرى، فإن مقدار التغيير والتحول اللذين سعت الثورة إلى تحقيقهما يرتبطان بشكل رئيس بمقدرة السلطة الجديدة على الاستجابة لتلك المطالب وتحقيق التغييرات المطلوبة من خلال تبني السياسات الموجهة لتحقيق تلك الأهداف.

هذه السياسات في المجتمعات التي تتبنى النهج الثوري في التغيير، يجب أن تكون قادرة على القطع مع الماضي، لا الاستمرار في النهج الإصلاحي التدريجي. فالثورة تعني رفض كل ما هو قائم وتسعى

إلى تحقيق تغييرات جذرية في البنى والعلاقات السائدة، وتسعى إلى القطع مع الماضي من خلال هدم كل الأسس التي يستند إليها بهدف إعادة بنائها وتشكليها من جديد.

من أجل نجاح الثورة –أي ثورة– لا بد من إعادة هيكلة العلاقات الداخلية والخارجية والقطع مع الماضي، بما يضمن تعزيز الاستقلال الوطني والتخلص من التبعية والسيطرة الإمبريالية التي كانت العامل الرئيس –كما أوضحنا سابقاً– وراء استمرار حالة التخلف وفشل دول الجنوب ومن بينها مصر في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي المنطقة العربية –بما فيها مصر، الدولة موضوع هذه الدراسة– فإن الثورات الأخيرة يمكن أن تشكل مدخلاً للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تجاوز حالة الهيمنة والتبعية المطلقة للقوى الإمبريالية التي خضعت لها أنظمة الحكم في حقبة ما بعد الاستعمار (الاستعمار الجديد) في الوطن العربي، والتي سيطرت فيها القوى الإمبريالية على تلك الأنظمة وعلى صنع القرارات والسياسات العامة فيها.

## فشل الليبرالية، تهالك النيوليبرالية، سقوط النظام

كانت مصر قد نجحت نسبياً في القطع مع الماضي وإعادة هيكلة المجال السياسي والاجتماعي في عهد عبد الناصر، الذي سعى إلى تفكيك الإرث الاستعماري، وإعادة بناء المجتمع المحلي في النواحي السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية، ومن أجل ضمان عدالة توزيع الثروة بما يحقق التحول الاجتماعي المنشود.

إلا أن تجربة السادات، ومن ثم مبارك، في إعادة هيكلة المجال السياسي، ومن ثم الاقتصادي، لعبت دوراً رئيساً في إعادة بناء العلاقات الكولونيالية وترسيخها. فتم اختزال التحول الديمقراطي بالتحول نحو اقتصاد السوق في ظل هيمنة التصورات النيوليبرالية على الاقتصاد العالمي. وتمت إعادة هيكلة المجال الاقتصادي ليتماشى مع مصالح

الشركات متعددة الجنسيات. فيما لم تترافق عملية الهيكلة هذه مع هيكلة المجال السياسي ليصبح أكثر ديمقراطية وضامناً للحقوق المدنية والسياسية، وضامناً في الوقت نفسه للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فالسياسات النيوليبرالية التي تم تبنيها على مدى أكثر من ثلث قرن، لم تركز على تمكين الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً، من خلال انخراطها في العملية الإنتاجية، ومنحها حقوقها الكاملة، بل ساهمت في تهميش وإقصاء تلك الفئات أكثر من السابق، فانسحبت الدولة من النشاط الاقتصادي، ولم تعد تلعب دوراً رئيساً في تنظيم الاقتصاد وتوزيع الدخل، ما ساهم في تكريس الأزمة.

ومع سيطرة التصور النيوليبرالي على السياسات الاقتصادية، "أصبح على التحول الديمقراطي أن يتعايش مع مقتضيات التحول الرأسمالي في صيغته النيوليبرالية المدعومة من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين" (عادلي، ٢٠١٣)، بما يتطلب الانسحاب شبه الكامل للدولة من النشاط الاقتصادي.

فالسياسات النيوليبرالية لم تكن متوافقة مع المطالب والاحتياجات المحلية بقدر ما جاءت من أجل تطبيق التصورات النيوليبرالية التي سيطرت على الاقتصاد العالمي منذ حوالي ثمانينيات القرن الماضي، والتي سعت القوى الإمبريالية لتعميمها في العالم، بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها بالدرجة الأولى.

خلاصة القول، فشلت البرامج والسياسات الليبرالية، ومن ثم النيوليبرالية، التي تبناها السادات ومبارك في تحقيق التنمية ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة. وأظهرت في الوقت نفسه فشل البرامج التنموية المستوردة التي فرضت على مصر في سبيل الحصول على المساعدات المالية التي كانت تفترض بأنها قادرة على مساعدتها على تجاوز أزماتها الاقتصادية.

فشل هذه السياسات، أضعف من شرعية النظام وقدرته وفرصته في البقاء، فتبني السادات، ومن ثم مبارك، للتصورات الليبرالية، ومن ثم النيوليبرالية، في الاقتصاد، تحت شعار التحول الديمقراطي، وإعادة هيكلة المجال السياسي، كانت السبب الرئيس وراء تعزيز التبعية للقوى الإمبريالية، بعد أن نجح عبد الناصر -إلى حد ما- في محاربتها وتقليصها. وعززت، بالتالي، الرفض الشعبي للنظام، وزرعت بذور ثورة عبّر تفجرها عن رفض كل البرامج والسياسات التنموية التي فرضت على مصر طيلة الحقبة السابقة، وكانت سببا رئيساً من أسباب تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

## سلطة جديدة من رحم النظام السابق

هدفت الثورة إلى إسقاط نظام مبارك، وكل البنى والعلاقات التي أنشأها على مدى ثلث قرن تقريباً، ولم تكن تهدف إلى إسقاط رأس النظام فحسب، ولكنها في الواقع لم تنجح إلا في إسقاط رأسه، في حين لم تتمكن من هدم الأسس التي أرساها طيلة فترة حكمه. فاستمرت النخب القديمة في السيطرة على المجال السياسي والاقتصادي، محاولة الحفاظ على مكتسباتها التي حققتها قبل الثورة، وتلك التي حصلت عليها بعد الثورة.

ولعل ذلك من أهم الأسباب التي تقف وراء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر منذ قيام الثورة حتى اليوم، ومن أهم الأسباب التي تقف وراء استمرار لجوء الشعب للشارع للتعبير عن رفضه لسياسات السلطة الجديدة التي تتشابه -إلى حد كبير- مع سياسات النظام السابق.

لم تنشئ الثورة نظاماً جديداً، ولا نخبة جديدة؛ فالسلطة الجديدة ليست صنيعة الثورة، وإنما هي جزء من النظام السياسي السابق، تم احتواؤها أحياناً، وتهميشها وإقصاؤها أحياناً أخرى. عملت وفق الأسس التي أرساها النظام السابق؛ الزبائنية، والمصالح الفئوية الخاصة، والانقطاع عن المصالح الشعبية العامة. ولعل هذا ما يفسر إخفاقها -حتى اليوم- في تحقيق التوافق الوطني والتصالح مع النخب الأخرى أو مع الشعب.

لم تتمكن -أو ربما لم تحاول- السلطة الناشئة بعد الثورة -حتى اليوم- تجاوز العلاقات الزبائنية، أو هدم أسس اقتصاد المحاسيب التي استقرت في عهد النظام السابق، بل إن ممارساتها توحي بأنها لا تسعى إلى خلق أي تغييرات جذرية مقارنة بالأوضاع التي قامت الثورة لهدمها وتغييرها.

ولد النظام الجديد من رحم النخب القديمة التي وجدت في مصر قبل الثورة، والتي قبلت -بل ساهمت في ترسيخ- العلاقات الزبائنية، والتي ما زالت تحرص على الحفاظ على مكتسباتها التي حصلت عليها في النظام الزبائني، من خلال نوع جديد من التحالفات التي تساعدها في تحقيق تلك الأهداف.

فالثورة لم تتمكن -حتى الآن- من صنع نخب جديدة قادرة على التأثير في عملية إعادة هيكلة المجال السياسي والاجتماعي في الدولة، وتحمل أهدافاً "وطنية" لا فئوية كالتي تحملها النخب التقليدية -السياسية والاقتصادية- فاستمرت النخب القديمة -النخب التي صنعها النظام السابق- في السيطرة على المجال السياسي والاجتماعي، لتعيد هيكلة المجال السياسي بما يحافظ على مكتسباتها ويعززها.

استغلت النخب القديمة الثورة من أجل إجراء "عملية ترميم ظاهرية" على شكل النظام، ولم تمس جوهره أو ترتيباته المؤسسية أو البنى والعلاقات القائمة. ساعدها في نجاحها هذا عدم تمكن الثورة "القوى الثورية" من صنع نخبة جديدة تنافس النخب القديمة، وتسعى إلى تحقيق أهداف الثورة من جهة، وترسخ العلاقات الزبائنية التي لم تتمكن الثورة من هدمها مباشرة من جهة ثانية.

فاستمرت البنية نفسها والتركيب نفسه، نظام مسيطر يمتلك مصادر القوة يسعى إلى إقصاء الآخرين من أجل الحفاظ على بقائه وفرصه في الاستمرار، محملاً الآخرين مسؤولية إعاقة تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسلطة ونخب ما زالت تلعب

دور الوكيل الذي تقتصر مهمته على تنفيذ السياسات النيوليبرالية التي تفرضها القوى الإمبريالية والمؤسسات المالية الدولية.

## التوافق الوطني خطوة أولى لتحقيق أهداف الثورة وبدء التحول الديمقراطي

استمرار السلطة الجديدة في استخدام الآليات التقليدية التي اتّبعها النظام السابق -كما هو موضح أعلاه- قد يساعد السلطة على الحفاظ المؤقت على استمراريته، ولكنها تقوض من فرص بقائه في المستقبل. ولعل تجربة النظام السابق أفضل دليل على ذلك.

فالثورة عبرت بوضوح عن رفض كل سياسات النظام السابق القائمة على الإقصاء والتهميش أو التقليل من شأن المعارضة واعتبارها أقلية، أو من ناحية أخرى احتواء المعارضة بما يمنعها من القيام بأي دور فعلي في مواجهة النظام الحاكم.

لذلك، فإن تجاوز المرحلة الانتقالية باتجاه بدء مرحلة التحول الديمقراطي يتطلب من السلطة الجديدة اتّباع آليات جديدة غير الإقصاء والتهميش. آليات قائمة على تحقيق أكبر درجة ممكنة من التوافق الوطني. فاستمرار العمل بسياسات النظام السابق سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر حتى الآن؛ والتي تعزى، بشكل رئيس، إلى سياسات السلطة الجديدة القائمة على إقصاء المعارضة وتهميشها والتقليل من شأنها.

وهنا لا نقصد بالتوافق "التوافق النخبوي"، أو الذي تقوده النخب السياسية والاقتصادية فحسب، وإنما نعني توافق السلطة والشعب "الميدان"، الذي لم ينجح حتى اليوم في صنع نخبة قادرة على مواجهة السلطة أو التأثير في قراراتها. واستمر -أي الشعب- في استخدام الشارع كوسيلة لرفع مطالبه ورفض سياسات السلطة الجديدة التي تهمّشه وتقلل من شأنه.

باختصار، لا بد من جسر الهوة بين النظام من جهة، والنخب التقليدية "المعارضة" من جهة أخرى، والقوى الشعبية التي قادت الثورة من جهة ثالثة، من أجل تجاوز المرحلة الانتقالية، وإعداد الأسس اللازمة لبناء النظام الديمقراطي في مصر.

إذ لا بد من إيجاد آلية للتفاوض بين القوى المختلفة من أجل إيجاد قاعدة مشتركة بين الجميع، تهدف، بشكل رئيس، إلى تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ومن ثم الاتفاق على الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.

فالتفاوض والاتفاق هو الطريق الوحيد للانتقال بمصر من حالة الفوضى التي تمر بها حالياً إلى مرحلة التحول الديمقراطي الحقيقي، بعيداً عن الإقصاء والتهميش والمصالح الفئوية الضيقة.

إن النظام الجديد بحاجة إلى إعداد الأسس اللازمة لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة. فهو يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية، لأنه يمتلك الجزء الأكبر من القوة والسلطة. وهو بذلك يحتاج إلى التحرر من ارتباطاته الفئوية الضيقة، والانحياز إلى المصالح الوطنية العامة. فهدم البنى الزبائنية التي ما زالت قائمة وفاعلة حتى اليوم، والتحرر من المصالح الفئوية، يتطلبان البدء بإعداد الأرضية اللازمة لتطبيق حكم القانون، وتبني السياسات التي تخدم جميع أفراد المجتمع وفئاته.

## التنمية المعتمدة على الذات (التنمية البديلة) خطوة ثانية نحو التحول الديمقراطي

استمرار النظام بالعمل كوكيل للمؤسسات المالية الدولية، أو القوى الإقليمية التي تعزز التبعية الاقتصادية – سياسات النظام السابق نفسها– واستمراره باتّباع نفس سياسات الإقصاء والتهميش والاحتواء للقوى الفاعلة في المجتمع، سيؤدي إلى استمرار الصراع القائم حالياً، وسيزيد من عمق الأزمة.

تجاوز مثل هذه الحالة يحتاج إلى إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والاجتماعية، فالسياسات السابقة وإن حافظت على وجود النظام المؤقت، فإنها ستقوض من فرص بقائه في المستقبل.

إعادة الهيكلة تتطلب تغييرات جذرية على المستوى البنيوي، وليس فقط تغييرات ظاهرية كالتي يجري تسويقها حالياً، والتي تهدف إلى ترميم القائم دون إعادة بنائه أو تشكيله من جديد. فالثورة لم تهدف إلى تغيير النظام فقط (اللاعبين الرئيسيين فيه) وإنما إلى تغيير وإعادة بناء الأسس التي يقوم عليها هذا النظام. وهذا يعني أن عملية الترميم (البرامج الإصلاحية) لم تعد مقبولة.

عملية إعادة الهيكلة هذه يجب أن تهدف، بشكل رئيس، إلى تحقيق أهداف الثورة والتحول الديمقراطي، وهو ما يتطلب تصميم برامج أخرى تعتمد أسساً مختلفة عن تلك التي تقوم عليها البرامج القائمة على الأسس النيوليبرالية، التي لم تهدف إلى تحقيق التنمية المنافسة بحسب رأي تشومسكي كما ذكرنا سابقاً، وإنما تهدف إلى استمرار السيطرة السياسية والاقتصادية للقوى الإمبريالية على دول الجنوب.

لذلك، ومن أجل بناء التنمية المنافسة وتحقيقها، لا بد من القطع مع كل البنى والهياكل والأدوات التي جرى تسويقها سابقاً، ووضع أسس لبنى وهياكل جديدة تستخدم أدوات مختلفة. وهذا ما يجب أن تهدف إليه التنمية البديلة؛ تجاوز حالة التبعية الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر في مراحل مختلفة؛ منذ سيطرة التصورات الليبرالية على حكام دولة محمد علي، وإن لم تكن بالتسمية نفسها، ثم عودتها في عهدي السادات ومبارك بعد أن نجح عبد الناصر نسبياً في هدمها، أو على الأقل تقليصها.

فالتنمية البديلة تستهدف الفئات الفقيرة والمهمّشة، وهو هدف يناقض الأهداف التي تسوق لها وتروجها السياسات النيوليبرالية، التي بات من الواضح أنها لا تخدم إلا الطبقات العليا "الأثرياء" في أي مجتمع، ولم تسهم في معالجة مشاكل الفقر والبطالة.

هذا النموذج هو الأصلح لحالة مصر في المستقبل، وذلك بسبب فشل البرامج التنموية المستوردة من الخارج سابقاً من جهة، ومن جهة أخرى، تتبنى تحقيق الهدف المذكور أعلاه، وهو تمكين الفئات المهمّشة والفقيرة أكثر من تركيزها على دعم الأثرياء. فهي ذات توجه داخلي قائم على استقلال القرار الاقتصادي بما يخدم الأهداف الوطنية.

باختصار، فإن نموذج التنمية المعتمدة على الذات القائمة على استقلال القرار الاقتصادي، والهادفة إلى التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، وإعادة تفعيل دور الدولة في حماية مصالح مواطنيها بدل العمل كوكيل لحماية المصالح الاقتصادية "غير الوطنية"، تعد البديل الأفضل لمصر في المستقبل؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أجل تحقيق أهداف الثورة، وبهدف توسيع الطبقة الوسطى وإعادة التوزيع الاجتماعي، من أجل مساعدة الفئات الفقيرة والمهمّشة والأكثر تضرراً من السياسات النيوليبرالية التي تم تبنيها خلال الحقبة الماضية.

هذه السياسات يجب أن تكون مناقضة تماماً للسياسات النيوليبرالية، كي تتمكن من معالجة آثارها. ولكنها في الوقت نفسه مجبرة على حمل إرث السياسات النيوليبرالية وما نتج عنها من مشاكل. وبالتالي، فإن عملية القطع هذه لن تكون مطلقة في المرحلة القادمة إلا في البرامج والتوجهات. فالسياسات الجديدة يجب أن تهدف إلى معالجة الأوضاع القائمة الآن مع ضرورة عدم إهمال المستقبل القريب أو البعيد.

بمعنى آخر، فإن السياسات الجديدة يجب أن تحمل توجهات مختلفة قادرة على القطع مع الماضي في الآليات والأدوات والوسائل التي تستهدف بشكل رئيس معالجة المشاكل الموروثة من الماضي، التي لا بد من معالجتها كخطوة أولى من أجل التقدم خطوات أخرى نحو الأمام.

من ضمن هذه السياسات –وهنا نتحدث عن نماذج– دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فدعم هذه المشاريع يساعد في تقليص

الحاجة إلى الاستثمارات الضخمة التي ترتبط عادة بالمستثمر الأجنبي، ويساهم في توزيع رأس المال الوطني على شريحة أكبر من المجتمع، ويقلص سيطرة فئة صغيرة (أصحاب الاحتكارات) على الجزء الأكبر من الثروة الوطنية.

كما تساعد هذه المشاريع في حل أزمة البطالة، ليس من خلال خلق البطالة المقنعة عبر استيعاب القوى العاملة في الجهاز البيروقراطي في الدولة، وإنما من خلال خلق مجالات عمل حقيقية تعزز الإنتاج المحلي وتزيد من الناتج القومي ومن حصة الفرد فيه، وتقلص من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من تبعية سياسية. بمعنى آخر، فإن سياسات تنمية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل نموذجاً للسياسات الهادفة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية، وزيادة حصة الفرد الحقيقية من الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على الاحتكارات التي تكدس رأس المال في يد فئة صغيرة، وتزيد من التمايز الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد المجتمع.

أما النموذج الآخر، فهو سياسات التنمية الزراعية. فهذه السياسات تهدف إلى الحد من قضية الانكشاف الغذائي وبناء الاقتصاد الإنتاجي. هذان النوعان من السياسات يمكن أن يكملا بعضهما البعض، فمن خلال دعم الإنتاج الزراعي الفردي –على افتراض أن مثل هذا النمط من الإنتاج هو مشروع صغير– يمكن حل قضايا الفلاحين الأكثر فقراً، وغير القادرين على المنافسة في ظل بيئة تهيمن فيها الاحتكارات في المجالات كافة؛ الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.

من جهة أخرى، فإن سياسات التنمية الزراعية تساهم في تقليص أزمة الانكشاف الغذائي، وتساهم –إلى حد ما– في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقلص من الحاجة لاستيراد الغذاء من الخارج. وهي بالتالي تساعد في استقلال القرار الاقتصادي والسياسي –الذي يعتبر أهم شروط التنمية الذاتية– للدولة التي تتبنى مثل هذه السياسات نتيجة تخلصها –إلى حد ما– من القيود التي قد تفرضها الدول المنتجة للغذاء الذي تستهلكه.

بمعنى آخر، فإن النماذج المذكورة أعلاه تعبر عن نماذج سياسات قائمة على التوظيف الذاتي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من خلال إعادة توظيف الثروة الوطنية، وإعادة توزيعها وطنياً دون الاعتماد على الأموال الخارجية أو الحاجة لرؤوس الأموال الضخمة المستوردة في الغالب من الخارج.

كما أن هذه النماذج من السياسات تعتبر بديلاً عن سياسات الاحتواء والتوظيف في الجهاز البيروقراطي للدولة، وخلق بطالة مقنعة تفرض أعباءً مالية كبيرة على الدولة. إذ تساهم في توظيف القدرات البشرية، وزيادة إنتاجيتها من خلال توفير البيئة الملائمة لذلك.

وتساهم هذه النماذج أيضاً في الحد من مشكلة الهجرة الداخلية والخارجية في الدولة، وفي تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الريف والمدينة، من خلال صناعة حلقة إنتاجية متكاملة، تبدأ من الزراعة التي تتركز عادة في الريف، ما يساهم في تقليص معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، ويساهم في تحسن المستوى المعيشي لسكان الريف، نتيجة توفر مصادر الدخل المتحقق من الإنتاج الزراعي. فتزول بذلك الأسباب الداعية إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص العمل. وبالتالي تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي نتيجة توزيع السكان في مناطق مختلفة داخل الدولة وعدم تركزهم في منطقة واحدة.

وبناء على ذلك، فإن اتّباع مثل هذه السياسات سيساعد النظام الجديد -باعتقادنا- على وضع الأسس اللازمة من أجل تحقيق أهداف الثورة في المستقبل. فهو بذلك يتبع سياسات قائمة على القطع مع الماضي (نماذج مختلفة تماماً من السياسات) وتهدف في الوقت نفسه إلى معالجة المشاكل الاقتصادية التي خلفتها السياسات النيوليبرالية. وتهدف أيضاً إلى تحقيق التنمية المستدامة القائمة على التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

ومع ذلك، فإن كل ما ذكر أعلاه قد يصبح تحقيقه صعباً دون تحقيق توافق شعبي وطني على الأهداف وعلى آلية تحقيقها. هذا التوافق يمكن تحقيقه من خلال اتّباع سياسات تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، التي تشمل تعزيز دور المبادرات الشبابية، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية. وفتح المجال أمام القوى المختلفة لطرح بدائلها ومقترحاتها التنموية من أجل تحقيق أكبر قدر من التوافق بين القوى والتيارات المختلفة.

وهذا كله يرتبط بمدى التزام السلطة الجديدة في مصر بالاستجابة لأهداف الثورة وتحقيق التغييرات التي سعت إليها، وتبني السياسات اللازمة لذلك. فالإرادة الشعبية، وعلى الرغم من أهميتها، يجب أن تترافق مع إرادة رسمية لتحقيق تلك الأهداف.

ومعيار نجاح النظام الجديد يعتمد على مدى قدرته على القطع مع الماضي، وتبني سياسات تهدف إلى تحقيق تغييرات جذرية تستجيب للمطالب الثورية، وتعيد هيكلة العلاقات الداخلية والخارجية، بما يضمن تعزيز الاستقلال الوطني وتقليص التبعية الاقتصادية والسياسية للقوى الإمبريالية.

بعبارة أخرى، فإن النظام الجديد، وحتى يحقق أهداف الثورة، يحتاج إلى تبني تغيرات جذرية على مستوى السياسات العامة تتوافق مع المطالب الثورية، وتتجاوز النهج الإصلاحي الهادف إلى الحفاظ على البنى والهياكل القائمة دون إحداث تغييرات جوهرية فيها. فالثورة لم تتفجر من أجل الحفاظ على البنى والهياكل القائمة وترميمها فقط، ولو كان ذلك هو الهدف لاستمر الحال على ما كان عليه في عهد النظام السابق. ولكن الثورة تهدف، في الواقع، إلى هدم كل البنى والهياكل وأنماط العلاقات القائمة، وإعادة بنائها بما يحقق مطالبها (مطالب الشعب). وبناء على ذلك، فإن النظام الجديد من أجل تحقيق أهداف الثورة وإعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة التحول الديمقراطي الحقيقي، يحتاج إلى

تبني تغييرات "ثورية" تتوافق مع المطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة وتهدف إلى تحقيقها. هذه التغييرات قد تكون مناقضة تماماً لتلك التي جرى ويجري العمل بها، ولكنها الأنسب والأكثر قدرة على الاستجابة للمطالب الشعبية وبناء نظام ديمقراطي قائم على الحرية والعدالة الاجتماعية.

# الهوامش

[1] للمزيد حول سياسة نظام حسني مبارك الاقتصادية، ونهجه السياسي، انظر: علي سليمان. **العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي الواقع وآفاق المستقبل حتى العام ٢٠٢٠**، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥؛ مصطفى السعيد. **الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة**، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢. كما يمكن النظر إلى جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك**، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

[2] على سبيل المثال، بلغت الديون الخارجية في نهاية العام ٢٠١٠ حوالي (٣٥) مليار دولار بنسبة حوالي ١٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بينما إذا عدنا إلى ما قبل اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي، نجد أن حجم الدين الخارجي لم يكن يتجاوز (١,٣) مليار حتى العام ١٩٧٠، بما يمثل حوالي ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ثم قفزت هذه الديون حتى وصلت (٢٠,٣) مليار دولار العام ١٩٨٠، بما يعادل حوالي ١٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبثت أن وصلت إلى (٥٠) مليار دولار في العام ١٩٩٠، وبما يقارب ١٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنها انخفضت إلى حوالي النصف في العام التالي. وفي العام ٢٠٠٢ وصلت الديون إلى (٢٨,٦) مليار دولار بنسبة ٣٣,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت في العام ٢٠٠٥ لتصل إلى حوالي (٢٩) مليار دولار بنسبة ٣١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ثم ارتفعت خلال السنوات اللاحقة حتى وصلت في العام ٢٠٠٧ إلى حوالي (٣٠) مليار بنسبة ٢٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يشير إلى أن الديون الخارجية المصرية لم تتوقف عن الازدياد منذ العام ١٩٧٠. أما الانخفاض الذي حصل العام ١٩٩١، فهو لم ينجم عن لجوء مصر إلى سياسات اقتصادية جديدة كانت قادرة من خلالها على مواجهة أزمتها، وإنما عن قيام الولايات المتحدة ومجموعة من دول الخليج العربي وصندوق النقد والبنك الدوليين، بإعفاء مصر من حوالي نصف ديونها الخارجية، نتيجة لمشاركتها في الحرب ضد العراق في ذلك العام من جهة، وتطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضت عليها من صندوق النقد والبنك الدوليين في سبيل الحصول على القروض من جهة أخرى، إذ تم إعفاء مصر من حوالي ٧ مليارات دولار من قبل

دول الخليج العربي، وحوالي ٧ مليارات دولار من ديونها العسكرية لدى الولايات المتحدة، كما تم إعفاؤها من حوالي نصف الديون المتبقية من خلال الاتفاقية التي وقعت بينها وبين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال برنامج "التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي"، إذ وصل حجم الدين الخارجي في مصر بناء على هذه الاتفاقية في العام ١٩٩٤ حوالي ٢٤ مليار دولار، وهو ما يشكل تقريباً نصف حجم دينها في العام ١٩٩١. للمزيد، انظر جلال أمين. ٢٠١١، مرجع سبق ذكره. ومنى قاسم. **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧. وعادل سمارة. **البنك الدولي والحكم الذاتي: المادحون والمانحون**، رام الله: مركز المشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية، ١٩٩٧.

إضافة إلى ما سبق، فقد شهدت مصر ارتفاع معدلات البطالة والفقر، إذ بلغت نسبة من يعيشون تحت مستوى الخط الوطني للفقر في العام ٢٠٠٨ حوالي (٢٢٪) من السكان، بينما كانت النسبة أقل من ذلك على سبيل المثال في العام ٢٠٠٠ حوالي (١٦,٧٪)، وفي العام ٢٠٠٥ حيث كانت النسبة (١٩,٧٪). ونقصد بالخط الوطني للفقر؛ النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر. لمزيد من المعلومات حول الموضوع، انظر تقارير البنك الدولي الخاصة بمصر ٢٠١٠. وهي الأرقام نفسها الواردة في بيانات جهاز الإحصاء المركزي المصري. كما ارتفعت نسبة البطالة في المجتمع المصري، وهي بحسب الإحصائيات المتوفرة، واستناداً إلى معايير منظمة العمل الدولية، حتى بلغت حوالي (١٢,٤٪) في العام ٢٠١١.

وهي وإن كانت تعزى جزئياً إلى قيام الثورة أكثر من ارتباطها بالوضع الاقتصادي في الأوضاع العادية، فإن معدلات البطالة لم تكن منخفضة في أي فترة؛ إذ بلغت النسبة مثلاً في العام ٢٠٠٠ حوالي (٩٪)، وحوالي (١١٪) العام ٢٠٠٣. كما بلغت حوالي (٩٪) في العام ٢٠١٠، ونقصد بمعدل البطالة نسبة المتعطلين عن العمل في العمر ١٥-٦٤ سنة كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل، ولمزيد من المعلومات حول هذه الإحصائيات، يمكن مراجعة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء المصري. نسخة إلكترونية متوفرة من خلال http://www.capmas.gov.eg/pepo/301.pdf، تم الاسترجاع بتاريخ: ١١-١-٢٠١٣.

[٣] للرجوع إلى النص الكامل للبيان، يمكن مراجعة بيان رئيس الجمهورية إلى الشعب المصري من خلال الرابط:

http://www.marefa.org/index.php/ وثائق_ثورة_٢٣_يوليو_١٩٥٢

تم الاسترجاع بتاريخ: ١٣/٧/٢٠١٢.

[٤] في السنوات الأخيرة من سبعينيات القرن الماضي، وإبان حكم السادات، تبلورت الجماعات والتنظيمات الإسلامية كحركات واسعة النطاق في أوساط طلبة الجامعات تحديداً، تعزى برأي علي الدين هلال لأسباب عدة، منها ما يعود في الأساس إلى فترة حكم عبد الناصر، وكان أهمها تعثر الجهد القومي المصري الذي كان عبد الناصر قد بذل جهوداً لا يستهان بها في سبيل الدفاع عنها وإحيائها، ونتيجة لاختلال القيم والمعايير الاجتماعية الذي ترتب على تغير توجهات السياسة المصرية في تلك الحقبة داخلياً وإقليمياً ودولياً أيضاً، وكذلك قسوة الظروف الاجتماعية التي عصفت بمصر نتيجة سياسات السادات، والتي أدت إلى زيادة الفقر في أوساط الطبقة الوسطى والدنيا في الوقت الذي ظهرت فيه طبقة ثرية جداً علاقتها بالسلطة مريبة، ومصدر ثروتها مجهول، وقد كان لاستخدام جهاز الدولة في بعض الأحيان لسلاح الدين لتبرير سياساته من ناحية، وضرب القوى السياسية المناوئة له من ناحية أخرى دور مهم في تعزيز وجود هذه التيارات، وأخيراً، فإن لإغلاق مسالك التعبير الشرعي عن الرأي، واستخدام العنف في مواجهتها، دوراً مهماً في بروز مثل هذه التيارات ونموها. للمزيد حول هذه الظاهرة، انظر: علي الدين هلال. **تطور النظام السياسي في مصر**، ٢٠٠٦؛ و *Islam and Power*, 1981, Croom Helm.

[٥] ناقشت الأدبيات دور المؤسسة العسكرية في مصر منذ نشأة الدولة الحديثة فيها وحتى اليوم، والامتيازات الممنوحة لها عبر التاريخ، التي لا مجال للخوض فيها هنا. للمزيد حول دور المؤسسة العسكرية في نظام مبارك، يمكن الاطلاع على يزيد صايغ. **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٢.

[٦] يطرح خالد الحروب في كتاب **في مديح الثورة: النهر ضد المستنقع**، مسألة فشل التيارات الإسلامية في بلورة خطة واضحة لإدارة المرحلة المقبلة واكتفائها برفع شعار "الإسلام هو الحل"، وأن هذه التيارات لم تكن تمتلك يوماً أي خطة أو برنامج عمل حقيقي، وإنما استندت دوماً إلى الشعار السابق، وكانت تعزي فشل السلطات الرسمية إلى تخليها عن هذا الشعار. فكانت تركز دوماً على الهوية أكثر من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمس الجميع في أي مجتمع. ويشير إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد اختباراً حقيقياً لمدى قدرة هذه التيارات على صناعة خطط واضحة لإدارة مرحلة ما بعد الثورات في البلدان التي تمكنت من الوصول إلى السلطة فيها. للمزيد انظر في الكتاب المذكور أعلاه، ص ١١٦ – ١٢٠.

[٧] نشرت **مجلة بلومبرج** أن النخبة "الإسلامية" في مصر تحاول الحصول على دعم رجال أعمال نظام الرئيس السابق، وحاولت التودد لهم من أجل الحصول

على الدعم اللازم للرئيس الجديد. ولعل هذا يشير إلى حرص النظام الجديد على الاستمرار في السياسات النيوليبرالية التي اتبعها نظام مبارك، وكانت السبب الرئيس وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة، يمكن الاطلاع عليها من خلال: (Lynch, 2013).

[٨] في هذا الشأن، نشرت **جريدة المصري اليوم** ملفاً خاصاً حول محاولات الإخوان المسلمين السيطرة على مفاصل الدولة والاستئثار بالسلطة: يمكن الاطلاع عليه من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالجريدة من خلال الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/1472451

[٩] يستعمل مصطلح رأسمالية المحاسيب(Crony Capitalism) لوصف العلاقة بين النخب الاقتصادية والسياسية في الدولة. وعن سيطرة النخب الاقتصادية على القرار السياسي، وتبني السلطة السياسية للقرارات التي تصب في خدمة مصالح النخب الاقتصادية، بهدف الحصول على دعم الأخيرة بما يكفل استمرارها وبقاءها (Hughes and Lawson 2004; Kang, 2003).

[١٠] يعالج يزيد صايغ في دراسته **جمهورية الضباط في مصر** هذا الموضوع بالتفصيل، ويشير إلى الآلية التي حافظ فيها نظام مبارك على تأييد القوات المسلحة والمزايا التي منحها لهم، وآليات تعيينهم بعد التقاعد، أو حتى أثناء خدمتهم العسكرية في المناصب الحساسة في الدولة؛ سواء السياسية أو الاقتصادية، والتي كانت تهدف إلى تمكين هؤلاء الضباط من تحقيق منافع شخصية من جهة، وأخرى تعود على المؤسسة العسكرية بأكملها من جهة ثانية، في سبيل الحصول على الدعم والتأييد الذي يمكن أن يدعم استمراره في السلطة.

[١١] ينص الدستور المصري الجديد في المادة ١٩٧ منه، على: "ينشأ مجلس للدفاع الوطني، يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء، ورئيسي مجلسي النواب والشورى، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوى، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع".

[١٢] تم ذكر هذه السلع في **جريدة المصري اليوم** بالتفصيل، يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/node/1300466

تم الاسترجاع بتاريخ: ٢-١-٢٠١٣.

[١٣] نقصد بالنوع الجديد من التحالفات تلك التي تحدثنا عنها أعلاه بين السلطة الجديدة التي تقودها جماعة الإخوان المسلمين، وبين النخب الاقتصادية التقليدية. وهو نوع التحالفات نفسه الذي شهده عصر مبارك بين "جماعة مبارك" ورجال الأعمال والمستثمرين (تحالف السلطة والمال). وأيضاً التوافق أو التحالف القائم بين المؤسسة العسكرية والسلطة الجديدة مقابل الحفاظ على الامتيازات نفسها التي كانت ممنوحة للجيش في عهدي مبارك والسادات.

[١٤] تقوم نظرية الاختيار العقلاني على افتراض أن جميع البشر عقلانيون، ويتخذون آراءهم ويتبنون الأفعال بناء على ما يرون أنه أكثر قدرة على تحقيق أهدافهم وتعظيم منافعهم. لذلك، تتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي السياسات الساعية إلى الانسحاب الحكومي من النشاط الاقتصادي، وتحرير السوق، على افتراض أن الأفراد عقلانيون بطبيعتهم بإمكانهم اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة (Hindmoor, 2010; McClennen, 2010; Harsanyi, 1969; Ulen, 1999).

[١٥] رفعت الثورة المصرية الأخيرة شعارات مختلفة، أبرزها كان شعار "عيش، حرية، كرامة إنسانية، عدالة اجتماعية"، جسد كل المطالب الشعبية التي كانت سبباً في قيام الثورة. وأنشأ الناشطون مدونات وصفحات متعددة على مواقع التواصل الاجتماعي، ترفع تلك الشعارات. يمكن الاطلاع على الروابط التالية التي ناقشت هذه الشعارات وتحدثت عنها:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=493945&eid=2399

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=457023&eid=224

http://jan25mina.blogspot.co.il/

https://www.facebook.com/25jan.tv?fref=ts

https://www.facebook.com/masir.4.ever?ref=ts&fref=ts

http://www.elfagr.org/index.php?option=com_content&view=article&id=192057

تم استرجاعها جميعها بتاريخ: ٢٠-١-٢٠١٣.

[١٦] تقوم نظرية التنمية البديلة على استخدام القدرات والإمكانات المتوفرة من أجل معالجة المشاكل القائمة، من خلال تقليص الاعتماد والتبعية الخارجية؛ فهي تنمية قائمة من الأسفل (development from below). اتبعت هذه الإستراتيجية ونجحت في دول مختلفة، منها على سبيل المثال؛ الصين، وتركيا، والبرازيل (Peet and Hartwick, 2009; Brog, 2009; Ellerman, 2006).

[١٧] في هذا المجال (توسيع الطبقة الوسطى) تطرح الأدبيات آليات مختلفة تم استخدامها في دول الجنوب من أجل مواجهة مشكلة الفقر وتوسيع الطبقة الوسطى، وحاولت حل مشكلة الفئات الأكثر فقراً. فاعتمدت على إعادة توزيع الثروة من خلال إعادة النظر في النظام الضريبي للدولة، ورفع الضرائب على الأغنياء، إضافة إلى الانضباط المالي وتبني أسعار فائدة مناسبة للجميع. هذه السياسات تساهم في إعادة توزيع الثروة وتحقيق التنمية الشاملة التي تساعد في توسيع الطبقة الوسطى في أي مجتمع (Birdsall, 2007; Cardenas et al, 2011).

[١٨] يستخدم الإعفاء الضريبي من أجل إعادة استثمار الأموال في تحسين بيئة وشروط العمل داخل المنشآت الصغيرة، ما يزيد من جودة منتجاتها ويعزز قدراتها الإنتاجية من ناحية الكم والنوع، ومن ثم يعزز قدرتها التصديرية نتيجة تحسن قدرتها التنافسية. التجارب المذكورة أعلاه لجأت لمثل هذه السياسة لدعم المنشآت الصغيرة، وهي جميعها اعتمدت على نموذج التنمية البديلة (Mukoyama, 1999; OECD, 2004 b; Raynard and Forsater, 2002).

[١٩] تتدخل الحكومات عادة في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأسعار من أجل حماية المنتج والمستهلك في الوقت نفسه، الأرضية السعرية تعني أقل سعر (أدنى قيمة) يجب أن تباع به سلعة ما، وذلك من أجل حماية منتج هذه السلعة ومساعدته في الاستمرار في العمل، بما لا يؤثر على القدرة الاستهلاكية، ومن أجل تحقيق التوازن في السوق بين العرض والطلب. أما السقف السعري، فيتم تحديده من أجل حماية المستهلك من المنتجين بما يضمن حصولهم على المنتجات (السلعية أو الخدمية) بأسعار مناسبة، أيضاً من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب (Varian, 2010).

[٢٠] في هذا المجال نذكر، على سبيل المثال، مجموعة من الصفحات الإلكترونية التي اخترناها بعشوائية التي تهدف إلى تعزيز الرقابة على أعمال الحكومة، وتسعى إلى نشر ثقافة المشاركة السياسية في المجتمع. نذكر منها صفحة "التيار الرئيسي المصري" التي يمكن مراجعتها من خلال الرابط: https://www.facebook.com/egyptmainstream، والتي تناقش أهم قضايا المرحلة الانتقالية في مصر؛ مثل عجز النخبة الحالية والنظام الحاكم عن الاستجابة لأهداف الثورة، وعن ضرورة تحقيق أهداف الثورة، ووعي المجتمع لأهداف تلك الثورة، وعدم قدرة أي طرف على الالتفاف عليها أو اجتثاثها، وعن شروط نجاح الثورة، ونجاح النظام الجديد في تحقيق أهدافها، وغير ذلك من القضايا.

كما يمكن مراجعة صفحة "مصرنا" من خلال الرابط: https://www.facebook.com/Masrena.org، التي تهدف إلى نشر آراء الشباب المصري وأفكاره وتطلعاته

حول شكل الدولة المصرية في المستقبل. وتناقش قضايا متعددة حول الآليات والأدوات والمعايير التي يمكن للنظام الاستناد إليها من أجل تحقيق أهداف الثورة.

ويمكن الاطلاع أيضاً على صفحة "المؤتمر المصري" من خلال الرابط: https:// www.facebook.com/egyptconference، وصفحة "يلا نفهم سياسة" لنشر الوعي السياسي من خلال الرابط: https://www.facebook.com/ UnderstandPolitics، وصفحة "شايفينكم" الهادفة إلى مراقبة الأعمال الحكومية ومكافحة الفساد. وكذلك صفحة "المؤسسة المصرية للمسؤولية الوطنية" من خلال الرابط: https://www.facebook.com/eina.eg. وهناك أيضاً صفحة تحمل عنوان "ملتقى المشاركة والارتباط"، يمكن مراجعتها من خلال الرابط: https://www.facebook.com/Moltaqa.Misr، التي تهدف، بشكل رئيس، إلى جعل المواطن شريكاً رئيساً في عملية صنع القرار من خلال تحقيق التواصل بين الشعب والسلطتين التشريعية والتنفيذية. تم استرجاع الصفحات السابقة بتاريخ: ٤-١-٢٠١٣.

ويمكن النظر إلى المدونات الإلكترونية التي يقودها مجموعة من الشباب الناشط، التي ظهرت قبل الثورة المصرية واستمر نشاطها بعد ذلك مثل:

مدونة الوعي المصري: http://misrdigital.blogspirit.com/

ومدونة بهية: http://baheyya.blogspot.com/

مدونة "واحدة مصرية": http://wavdamasrya.blogspot.com/

ومدونة علاء عبد الفتاح: http://www.manalaa.net/

[٢١] يحكم الديمقراطية التشاركية هدفان رئيسان؛ الأول هو مشاركة الفرد في القرارات المجتمعية التي تؤثر وتحدد نوعية واتجاه حياته، والثاني يتعلق بتنظيم المجتمع بما يحقق ويعزز الاستقلال للأفراد، ويمنح وسائل الإعلام حقها ودورها في المشاركة الفعالة. وتقوم الديمقراطية التشاركية على أسس عدة، أهمها:

١. أن يتم اتّخاذ القرارات المتعلقة بمصير المجتمع ومستقبله من قبل التجمعات العامة ومن خلالها.

٢. أن ينظر للسياسة بشكل إيجابي وكأنها فن خلق نمط جماعي مقبول من العلاقات الاجتماعية.

٣. إن السياسة هي وسيلة لإخراج من عزلتهم للمجتمع.

٤. أن القرارات السياسية يجب أن تهدف إلى توضيح المشاكل من خلال الطرق المؤدية للحل، ويجب أن توفر منافذ للتعبير عن التظلم أو الطموح الشعبي، كما ينبغي أن تنظم الآراء المعارضة، وذلك من أجل إلقاء الضوء على الخيارات المتاحة من أجل تسهيل تحقيق الأهداف (Miller, 2005).

[٢٢] يصف هولجر البرت حال المجتمع المدني في مصر قبل الثورة ويقول إن هذا المجتمع قد تم احتواؤه بالكامل من قبل السلطة السياسية، ولم يكن قادراً على ممارسة أي دور سياسي أو اجتماعي بمعزل عن إرادة السلطة الحاكمة. ووصفها بالمعارضة الشكلية التي تحولت نتيجة ضعفها إلى أداة لتعزيز الحكم السلطوي في مصر (Albrecht, 2005).

[٢٣] هذه الظاهرة يصفها كمال نجيب في دراسته التي تحمل عنوان التعليم وأزمة المشاركة السياسية في مصر، ويناقش فيها مدى تأثير عملية التنشئة السياسية التي يتلقاها المواطن المصري على "عدم أهليته" للمشاركة السياسية، فعدم تلقيهم التعليم والتدريب اللازم يؤدي إلى إنتاج مواطنين غير مؤهلين يقفون على هامش الحياة السياسية.

# المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع


أبراش، إبراهيم. "الثورات العربية وصعود الإسلام السياسي وتأثيرهما على القضية الفلسطينية"، مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٧، ٢٠١٢.

إبراهيم، حسنين توفيق. **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٦.

إبراهيم، سعد الدين. "عوامل قيام الثورات العربية"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٩، ٢٠١٢.

ـــــــ. "نعم هناك تبعية ونملك الحل للفكاك منها"، في خالد محيي الدين وآخرون. **لهذا نعارض مبارك**، القاهرة: شركة الأهل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

أبو دوح، خالد كاظم. "ثورة ٢٥ كانون الثاني–يناير في بر مصر: محاولة للفهم السوسيولوجي". مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٣٨٧، ٢٠١١.

أرندت، حنا. **في الثورة**. ترجمة: عطا عبد الوهاب. المنظمة العربية للترجمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

الأفغاني، جمال الدين؛ عبده، محمد. **العروة الوثقى**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢.

الأنصاري، ناصر. **المجمل في تاريخ مصر**، ط ٢، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

أمين، جلال. **وصف مصر في نهاية القرن العشرين**، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

ـــــــ. **ماذا حدث للمصريين؟**، ط ٤، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦.

ـــــــ. **مصر والمصريون في عهد مبارك**، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١.

أمين، سمير. **ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية**، ط ٢، القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠١٢.

بدوي، جمال. **محمد علي وأولاده: بناة مصر الحديثة**، القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٩.

براون، ناثان؛ روزفسكي، كاري. **مصر بعد الثورة: وجهتا نظر**، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١١.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تحديات التنمية في الدول العربية ٢٠١١، نحو دولة تنموية في الدول العربية**، القاهرة: المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢.

البشري، طارق. **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

ـــــــ. **الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٥٢-١٩٧٠**، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، ١٩٨٧أ.

ـــــــ. **دراسات في الديمقراطية المصرية**، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧ب.

البنداري، عبد القادر؛ نجيب برسوم. **ثورة الحرية: عرض وتحليل لفلسفة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١.

بوسهمين، أحمد. "الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة **جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية**، العدد الأول، المجلد ٢٦، ٢٠١٠.

البيان الأول لثورة يوليو. ١٩٥٢. نسخة الكترونية تم استرجاعها من خلال الرابط: http://www.marefa.org/index.php/وثائق_ثورة_٢٣_يوليو_١٩٥٢

التكريتي، بثينة. **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

توني، محمود عبد العزيز. "الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)"، في: إبراهيم نصر الدين وآخرون. **إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكييف الهيكلي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

الجابري، محمد عابد. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

الجبوري، رقية خلف. "السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض الدول العربية"، مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، العددان ٥٧، ٥٨، ٢٠١٢.

جمال، وائل. **سياسات الدعم قبل وبعد ٢٥ يناير ٢٠١١**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

الجمل، مايسة. **النخبة السياسية في مصر**، دراسة حالة النخبة الوزارية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

الجهاز المركزي للإحصاء المصري، www.capmas.gov.eg.

حامد، مهند وآخرون. **تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة دروس لفلسطين**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٩

حرب، أسامة الغزالي. **جمال عبد الناصر، قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين**، القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠١.

الحسين، أحمد مصطفى. **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، سلسلة الدراسات الاجتماعية (٣)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، ١٩٩٤.

حماد، مجدي. **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، ط ٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة يوليو، خريف عبد الناصر**، الجزء الخامس، ط ٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

حمزاوي، عمرو. **ثورة المصريين: الأفضل الاستجابة لمطالب الشعب والخروج الآمن**، بيروت: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ٢٠١١، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ٣-٢-٢٠١٣. من خلال الرابط: http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=42435

حمودة، عادل. **الملك أحمد فؤاد الثاني: الملك الأخير وعرش مصر**، القاهرة: دار ستفكس للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

حمودي، عبد الله. **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، ط ٤، المغرب: دار توبقال للنشر، ٢٠١٠.

خالد، خلود. **العدالة الانتقالية في مصر، الإشكاليات والحلول المقترحة**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

خضر، حسان. **تنمية المشاريع الصغيرة**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٢.

خليل، هبة. **الحلقة المفرغة: من العشوائيات إلى مشروعات إسكان محدودي الدخل**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

دراز، حامد عبد المجيد. **السياسات المالية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٢.

دليلة، عارف. "بعض انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر"، في الرياشي وآخرون، **دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

الرافعي، عبد الرحمن. **ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٢**، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٨٧أ.

ـــــــ. **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢**، ط ٢، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٨٧ب.

ـــــــ. **عصر محمد علي**. ط ٥، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩أ.

ـــــــ. **عصر إسماعيل**، الجزء الأول، القاهرة: دار المعارف. ١٩٨٩ب.

ـــــــ. **عصر إسماعيل**، الجزء الثاني، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩ج.

ـــــــ. **في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩**. الجزء الثالث. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩د.

ـــــــ. **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**. ط ٢، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩هـ.

رمضان، عبد العظيم. **الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥.

ـــــــ. **الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك**، الجزء الثاني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

ـــــــ. **مصر قبل عبد الناصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

زاده، رانيا. **النظام المختلط - شبه الرئاسي - المفهوم والحالة المصرية**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١١.

السادات، محمد أنور. **أسرار الثورة المصرية، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

ـــــــ. **البحث عن الذات**، ط ١، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨.

سالم، بول. **أي دور إقليمي جديد لمصر**، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٢، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ١٣-١-٢٠١٣ من خلال الرابط:
http://arabic.carnegieendowment.org/2012/10/04/%D8%A3%D%8A

سرحان، كريم. **التنوع وإدارته ومكافحة التمييز في الدستور**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

السعيد، مصطفى. **الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج**، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

سلوانس، ايريني. **نظرة مجتمعية حول نظام التأمين الاجتماعي المصري، التحديات والإصلاحات المقترحة**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

سليمان، علي. **العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي: الواقع وآفاق المستقبل حتى العام ٢٠٢٠**، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

سمارة، عادل. **البنك الدولي والحكم الذاتي: المادحون والمانحون**، رام الله: مركز المشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية، ١٩٩٧.

السهلاوي، خالد عبد العزيز. "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، مجلة **الإدارة العامة**، العدد الثاني، مجلد ٤١، الرياض، ٢٠٠١.

سيف الدولة، عصمت. **هل كان عبد الناصر دكتاتوراً**، بيروت: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

سيف، إبراهيم. **تحديات التحول الاقتصادي في مصر**، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١١.

صايغ، يزيد. **العلاقات المدنية - العسكرية الجديدة في مصر**، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٢أ، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ١٣-١-٢٠١٣من خلال الرابط:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50559

ـــــــ. **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٢ب.

صايغ، يوسف. **في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية، في: الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية: الواقع والأفاق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

صبري، محمد. **تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٦.

صلاح، يوسف. **المرحلة الانتقالية والسياق الثقافي، الدين والتحول الديمقراطي**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

طايع، محمد سلمان. "السياسة الخارجية: تغيرات منضبطة مصالح دائمة"، **الأهرام الرقمية**، ٢٠١٢، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ٢٠-١٢-٢٠١٢ من خلال الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780575

عادلي، عمر. **الأطر النظرية لفهم النماذج التنموية في مراحل ما بعد الثورات**، ٢٠١٣، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ٢٩-٣-٢٠١٣ من خلال الرابط:
http://www.jadaliyya.com/pages/index/10866

عبد الشافي، عصام. "تقييم أولي: السياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي"، **مجلة السياسة الدولية**، ٢٠١٢، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ١-٣-٢٠١٣ من خلال الرابط:
/http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

عبد الله، ثناء. **الدولة والقوى الاجتماعية في العالم العربي**: علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

ـــــــ. **مستقبل الديمقراطية في مصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

عبد الله، نادين. **توصيات للحالة المصرية، تجارب النجاح وتجارب التعثر في دول أوروبا الشرقية، نموذجا بولندا وأوكرانيا**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١١.

عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة**. القاهرة: بيت العرب للتوثيق العصري، ١٩٩٦.

العجاتي، محمد وآخرون. **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، نماذج وتوصيات**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

العجاتي، محمد. **قانون تجريم التمييز، الطريق إلى المواطنة**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

عرفان، عبد الله. **الصحة والعقد الاجتماعي الجديد لما بعد ثورة ٢٥ يناير**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

العطية، ماجدة. **إدارة المشروعات الصغيرة**، عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

علام، رابحة سيف. **إصلاح جهاز الشرطة، كيف ولماذا؟** القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

العناني، خليل. "الثورات العربية بين النجاح والفشل"، مجلة **شؤون عربية**، العدد ١٤٩، ٢٠١٢أ.

العناني، سمير. "مصر من الثورة إلى الدولة: صناعة النموذج في إقليم مضطرب"، مجلة **شؤون عربية**، العدد ١٥١، ٢٠١٢ب.

عيسى، إبراهيم. "سياسات مرسي: من التسول من الصندوق إلى التوسل لقطر"، ٢٠١٣، جريدة **التحرير الإلكترونية**، تم الاسترجاع بتاريخ" ٢-٢-٢٠١٣ من خلال الرابط:
http://tahrirnews.com/columns/view.aspx?cdate=13012013797-a2b1d

عيسى، محمد عبد الشفيع. "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، العددان ٤٣، ٤٤، ٢٠٠٨.

العيسوي، ابراهيم. "نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"، **ورقة مقدمة لمؤتمر المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصناعة التنمية المستقلة**، ٢٠٠٦، نسخة إلكترونية، تم استرجاعها بتاريخ: ٣١-١-٢٠١٣، من خلال الرابط:
www.mafhoum.com/syr/articles_06/issawi.pdf

ـــــــ. "تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ"، مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٥٠، ٢٠١٠.

فهمي، جورج. **التحول الديمقراطي في مصر، بين تحديي عسكرة السياسة وتسييس الجيش**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١١ أ.

ـــــــ. **الدولة الضعيفة والتحول الديمقراطي في مصر، ضرورات الإصلاح المؤسسي**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١١ ب.

فهمي، فتحي. **السادات على طريق عبد الناصر**، ط ٥، القاهرة: مطابع دار الشعب، ١٩٧٢.

فهمي، وفيق. **قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢**. سلسلة كتب قومية، القاهرة: الدار القومية للنشر والتوزيع، ١٩٦٣.

فوزي، سامح. **المواطنة**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧.

قاسم، كريم. **التحول الديمقراطي وصناعة التوافق، تجارب وتوصيات للحالة المصرية**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

قاسم، منى. **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

القصاص، محمد مهدي. **الأمن الغذائي قضية أمن قومي، رؤية مستقبلية للمجتمع المصري**. مصر: المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق، ٢٠٠٩.

قنديل، أماني. **عملية التحول الديمقراطي في مصر: ١٩٨١-١٩٩٣**، القاهرة: مركز ابن خلدون للتنمية، ١٩٩٥.

قنديل، محمود. **السلطة القضائية في مصر: طلباً للإصلاح ودعماً للاستقلال**، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠١٢، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ١٤/٠٩/٢٠١٢ من خلال الرابط /http://www.arab-reform.net/ar

كنعان، طاهر حمدي. "الفضاءات الثلاثة لدولة الإنتاج"، مجلة **عمران**، العدد الأول، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

كولومب، مارسيل. **تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠**، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

محسن، حبيبة. **تحديات بناء نظام ديمقراطي في مصر: نحو ديمقراطية أكثر تشاركية**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

محسن، حبيبة؛ رانية زادة. **المحليات في الدستور المصري، الإشكاليات والحلول المقترحة**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١١.

محسن، حبيبة؛ رانية زادة. **الإدارة المحلية في مصر، إشكاليات التنظيم والعمل**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

مركز دراسات الوحدة العربية. **المشروع النهضوي العربي**، بيروت، ٢٠١١.

المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. **الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير**، الدوحة، ٢٠١٢.

مسعود، دروسي. **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٤)**، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.

**المصري اليوم**. "ديون مصر: كيف وصلنا إلى التريليون"، ٢٠١١، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ٢٣-١٢-٢٠١٢ من خلال الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/513708

**المصري اليوم**. "**المصري اليوم** ترصد عملية أخونة الدولة في ٨ شهور من حكم مرسي، ملف خاص". ٢٠١٢، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ٢٠-٢-٢٠١٣ من خلال الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/1472451

مصطفى، محمد سمير. "الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية: خسائر الواقع وحلول المستقبل"، مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٥٢، ٢٠١٠.

مصطفى، مهند. "مقاربة الثورات العربية"، مجلة **الكرمل**، العدد الأول، فلسطين، ٢٠١١.

منتصر، صلاح. **من عرابي إلى عبد الناصر، قراءة جديدة للتاريخ**، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. "الأمن الغذائي والتكامل الزراعي العربي"، في: **رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التكامل الاقتصادي العربي**، الخرطوم، ١٩٨٩.

منظمة العمل العربية. **دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، بيروت، ٢٠٠٩.

منظمة العمل العربية. **المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل**، مصر: مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون، ٢٠١١.

النجار، أحمد السيد. **إصلاح نظام الأجور، وتعيين الحدين الأدنى والأقصى بدون تضخم**، القاهرة: منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢.

نجيب، كمال. "التعليم وأزمة المشاركة السياسية في مصر"، في: سوزان أبو رجيلة وآخرون. **دراسات التعليم والتغيير الاجتماعي في البلدان العربية**، بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٦.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي، دراسة بنائية مقارنة**، ط ٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

هلال، علي الدين. **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل: ١٩٨١-٢٠١٠**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦.

هلال، علي الدين. **تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٥-٢٠٠٥**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

يسين، السيد. "مخاطر الهيمنة السياسية على الديمقراطية"، جريدة **الأهرام** الإلكترونية عدد ٨-٣-٢٠١٢، ٢٠١٢، تم استرجاعها بتاريخ: ١١-٢-٢٠١٣، من خلال الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articlesaspx?Serial=823868&eid=448

## المراجع الانجليزية:


Albrecht, Holger. "How can opposition support authoritarianisim? Lessons from Egypt", *Democratization*, Vol.12 (3), 2005, pp.378-397.

Alford, Robert R; Roger Friedland. "Political Participation and Public policy", *Annual Review of Sociology*, Vol.1, 1975, pp 429-479.

Amin, Samir. *Specters of capitalism: a critique of current intellectual fashions*. New York: Monthly Review Press, 1999.

_____. *Ending the Crisis of Capitalism or Ending Capitalism?*. Oxford: Pambazuka Press, 2010.

_____. The *Liberal Virus: Permanent War and the Americanization of the World*. New York: Monthly Review Press, 2004.

_____. *Imperialism and unequal development*. New York: Monthly Review Press, 1977.

Anderson, James. *Public Policy Making*. 2nd edition, Holt, New York: Rinehart and Winston, 1979.

Asen, Robert. "A Discourse Theory of Citizenship", *Quarterly Journal of Speech*, Vol. 90, 2004, pp. 189–211.

Ayubi, Nazih. *Over-stating the Arab State*. London: I. B. Tauris publisher, 1995.

Baake, Pio; Rainald Borck (Ed). *Public Economics and Public Choice*. Berlin: Springer, 2007.

Beet, Richard; Elaine Hartwick. *Theories of Development: Contentions, Arguments, Alternatives*. 2nd Edition, New York: the Guil Ford Press, 2009.

Bhalla, A.S. *Small and Medium Enterprises, Technology Policies and Option* .United Nation Center for Science and Technology Development. 1992.

Birdsall, Nancy. *The Macroeconomic Foundations of Inclusive Middle-Class Growth*. Massachusetts: Center for Global Development, 2007.

Boston, Jonathan; Andrew Bradstock; David Eng (Ed). *Public Policy Why ethics matters*. Australia: The Australian National University, 2010

Buchanan, James M; Richard E. Wagner. *Democracy in Deficit: the Political Legacy of Lord Keyne*. Foreword by Robert D. Tollison, USA: Indianapolis liberty fund, 1998.

Cahn, Matthew. *Institutional and Noninstitutional Actors in the Policy Process*. 2012. Electronic copy Retrieved on 3-6-2013 http://catalogue.pearsoned.co.uk/assets/hip/gb/hip_gb_pearsonhighered/samplechapter/0205856330.pdf

Callaghan, Karen; Fraukr Schnell. "Assessing the Democratic Debate: How the News Media Frame Elite Policy Discourse", *Political Communication*, Vol.18, 2001, pp183–212.

Cardenas, Mauricio; Homi Kharas, Camila Henao. *Latin America's Global Middle Class*. 2011. Electronic copy, retrieved on 11-03-2013
https://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CDcQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.cgdev.org%2Ffiles%2F1426386_file_Birsdall_Note_on_Middle_Class_FINAL.pdf&ei=ocGlUv7WDcra4ASZh4HoAg&usg=AFQjCNE7NztGzRez0bzseY5JuYA2kp2Ugg&bvm=bv.57752919,d.bGE

Chomsky, Noam. *Profit over People: Neoliberalism and Global Order*. New York: Seven Stores Press, 1999.

Cooke, B. *From Colonial Administration to Development Management*. Manchester: Institute for Development Policy and Management, University of Manchester Precinct Centre, 2001.

Dey, Thomas. *Top Down Policymaking*. New York: Chatham House Publishers, 2000.

———. *Understanding public policy*. 12th edition, Prentice Hall, New Jersey.

Dey, Thomas, Harmon Zeigler. *The Irony of democracy: an Uncommon Introduction to American Politics*. 7th edition, California: Cole Publishing Company, 1987.

Edmiston, Kelly. *The Role of Small Businesses in Economic Development*. 2004. Electronic copy retrieved on 22-1-2013 http://ideas.repec.org/p/fip/fedkcw/2005-01.html

Elhauget, Einer R. "Does Interest Group Theory Justify More Intrusive Judicial Review?" *Yale Law Journal*, Vol.101, 1992 pp 32-109.

Ellerman, David. *Helping People Help Themselves: From the World Bank to an Alternative Philosophy of Development Assistance*. The University of Michigan Press, 2006.

Eskridge, William N. Jr. *Politics without Romance: Implications of Public Choice Theory for Statutory Interpretation*. Faculty Scholarship Series. Paper 3824, 1988. retrieved on 4-3-2013 http://digitalcommons.law.yale.edu/fss_papers/3824

Easton, David. "An approach to the Analyzing of Political System", *World Politics*, Vol. 9, 1957, pp 383-900.

Etizioni, Amitia. Mixed scanning: a third approach to Decision Making. *Public Administration review*, Vol. 27, 1967, pp 385-392.

Feng, Yi. *Democracy, Political Stability and Economic Growth*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Goldsmith, Arthur A. "Does Political Stability Hinder Economic Development? Mancur Olson's Theory and the Third World", *Comparative Politics*, Vol. 19, 1987, pp. 471-480.

Habermas, Jurgen. *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*. translated by William Rehg. Massachusetts: The MIT Press, 1996.

Harsanyi, John C. "Rational Choice Modle of Political Behavior and Functional and Conformist Theories", *World Politics*, Vol. 21, 1969, pp. 513-538.

Hassan, Hammady. "State versus society in Egypt: consolidation democracy or upgrading autocracy", *African Journal of Political Science and International Relations*, Vol. 4(9), 2010, pp.319-329.

Hell, P. J. "Public Choice: a Review", *Faith Economics*, Vol. 34, 1999, pp 1-10.

Hindmoor, Andrew. "Review Article: Major Combat Operations Have Ended? Arguing about Rational Choice", *British Journal of Political Science*, Vol. 41, 2010, pp 191- 210.

Hughes, Sallie; Lawson, "Chappell H. Propaganda and Crony Capitalism: Partisan Bias in Mexican Television News", *Latin American Research Review*, vol. 39, 2004, pp 81–105

Kang, David C. "Transaction Costs and Crony Capitalism in East Asia". *Comparative Politics*, vol. 35, 2003, pp 439–58.

Kingston, Christopher; "Gonzalo Caballero. Comparing Theories of Institutional Change", *Journal of Institutional Economics*, Vol. 5, 2009. pp 151- 180

Kurzman, Charles; Regina Werum; Ross E. Burkhart. "Democracy's Effect on Economic Growth: A Pooled Time-Series Analysis 1951-1980", Studies in Comparative International Development, Vol. 37, 2002. pp 3-33.

Lindbolm, Charles. *The Policy Making Process*, New Jersey: Prentice Hall Inc,1980

Lynch, David J. *Egypt's Islamists Woo Mubarak Tycoons as Mursi Seeks Funds*. 2013. electronic copy, retrieved on 12-3-2013: http://www.bloomberg.com/news/2013-02-13/egypt-islamist-elite-woos-mubarak-tycoons-as-mursi-seeks-funds.html

Maslow, Abraham. *Motivation and Personality*. 2nd edition, New York: Harper & Row, 1970.

McClennen, Edward F. *Rational Choice and Moral Theory*. Berlin: Springer, 2010.

Miller, Ron. *Toward Participatory Democracy*. 2005. electronic copy retrieved on 4-2-13 http://www.pathsoflearning.net/articles_Toward_Participatory_Democracy.php

Mukoyama, Idehiko H. *Promotion of Small Business Development in South Korea*. 1999. Electronic copy retrieved on 5-4-2013 http://www.jri.co.jp/english/periodical/rim/1999/RIMe199903korea/

OECD. *Effective Policies for Small Business*. Istanbul: Issue & policies, 2004 A.

———. *Small & Medium Enterprises in Turkey*. Istanbul: Issue & policies, 2004 B.

Ottawy, Marina. *Preventing Politics in Egypt: Why Liberals Oppose the Constitution*. 2012. electronic copy, retrieved on 4-2-2013 http://www.foreignaffairs.com/articles/138497/marina-ottaway/preventing-politics-in-egypt

Paciello, Maria. Egypt: *Changes and Challenges of Political Transition*. MEDPRO Technical Report. 2011.

Peet, Richard; Eliane Hartwick. *Theories of Development Contention, Argument, Alternative*. 2nd edition, New York: The Guilford Press, 2009.

Peters, B. Guy. *Institutional Theory: Problems and prospects*. Vienna: Institute for Advanced Studies, 2000.

Polterovich, Victor; Vladimir Popov. *Democratization, Quality of Institutions and Economic Growth*. 2007. Electronic copy, retrieved on 11-03-2013 http://mpra.ub.uni-muenchen.de/19152/

Przeworski, Adam. "Democracy and Economic Development", In Edward D. Mansfield and Richard Sisson (eds), *the Evolution of Political Knowledge*. Columbus: Ohio State University Press, 2004.

_____. Fernando Limongi. "Political Regimes and Economic Growth", *Journal of Economic Perspectives*, Vol.7, 1993. pp 51-69.

Putnam, Robert. *The Comparative Study of Political Elites*. New Jersey: Prentice Hall, 1976.

Raynard, Peter; Maya Forstater. *Corporate Social Responsibility Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries*. Vienna: UNIDO, 2002.

Rebecca, Shapiro; Matthew Winters, S. *Political Participation and Quality of Life*, Colombia University. 2008.

Renn, Ortwin. "Public participation in decision making: A three-step procedure", *Policy Sciences*, Vol. 26, 1993. pp189- 214

Roemer, Michael; Gugerty ,Mary Kay. *Does Economic Growth Reduce Poverty?*. Harvard Institute for International Development. 1997.

Sabatier, Paul A. (Ed). *Theories of Policy Process*. USA: Westview Press, 2007.

Samarasinghe, S.W.R. *Democracy and Democratization in Developing Countries*. Data for Decision Making Project Department of Population and International Health Harvard School of Public Health, Boston, Massachusetts. 1994.

Share, Donald; Mainwaring, Scott. *Transitin From Above: Democratization In Barazil and Spain*. 1984. Electronic copy, retrieved on 11-03-2013 http://www.almasryalyoum.com/node/1300466

Sharp, Jeremy. *Egypt in Transition*. USA: Congressional Research Service, 2011

———. *Egypt in Transition*. USA: Congressional Research Service, 2012.

Smith, Bruce L. *Public Policy and Public Participation Engaging Citizens and Community in the Development of Public Policy*. Canada: Population and Public Health Branch, 2003.

Spring Borg, Robert (ed). *Development Models In Muslim Context: Chinese, Islamic and Neoliberal Alternatives*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009.

Ulen, Thomas S. *Rational Choice Theory in Law and Economic*. 1999. Electronic copy retrieved on 5-4-2013 http://encyclo.findlaw.com/0710book.pdf

Varian, Hal R. *Intermediate Microeconomics: a Modern Approach*. eighth Edition, New York: W. W. Norton & Company, 2010.

Wagner, Richard E. "Boom and bust: the political economy of economic disorder". *Journal of Libertarian Studies*, Vol. 4, 1980. pp 1-37.

Helm, Croom. *Islam and Power*, edited by Alexander S. Qudsi and Ali E, Hilall Dessouki, Hellenic Mediterranean center for Arabic and Islamic studies, 1982.

# منشورات مواطن

## سلسلة دراسات وأبحاث

الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة : منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤-١٩٩٣
عمر عساف

"قانون" التشريع و"قانون" الحرية : هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟
عاصم خليل

موقع حركات الإسلام السّياسي في الثّورات الشّعبيّة العربيّة وفيما بعدها
(دراسة حالة : مصر وتونس)
منذر مشاقي

دراسات في الديمقراطية و وسائط الإعلام
لينة الجيوسي

دراسات في الثقافة والتراث والهوية
شريف كناعنة

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية
ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

النساء والقضاة والقانون : دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
نفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانية – مزيدة)
جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ – ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي ولينداً طبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

**صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨**
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

**الجبل ضد البحر**
سليم تماري

**من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**
عزمي بشارة

**تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)**
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

**مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

**التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات**
ماهر الحشوة

**حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧**
عمر عساف

**المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى**
مجدي المالكي واخرون

**اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**
خليل نخلة

**جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨**
فيصل حوراني

**القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني**
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية : الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا : حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو : دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو : حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير : جورج جقمان

ما بعد الازمة : التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

## سلسلة رسائل الماجستير

مصر : التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بَعدَ ثَورة ٢٠١١
حنين محمد سليمان

مَكَانةُ المَرأَةِ في الإسْلامِ فِي ظِلِّ تَأْويلِ آيةِ القوَامَة منظور فلسطيني
مي البزوري

مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين
خالد علي زواوي

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية
دلال باجس

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي
واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)
نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة : الرواية الاستعمارية
أميرة محمد سِلْمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي : "حماس" نموذجا
بلال الشوبكي

المجتمع المدني "بين الوصفي والمعياري" : تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة : دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية : تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

## سلسلة مداخلات واوراق نقدية

مداخلات حول الدين والديمقراطية والدولة المدنية
تحرير : رجا بهلول

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيّرة
(وقائع ورشة عمل، ٤-٥ آذار ٢٠١١ في رام الله)
تحرير : حسن خضر

الإعلام الفلسطيني والإنقسام : مرارة التجربة وإمكانيات التحسين
تحرير : خالد الحروب وجمان قنيص

قبل وبعد عرفات : التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية
جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية - الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

**إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني**
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

**نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني**
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

**التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية**
جميل هلال

**الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية**
طالب عوض وسميح شبيب

**الراهب الكوري . . سَفَر وأشياء أخرى**
زكريا محمد

**واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية**
ناجح شاهين

**طروحات عن النهضة المعاقة**
عزمي بشارة

**ديك المنارة**
زكريا محمد

**لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)**
عزمي بشارة

**في قضايا الثقافة الفلسطينية**
زكريا محمد

**ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية**
عزمي بشارة

**المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني : هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

## سلسلة اوراق بحثية

الفضائيات الدينية : الصورة المثالية للمرأة وأثرها على النساء في فلسطين
جمان قنيص

الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين الكتلة الإسلامية . . نموذجاً
دلال باجس

دراسات اعلامية ٢
تحرير : سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير : سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

## سلسلة التجربة الفلسطينية

صوت العاصفة : سيرة إذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى
نبيل عمرو

شيوعيون في فلسطين : شظايا تاريخ منسي
موسى البديري

ثَمَنَاً للشَّمْس
عائشة عودة

سَأُحَدِّثُكُم عَن هَاجس : مجموعة نصوص أدبية ل أقلام جديدة
تقديم وتحرير هَيفـاء أسـعد

المقاوَمة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز
مازن قمصية

شفيق الحوت
سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى : حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عـودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤
اياد الرياحي

**مغدوشة : قصة الحرب على المخيمات في لبنان**
ممدوح نوفل

**يوميات المقاومة في مخيم جنين**
وليد دقة

**أحلام بالحرية**
عائشة عودة

**الجري الى الهزيمة**
فيصل حوراني

**أوراق شاهد حرب**
زهير الجزائري

**البحث عن الدولة**
ممدوح نوفل

## سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

## سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

## سلسلة تقارير دورية

أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي
صالح الكفري، خديجة حسين نصر

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض

## هذا الكتاب

يتناول الكتاب موضوع التحولات السياسية التي تشهدها مصر منذ العام ٢٠١١ وتأثيرها على مسيرة التحول الديمقراطي فيها، والشروط التي تحكم عمل النظام الناشئ بعد الثورة من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رفعها الثوّار في ميادين مصر المختلفة؛ من خلال التغيير في السياسات العامة.


## حنين محمد سليمان

فلسطينية من مواليد العام ١٩٨٩، حاصلة على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة العام ٢٠١٠، والماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان العام ٢٠١٣ من جامعة بيرزيت، تعمل حالياً في جامعة النجاح الوطنية.


مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ISBN 978-9950-312-80-7